ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

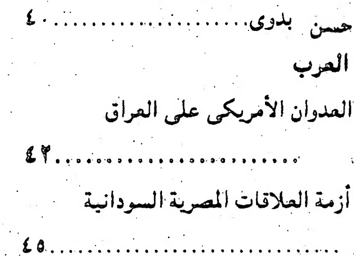

في هذا العدد

موقفنا
إنجاز جديد لحكومة الحزب الوطني
حسين عبد الرازق ٤
الجو السياسي ٦
هذا الإعلام المصري الهزيل
د.عبد العظيم أنيس ٩
الإسلام المسلح إلى أين؟!(٥)
عناقيد الغضب في الثمانينات
هشام مبارك ١٢
رسائل فلسطينية من معتقل طرة! ١٩
تيارات ٢٦
مصر
المهنيون..بين الديمقراطية وإحكام الهيمنة
أمينة النقاش ٢٧
انتخابات الصحفيين
مدحت الزاهد ٣١
نوادي هيئات التدريس في ظل قوانين سيئة السمعة ٣٣
الإفراج عن تقرير الأمن العام
مصباح قطب ٣٥
تقرير البنك المركزي
محمود الحضري ٣٧
القرار ٣٣٥
عريان نصيف ٣٩
النائب المفصول بالثلاثة
حسن بدوي ٤٠
العرب
العدوان الأمريكي على العراق ٤٢
أزمة العلاقات المصرية السودانية ٤٥
رسالة عمان
على الرنتيس ٤٨
رسالة حيفا
نظير مجلي ٥٠
رسالة القدس
حنا عميره ٥٣
خطة إسرائيلية للقضاء على الوجود العربي في يافا
محمد موسى ٥٥
نحو الشمس
فالح المطاونه ٥٩
العالم
رسالة موسكو
أحمد الخميسي ٦٠
رسالة واشنطون
سمير كرم ٦٢
هل تخلى لينين عن الماركسية؟! ٦٦
أرشيف اليسار
د.رفعت السعيد ٦٨
إسلام لا كهانة
خليل عبد الكريم ٧١
فن
السينما والسياسة من الافتعال إلى الابتذال
أحمد يوسف ٧٢
أحقا مازال النيل يجري
ماجدة موريس ٧٥
يمين× شمال ٨١
مشاغبات
صلاح عيسى ٨٢

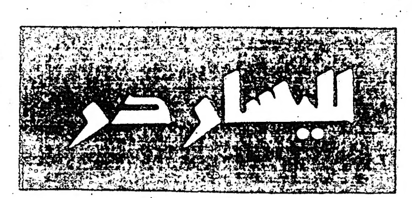

الإعلانات

بعد أن أنهينا تجهيز العدد وقبل ساعات من دفعه للمطبعة وصلتنا رسالة من الأخ «ناصر الناصر وديع» من الأردن يبلغنا فيها أنه « ومنذ صدور العدد الأول من اليسار كان متابعا وباحثا عنها حتى في تلك الظروف التي كانت تُمنع فيها من الدخول إلى الأردن.ورغم اختلافي معكم«كتجمع» في حرب الخليج..إلا أنني بقيت متابعا لكم حتى جاء العدد الخامس والثلاثون (يناير ١٩٩٣)لأعلن ومن خلالكم أنكم خسرتم قارئا..أعلم أنكم بحاجة للإعلان.ولكن إعلانا مشبوها يلغي بالضرورة كل الشعارات التي ترفعونها وترمون - بهذا- كل نضالكم. بعيدا..هذا شأنكم.أما شأني فإنني لن أشتري اليسار..أبدا..أبدا ..أبدا وأرجو أن يعوضكم إعلان سعاد الصباح بالفائدة المرجوة أكثر من قارىء يحبكم..».

باختصار إنه يقاطع اليسار ويتهمنا بالتخلي عن نضالنا ومواقفنا لأننا نشرنا إعلانا عن الكتب التي أصدرتها« دار سعاد الصباح».

ونشكر للأخ ناصر حرصه على توصيل رأيه لليسار.فنحن نعرف أن هناك آخرين يحملون نفس الرأي.ونقول له ولهم نعم نشرنا الإعلان،بل وسعينا إليه،وسنسعى للحصول على إعلانات أخرى كثيرة قد يرضى عنها البعض ويرفضها آخرون.شرطنا الوحيد أن لايكون إعلانا سياسيا يناقض موقفنا السياسي،أو إعلانا صادرا عن جهة تتعامل مع العدو الإسرائيلي.أما عدا ذلك فهو إعلان تجاري ولا تستطيع صحيفة أن تعيش بدون الإعلانات.

ولاندري كيف نرفض إعلانا عن دار تنشر كتبا لأمثال..« د.حامد عمار-رجاء النقاش-د.حسين أمين-د.جابر عصفور-محمد المخزنجي-جمال الغيطاني-عبلة الرويني-علاء الديب-يوسف القعيد-سليمان فياض...»؟!

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

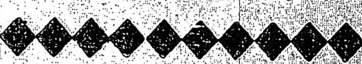

اليسار.. منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر:

١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة - جيزه
رقم بريدي ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX.3442013 TEL3465416

موقفنا

إنجاز جديد لحكومة الحزب الوطني.. في ضوء الاقتصاد والحريات العامة

حسين عبد الرازق

في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ ألقى الدكتور عاطف صدقي، بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في دورته الثالثة. وهو البيان الثامن الذي يتقدم به د. عاطف وحكومته منذ شكلها لأول مرة في ١١ نوفمبر ١٩٨٦. وتزداد أهمية هذا البيان من أنه يأتي عشية إنجاز المرحلة الأولى من السياسة المسماة «سياسة التحرير الاقتصادي» طبقاً للاتفاق الموقع بينها وبين صندوق النقد الدولي في أبريل ١٩٩١، والشروع في تنفيذ المرحلة الثانية والأخيرة منها.

والنتيجة التي يخرج بها أي إنسان من قراءة هذا البيان، هو أن الأحوال في بلادنا «عال العال» وتسير «من حسن إلى أحسن» إذ أنه «ليس في الإمكان أبدع مما كان». وهو وصف لأحوال البلاد لابد أن يصيب أي مصري. يعيش الواقع ويحسه. بالصرع أو الجنون. فليس هناك استفزاز للشعب المصري أكثر من هذا الادعاء الذي يقلب الحقائق رأساً على عقب، ويمتهن ذكاء الشعب المصري، ويتصور أنه قادر على إقناعه بعكس حاله تماماً.

يقول السيد رئيس الوزراء في نهاية بيان الحكومة.. «جاء أداء الاقتصاد المصري خلال العام الماضي بنتائج مشجعة للغاية تعكس مصداقية الجهود التي تبذلها الدولة. وتؤكد على أننا نسير في اتجاه زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتقوية القواعد الإنتاجية التي تسهم في خلق فرص عمالة منتجة. وقد كان وراء هذا النجاح اقتناع القيادة السياسية بأهمية الإصلاح ودعمها له، ووعي الشعب المصري، فعندما تفهم أهداف وضروريات الإصلاح ولمس وضوح فكر الدولة وجديتها شارك بفاعلية في الإصلاح وتقبل أعباءه، مما ساعد على المضي في تنفيذه..»

وتقول الحقائق والأرقام أن مقولة رئيس الوزراء تجافي الواقع.. فلا الأداء الاقتصادي ناجح، ولا الإنتاج الزراعي والصناعي يتزايد.. ولا هناك فرص عمالة جديدة.. ولا الشعب راضي.. ولا.. ولا.. فكل أرقام وبيانات الحكومة مغلوطة أو متلاعب فيها، أو يجري إخفاء البعض والتركيز على الآخر لغرض في نفس يعقوب.

وكما يقول الدكتور جودة عبد الخالق ورد حزب التجمع على بيان الحكومة، بأن البرنامج الذي تطبقه الحكومة. منذ سنوات. هو «برنامج للخنق الاقتصادي

د. عاطف صدقي

وليس للتحرير الاقتصادي». فالنتيجة العملية لتطبيق هذه السياسة هو أن الاقتصاد المصري يعاني من ركود قاتل وبطالة واسعة وتضخم وظروف معيشية قاسية، والمجتمع يسقط في هاوية العنف والإرهاب.

إن المواطن المصري الذي نعرفه، سواء كان فلاحاً أو موظفاً، أو رجل أعمال منتجاً سواء في القطاع العام أو الخاص، أو حرفياً. أو تاجراً.. وسواء كان شاباً أو امرأة أو حتى من أصحاب المعاشات.. إن هذا المواطن يضج بالشكوى من إنجازات سياسة التحرير الاقتصادي المزعومة.

ولنأخذ بعض الحقائق التي تكشف طبيعة هذا الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي.

* **يزعم رئيس الوزراء أن الاقتصاد المصري في حالة نمو**، وأن الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة كان يزيد بمعدل ٣.٩٪ سنوياً خلال الخطة الخمسية ١٩٨٧ - ١٩٩٢، بما في ذلك السنة الماضية ٩١، ١٩٩٢.

وتقول الأرقام الرسمية المصرية والدولية أن السيد رئيس الوزراء يكذب على الأمة وعلى ممثليها في مجلس الشعب.

فتقرير البنك المركزي المصري، الموجود بين يدي أعضاء مجلس الشعب (والمنشور عرض له في هذا العدد من اليسار) يقول إن تقديرات وزارة التخطيط تشير إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١ مازال عند المستوى الذي حققه خلال السنة المالية السابقة والذي بلغ حوالي ١.٥٪ **أي أقل من نصف الرقم الذي يقول به رئيس الوزراء.**

أما تقرير **البنك الدولي** عن الاقتصاد المصري والصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ والموجود لدى رئيس الوزراء، فيقول **أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١/١٩٩٢ كان تقريباً صفر.**

ويقدم حزب التجمع دليلاً آخر على أن الحكومة تمارس سياسة الخنق الاقتصادي، فيشير إلى تقرير التنمية في العالم الذي يعده البنك الدولي، **حيث هبط ترتيب مصر من قائمة الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل عام ١٩٩٠**. كذلك يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ أن مصر **تحتل المركز ١١٤ من بين ١٦٠ دولة يشملها التقرير من حيث درجة تطور القوى البشرية**، أي أن ترتيبها بعد دول مثل أندونيسيا وغينيا بيساو وليسوتو وفيتنام والأردن...

* يفخر رئيس الوزراء بأن الحكومة حققت تحسناً في ميزان المدفوعات وفي عجز الموازنة. وهو أمر صحيح. ولكن السؤال ما هي حقيقة هذا الخفض في عجز الموازنة مثلاً؟.. وهل هو تقليل للعجز فعلاً أم ترحيل العجز للأجيال القادمة؟ وما هو الثمن لهذا التخفيض وعلى حساب أي الطبقات والفئات؟.

مرة أخرى الأرقام والحقائق تقول أن رئيس الوزراء يتحدث عن تخفيض العجز إلى ١.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١/١٩٩٢، رغم أن الحساب الختامي للسنة المالية ٩١، ٩٢ لم يظهر بعد، بل إن الحساب الختامي لعام ٩١/٩٠ لم يعرض بعد على مجلس الشعب، ويتوقع البنك المركزي أن يكون العجز في حدود ٧.٤٪. وهناك جهات أخرى تتوقع أن يكون أكثر من ذلك.

ومع ذلك **فهذا التخفيض إن تحقق. يتم عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة وأشهرها ضريبة المبيعات وضريبة الدمغة، وعن طريق ترحيل العجز لسنوات مقبلة**. فالمتوقع أن تتضاعف أعباء وخدمة الدين المحلي من ٥.١ مليار جنيه عام ٩١/٩٠ إلى ١٠.٦ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١، وأن تتصاعد أعباء مدفوعات الفائدة من ٤.١ مليار جنيه إلى ٩.٢ مليار.

* أما الأرقام التي يقدمها رئيس الوزراء حول التضخم والتي تقول أن نسبته ٩.٧٪ عام ٩٢/٩١ مقابل ٢٠.٧٪ عام ١٩٩١/٩٠، فبالإضافة إلى تضارب الأرقام التي قدمها رئيس الوزراء في بيانه حول التضخم عام ١٩٩١/٩٠ مع ما قدمه حول نفس العام في بيان الحكومة السابق، ووجود بيانات رسمية أخرى تقدر التضخم بـ ٢٢٪.. **فإن التسليم بهذا الرقم المفلوط يعني أن هناك استمراراً في ارتفاع الأسعار.. أي هناك استمرار في تدهور معيشة المواطنين.**

* ويتناول بيان الحكومة **قضية البطالة** بطريقة سطحية خادعة. بل تكاد تغيب عنه أي رؤية لحل هذه المشكلة التي تؤرق كل بيت. فيكتفي البيان بالحديث عن فرص العمل التي ستخلقها استثمارات الخطة الخمسية الجديدة في السنوات الخمس القادمة (٣.٢ مليون فرصة عمل). أي أن البطالة ستظل كما هي تقريباً. فعدد المتعطلين طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء عام ١٩٩١ يبلغ ٣.٥ مليون عاطل بنسبة ٢١٪ من قوة العمل. ويضاف إلى سوق العمل سنوياً حوالي ٥٠٠ ألف (نصف مليون) من خريجي الكليات والمعاهد المتوسطة.

بل إن البطالة سترتفع نتيجة لسياسة الخنق الاقتصادي والتي أدت إلى الركود في القطاع الخاص وإيقاف التعيينات في القطاع العام، وتسريح عشرات الألوف من عماله نتيجة البيع أو الخصخصة، ثم تراجع فرص العمل في السوق العربية (الخليج خاصة).

* **صمت بيان الحكومة صمتاً مريباً حول قضية الأجور التي تراجع قيمتها الفعلية نتيجة للتضخم وانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار**، رغم الزيادات السنوية. فلم ترد أي إشارة في البيان حول زيادة الأجور، أو إصدار قانون جديد للعاملين يضع نظاماً جديداً للأجور والمرتبات، أو تشكيل مجلس أعلى للأجور والمرتبات، والإقرار بالزيادة الدورية للمعاشات. تاركاً العاملين بأجر نهباً لارتفاع الأسعار والانخفاض الحقيقي في مستوى أجورهم عاماً بعد آخر.

* تواصل الحكومة سياستها في تحرير التجارة وضرب الصناعة الوطنية والزراعة. وقد تم حتى ديسمبر ١٩٩٢ تخفيض نسبة الإنتاج الخاضع للحماية من خلال حظر الاستيراد إلى مجمل الإنتاج الصناعي والزراعي من حوالي ٣٥.٦٪ إلى ١٠.١٪. في الوقت الذي تزيد فيه الدول المتقدمة من الحماية لمنتجاتها وأسواقها الداخلية وصناعتها الوطنية.

* أدت سياسة تحرير الزراعة إلى زيادات هائلة في تكاليف الإنتاج الزراعي بمعدل يفوق زيادة أسعار المحاصيل، ومن ثم انخفاض دخول الفلاحين وتعرضهم لتقلبات السوق. كما تراجع إنتاج عدد من المحاصيل الأساسية عام ٩٢/٩١ بالمقارنة بعام ٨٩/٨٨. فالفول البلدي تراجع بنسبة ٢٢.٥٪ والعدس بنسبة ٤٠٪ والقطن بنسبة ٣.٥٪ وفول الصويا بنسبة ٧٪... إلخ.

إن هذه الحقائق بالإضافة إلى التراجع في مستوى خدمات التعليم والصحة والسكن والمواصلات والارتفاع الفلكي في أسعارها، تؤكد أن سياسة الحكم تصب في غير صالح مجموع الشعب. وأنها مصرة.. رغم نتائجها

السلبية.. على الاستمرار فيها بلا هوادة.

ومن المنطلق والحكومة تنتهج سياسة اقتصادية واجتماعية لا تحقق إلا مصلحة قلة محدودة من غير المنتجين، أن يتجاهل بيان الحكومة قضية الإصلاح السياسى والديمقراطى، فلا تحتل قضية الديمقراطية من بيان من ١٩٠ صفحة إلا صفحتين ونصفاً، تقول فيها الحكومة بتبجح أن مشاركة الجماهير فى صنع القرار السياسى أمر لم يعد يملك أحد التهوين من شأنه. وتعيش مصر ديمقراطية حقيقية تتبلور أهم قيمها فى المشاركة فى اتخاذ القرار، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية الفكر..»..

وقراءة سريعة فى أحداث العام المنصرم تؤكد أن الأوضاع الديمقراطية والسياسية تزداد تراجعاً وتدهوراً، وأن الدولة البوليسية تحكم قبضتها على المجتمع. لقد شهدت مصر فى العام الماضى تدخلاً وتزويراً فى انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية، وصدور قوانين جديدة تقيد الحريات مثل قانون الإرهاب وتعديل قانون الأحزاب. وتدخل الحكومة - عبر لجنة الأحزاب - فى الحياة الداخلية للأحزاب، كما حدث فى حزب مصر الفتاة. وإحالة مدنيين للمحاكمة أمام القضاء العسكرى.

وتصاعد سياسة التعذيب، كسياسة رسمية للدولة، فى أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات ومعسكرات الأمن المركزى. والاعتداء على حرية التعبير بمصادرة كتب نشرتها وزارة الثقافة، والتحقيق مع صحفى طبقاً لقوانين مكافحة الإرهاب. وكان منطقياً أن نشهد تصاعداً فى العنف، سواء العنف الذى تمارسه بعض الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين، أو العنف التلقائى الذى دُفعت إليه الجماهير فى مواجهة ممارسة أجهزة الدولة للعنف مع المواطنين كما حدث فى إدكو وكوم حمادة.

ورغم هذه الصورة البالغة القتامة، فرئيس الوزراء، الذى يبدأ عامه السابع - مسجلاً رقماً قياسياً فى البقاء فى منصبه كرئيس للوزراء - يسجل أيضاً رقماً قياسياً فى العدوان على حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. وفى خنق الاقتصاد المصرى والحريات العامة.

ويبقى السؤال التقليدى..

كيف ستواجه القوى السياسية - وفى القلب منها اليسار - هذه الكارثة المتصاعدة؟!

الجو السياسى

شماتة جبرية فى حرب ١٩٦٧ د. يوسف القرضاوى:

رفعنا صور صباح، وشريفة فاضل بدلاً من القرآن، فانهزمنا !!

قبل د. **يوسف القرضاوى** أحد أبرز قادة حركة الإسلام السياسى، على المستوى الدولى، دعوة وجهها إليه نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، فى نهاية الأسبوع الأول من يناير. كان د. **القرضاوى** قد واصل الإعتذار عن قبول دعوات النادى لمدة سبع سنوات، وتصادف أن يوم استضافته توافق مع يوم زيارة الرئيس الفلسطينى **ياسر عرفات** للشيخ **مصطفى مشهور** نائب المرشد العام للإخوان، وهى الزيارة التى دارت حول سبل تقريب وجهات النظر بين حماس والمنظمة. وشن د. **القرضاوى** حملة عنيفة على المنظمة وعلى مباحثات السلام، فى الوقت الذى سخر فيه من الثورية والقومية والديمقراطية والاشتراكية **وجمال عبد الناصر**، كما هاجم اليسار فى إطار حديثه عن هزيمة ١٩٦٧، التى دخلها الجيش مستنداً إلى أغانى وصور صباح وشريفة فاضل، وليس إلى القرآن على حد قوله.

ودعا د. القرضاوى إلى الجهاد لتحرير فلسطين، كما أكد أن الإسلام سيفتح رومية - روما - كما فتح القسطنطينية من قبل، وقال إنه أعلن ذلك فى مؤتمر إسلامى أخير بميلانو، ونوه إلى أن الفتح سيكون بالدعوة والفكر لا بالسيف. وقال القرضاوى أن الغرب بات يخشى المعتدلين، لا المتطرفين على أساس أن الاعتدال يربح جولة فجولة ثم بعد ذلك يبتلع الدولة، وفق شطرة من أرجوزة شعرية للقرضاوى ألقاها فى الندوة.

وكالعادة تحدث د. القرضاوى عن المؤامرات ضد الإسلام، وكشف أنه شارك فى العام الماضى فى محاولات للتوفيق بين الفصائل الأفغانية المتحاربة لكنها فشلت، وأرجع سبب التدهور هناك إلى الميليشيات الشيوعية!. والتآمر الذى يشارك فيه بعض الغرب!.

ورغم إعلان القرضاوى اتفاقه مع الشيخ البنا فى أن العداء لليهود ليس على (العقيدة) ولكن لأنهم اغتصبواالوطن وشردوا الشعب، عاد وقال إن **علينا أن نواجههم إسلاماً ليهودية وقرآناً لتلمود وجمعة لسبت**، مؤكداً أن هذا هو الطريق الوحيد لمحاربة اليهود «الأنذال الجبناء»، وهنا سخر الشيخ مرة أخرى من الذين حولوا ثورة المساجد إلى الانتفاضة ومن الذين يحوّلون كلمة الجهاد إلى نضال وربطهم بالذين حولوا الهزيمة إلى نكسة!. وأعلن القرضاوى أن الأمة تعيش مرحلة الغثاء وحين سأله سائل عن رأيه فى المصادرة لتقريب المسافات بين المترفين ومن لا يجدون قوت يومهم قال إننا لسنا فى الحكم، وأن أمة الإسلام بخير، وناشد الأغنياء أن يتبرعوا فقط بنصف ما ينفقون على السجائر والهلس.

وبعد موجة هجوم على الحكام - باستثناء الراحل الملك فيصل - وعلى الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى والفلسطينيين الذين «لو فرّطوا فى فلسطين لقاتلناهم عليها مع اليهود»، دعا القرضاوى إلى استبعاد العنف واعتماد الوسطية والاعتدال!.

الطريف أن الصحف الإسلامية تجاهلت المؤتمر بسبب الخصومة الشهيرة بين د. القرضاوى وبين المرشد العام فى مصر. كما تجاهلته الصحف الأخرى تلبية لتوجهات رسمية فى الغالب.

أوروبا ترفض ٥٥٪ من رسائل السلع الغذائية

قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة عاجلة من وزارة الاقتصاد والرقابة على الصادرات وشعبة المصدرين بالغرف التجارية، وذلك لإعداد تقرير عاجل حول **رفض ٥٥٪ من**

رسائل صادرات السلع الغذائية، خاصة البطاطس والبصل والبرتقال من دخول أسواق أوروبا. وبحث أسباب تدهور الصادرات السلعية خلال الشهور الستة الأخيرة إلى أقل معدل لها خلال السنوات الخمس الماضية.

طالب أعضاء اللجنة حضور مندوب عن وزارة الزراعة اجتماعاتها بشكل دائم، خاصة أن هناك اتهاماً للوزارة، باستخدام مبيدات ضارة، كانت وراء تفشى الأمراض النباتية والفيروسات ببعض المحاصيل، واستخدام بذور وشتلات ضعيفة.

الحكومة تفشل فى تصدير القطن

بلغت صادرات القطن خلال موسم ١٩٩٢/٩١ حوالى ٥٠ ألف و١٤٣ بالة بزيادة ٢٪ عن العام الأسبق.

كانت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع وزارة الزراعة قد خصصت مليون قنطار قطن للتصدير خلال الموسم الماضى، لم يتحقق منه سوى ٣٧٪ فقط.

ويذكر أن الوزارة اتخذت نفس النظام للموسم الحالى ١٩٩٣/٩٢ بتخصيص مليون قنطار، على أساس خفض الأسعار عالمياً.

وقف صدور أذون الخزانة للحد من ارتفاع سعر الفائدة

تدرس الحكومة قراراً بوقف إصدار أذون الخزانة للبيع عن طريق البنك المركزى، والاكتفاء بطرح كمية محدودة منها بقوائم ومعدلات العجز بالموازنة. يأتى ذلك بعد **ارتفاع حجم الأذون المطروحة خلال السنوات الماضية إلى ١٧,١ مليار جنيه**، وحتى لا تتحمل الموازنة بأعباء فائدتها، وللحد من ارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالجنية بالبنوك. تقتصر الأذون فى الفترة المقبلة على القصيرة الأجل والمحدد مدتها بـ ٩١ يوماً فقط لتلافى تراكم الفوائد

وزير داخلية الأردن يقر بشرعية "الحزب الشيوعي الأردني"

يعقوب زيادين

انتهت الأزمة السياسية التى شغلت الرأى العام الأردنى والتى نتجت عن قرار وزير الداخلية «الأردنى» جودت السبول» رفض الترخيص لعدد من الأحزاب اليسارية وخاصة الحزب الشيوعى وحزب البعث. أصدر وزير الداخلية قراراً جديداً يوم ١٧ فبراير ١٩٩٣، أعلن فيه عن تأسيس **«الحزب الشيوعى الأردنى»** ضمن أحكام الدستور وقانون الأحزاب ومبادئ الميثاق الوطنى، وكذلك تأسيس **«حزب البعث العربى الاشتراكى الأردنى»**.

وكان رئيس مجلس الوزراء **«الشريف زيد بن شاكر»** قد اجتمع بممثلى الأحزاب التى رفضت طلبات تراخيصها، وتقرر فى الاجتماع تشكيل لجنة وزارية لبحث المشاكل المتعلقة بترخيص تلك الأحزاب وتصحيح أوضاعها حسب وجهة نظر وزارة الداخلية.

وقد أقرت اللجنة فى ثانى اجتماع لها الترخيص للحزب الشيوعى الأردنى دون إجراء أى تعديل فى برنامجه أو نظامه الداخلى أو اسمه، بعد أن قدم ردوداً قوية على كل الحيثيات التى استند إليها وزير الداخلية فى رفضه الترخيص للحزب. وكان الحزب قد رفع قضية أمام المحكمة العليا وتطوع عدد من كبار المحامين الأردنيين والعرب من كافة الاتجاهات ضمن هيئة الدفاع. كما أقرت اللجنة الترخيص لحزب البعث، بعد إجراء تغيير بسيط فى الاسم ليصبح حزب البعث العربى الاشتراكى الأردنى، بدلاً من حزب البعث العربى الاشتراكى فى الأردن، وإعلانه أنه حزب أردنى لا تربطه أى علاقات مالية أو تنظيمية بجهات خارجية.

وقد حرص رئيس الوزراء الشريف **«زيد بن شاكر»** على إبلاغ قرار الترخيص للحزب الشيوعى لقيادة الحزب بنفسه حيث دعى وفداً من الحزب برئاسة أمينه العام للقائه وسلمهم قرار الترخيص.

وأصدر **«د. يعقوب زيادين»** الأمين العام للحزب الشيوعى الأردنى بياناً فى نفس اليوم أكد فيه أن «الإعلان عن ترخيص الحزب يعتبر حدثاً إيجابياً بارزاً فى مسيرة الأردن نحو إرساء دعائم المجتمع الديمقراطى الذى يتسم بالحوار واحترام التعددية. والذى يكتمل بالترخيص لكافة الأحزاب التى امتنع الوزير عن الإعلان عن ترخيصها حتى الآن أو التى مازالت طلبات ترخيصها قيد النظر. لقد جاء الإعلان عن ترخيص الحزب تتويجاً لكل الجهود التى أسهم فيها العديد من القوى التقدمية والشخصيات الوطنية التى عبرت بصدق عن إيمانها بالتعددية السياسية والتمسك بخيار الديمقراطية والالتزام بحرية الأردن وسعادة شعبه والتى وجدت تعبيراً لها فى الصحافة المحلية بشكل مكثف وواضح على مدى الأسابيع الماضية.»

يعد الحزب الشيوعى الأردنى من أوائل الأحزاب الشيوعية العربية التى تحصل على الاعتراف القانونى من الدولة.

الحزب الشيوعي المصري يدين العدوان الأمريكي على العراق

وزعت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى البيان التالى:

لثلاثة أيام متوالية ومنذ الأحد الماضى، أغارت الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف

الغربي بالصواريخ والطائرات على المواقع العسكرية والمدنية فى العراق الشقيق بحجة تطبيق الشرعية الدولية.

إن استئناف العدوان الأمريكى الغربى الهادف إلى تدمير العراق هو تجاوز فظ لما يسمى بالتفويض الدولى. بل هو تقويض لأية شرعية دولية مطلوب أن تقوم على العدل والمساواة. وليس كما هو حادث الآن باستخدام منظمة الأمم المتحدة كأحد إدارات وزارة الدفاع الأمريكية.

لقد حدث ذلك وووجه بصمت معظم الحكومات العربية عدا ليبيا واليمن والأردن التى شجبت هذا العدوان.

لقد تمترست القوة الأمريكية فى المنطقة لتقوم بتأديب أى بلد عربى، فى الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحماية إسرائيل من تطبيق أية عقوبة فى مواجهة انتهاكاتها لكل قرارات الشرعية الدولية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وفى ظل احتلالها لأراضى ثلاث دول عربية، واعتداءاتها العسكرية الدائمة على المدنيين وطرد المواطنين الفلسطينيين من ديارهم. وكذا تواطؤ الغرب فى العدوان على شعب البوسنة والهرسك.

إن الحكومات العربية لا تريد أن تفهم أن قبولها لهذه المهانة لن يعود عليها إلا بمزيد من العدوان الأمريكى، وبتجاهل أمريكا لتطبيق الشرعية الدولية إذا ما كانت قراراتها لصالح العرب.

إننا نطالب كافة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابات والشخصيات الوطنية بإعلان إدانتها للعدوان، ومساندة الشعب العراقى فى محنته. فى مواجهة عدم اكتراث الحكومة المصرية بما يحدث، وروح الشماتة الواضحة فى أجهزة الإعلام المصرية.

٨٠٠ قطعة أثرية فريدة سرقتها إسرائيل

حددت وزارتا الثقافة والخارجية ٨٠٠ قطعة أثرية لدى إسرائيل من ٣ آلاف قطعة، فى قائمة الأولويات لإعادتها للبلاد. **القطع الـ ٨٠٠ ليس لها نظير آخر وتعتبر الفريدة من نوعها، وحصلت عليها إسرائيل خلال فترة الاحتلال لسيناء.**

الوفد المصرى الذى بحث إعادة الآثار فى إسرائيل، حمل معه أرقاماً ووثائق كاملة بعدد القطع الأثرية وتواريخها للحيلولة دون أى تلاعب إسرائيلى.

اتحاد الغرف التجارية يطالب بدوره فى وضع الضريبة الموحدة

طالب اتحاد الغرف التجارية فى مذكرة لرئيس الوزراء، إشراك الاتحاد فى مناقشات مشروع قانون الضريبة الموحدة وأن تتخلى الحكومة عن منهج السرية فى وضع مواد القانون.

حذر الاتحاد من تأثر الاستثمار المحلى والخارجى بالبلاد فى حالة تجاهل الاتحاد، مؤكداً على أن مشاركة الغرف التجارية يجنب الدولة كثيراً من المشاكل مستقبلاً، وعدم تكرار ما جرى بالنسبة لقانون سوق المال ولائحته وغيره من القوانين الاقتصادية والمالية.

دمج الشركات الهندسية .. ودراسة التقييم بتمويل أجنبى

انتهت لجنة صناعية خاصة من إعداد تقييم شامل لدمج ١٩ شركة صناعية هندسية فى ١٠ شركات فقط. من المقرر أن تعرض اللجنة تقريرها على كل من رئيس الوزراء بصفته وزيراً لقطاع الأعمال العام، والمكتب الفنى لقطاع الأعمال لاتخاذ إجراءات الدمج.

اللجنة كان قد صدر قرار تشكيلها منذ حوالى عامين برئاسة المهندس عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة الهندسية وعضوية عدد من رجال الأعمال ورؤساء بعض الشركات وخصصت هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى حوالى مليون دولار، لتمويل عمليات بحث اختيار الوسيلة المناسبة لإصلاح الشركات الهندسية، وتعديل هياكلها التمويلية، تمهيداً لتطبيق نظام الخصخصة عليها.

قرار اللجنة حدد دمج الشركات المتشابهة إنتاجياً مثل السيارات أو الأجهزة الكهربائية أو المنتجات المعدنية.

جهاز شئون البيئة يطلب مضاعفة مخصصاته خلال الخطة الخمسية

طلب جهاز شئون البيئة زيادة مخصصات الجهاز خلال الخطة الخمسية إلى ٥ مليار جنيه، لتمويل برامج الجهات لمكافحة التلوث والحفاظ على البيئة على مدى سنوات الخطة الخمسية التى بدأت من العام المالى الحالى فى يوليو ١٩٩٢. وزارة التخطيط كانت قد أدرجت ٢٥٠٠ مليون لمواجهة التلوث.

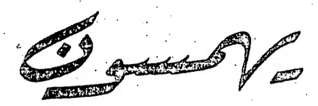

* لواء سابق يرتبط بعلاقة قرابة قوية بزوجة مسئول سيادى كبير جداً، صدر قرار بتعيينه نائباً لرئيس شركة وطنية مهمة. رئيس الشركة قال أنه سيعطيه تفويضاً كاملاً فى كافة مهامه.

* حزب معارض رفض رئيسه المشاركة فى اجتماع لرؤساء الأحزاب لإصدار بيان إدانة للعدوان الأمريكى ضد الشعب العراقى.

الدعوة وجهت من ضياء داود الأمين العام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

* التقى وفد من هيئة الطيران المدنى برئيس الوزراء، ثلاث مرات خلال الأسابيع الماضية. تركزت اللقاءات حول مخالفات مسئول كبير يعمل بمجال السياحة والطيران. وطلب رئيس الوزراء من كل واحد من أعضاء الوفد كتابة تقرير معلومات عن مخالفات المسئول.

فوجئ رئيس الوزراء بلواء سابق يتراجع عن اتهاماته، بعد أن استدعاء هذا المسئول، وقال له أن هناك نية للاستغناء عن خدمات قدامى العاملين، وأن اسمه من بين المرشحين لذلك.

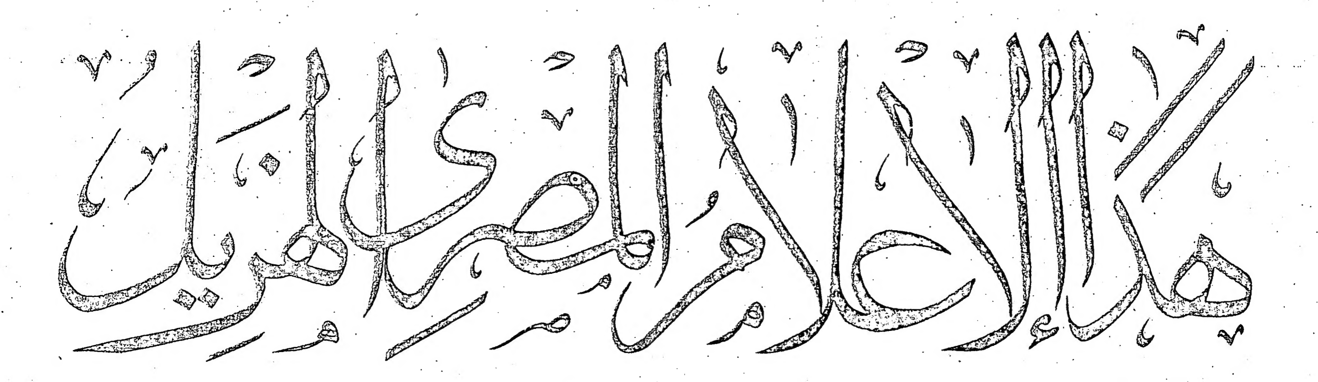

د.عبد العظيم أنيس

لايملك المرء وهو يتابع فى الفترة الأخيرة الإعلام المصرى الرسمى،وشبه الرسمى إلا أن يدهش من السذاجة الفكرية التى تميز فى بعض المواقف هذا الإعلام . يستوى فى هذا ما يجىء على لسان المسؤولين أو مايرد فى تعليقات العديد من الصحفيين والإذاعيين.كما يدهش من تضارب تصريحات المسؤولين أو من هزال الحجج المستخدمة لإقناع الرأي العام المحلى أو الخارجى بشىء ما يحرص المسؤولون على تأكيده ومن المعروف أن الإعلام المصرى له تاريخيا خبرات كبيرة وجليلة كان من المفروض أن تنأى به عن هذا الهزال وذلك التضارب،ولكن ربما كان التفسير الوحيد المقبول لهذا الوضع المحزن هو **أن الإعلام المصرى اليوم يستمد هزاله من هزال النظام الحاكم وضعفه.**

وبالطبع فلا يعنى هذا أننا نقول إن كل كتاب وصحفيى الصحف الحكومية أو الإذاعة والتليفزيون يفتقدون الرؤية الصحيحة للأمور أو يحاولون إخفاء الحقائق عن الرأى العام،فمن المؤكد أن هناك فى تلك المجالات أصحاب أقلام،ورؤى شريفة،كما أن هذا لايعنى أنه ليس للإعلام المصرى نجاحات وأقربها نجاحه فى تعبئة الرأي العام المصرى ضد الإرهابيين خصوصا إثر حادث اغتيال **الشهيد على خاطر** بالإسكندرية.

ولكنى أتحدث عن الطابع العام للإعلام المصرى مؤخرا،أي عن **«الكورس» الإعلامى الذى يصاحب تصريحات المسؤولين**،والذى يتميز بعدم الإقناع والإحساس لدى المستمع أو المشاهد بأن وراء ما يقال شىء آخر،وكثيرا ما يؤدى إلى شعور عام بحالة من الملل أو القرف،وقد احترت فى البحث صيغة تلخص الأثر العام لهذا الإعلام فى الفترة الأخيرة وأخيرا وجدتها فى الكلمة الإنجليزية Counterproductive وأترجمها بالعربية «ذو عائد عكسى»،وهى صفة تنطبق على هذا الإعلام فى كثير من الأحيان.

صفوت الشريف   السياحة بخير

بالطبع لابد من ضرب أمثلة توضح ما أعنيه بهذا الكلام،والحقيقة أن هناك العشرات من الأمثلة لكن المجال لايتسع لها كلها.لذا سوف أقتصر علي ثلاثة أمثلة فحسب من واقع الإعلام المصرى فى الفترة الأخيرة لتوضيح ما أعنيه ،وأول هذه الأمثلة بطبيعة الحال مسألة **«السياحة والإرهاب»**.

عندما بدأ هجوم الإرهابيين على وسائل نقل السياح الأجانب بدءا من إطلاق الرصاص على الباخرة النيلية،ثم قتل السائحة البريطانية في ديروط وماتلاه من هجوم بالمدافع الرشاشة على أتوبيس السياح الألمان قرب قنا...اتخذ الإعلام المصرى خطا غريبا وغير مقنع هو مزيج من إنكار أن السياحة قد تأثرت بسبب هذه الهجمات مع الإدعاء البادى الضعف بأن مثل هذه الحوادث الإرهابية تحدث فى كل أنحاء العالم، ومثل هذه الحجة الضعيفة قد وردت مرارا وتكرارا على لسان **الرئيس مبارك** فى مؤتمراته الصحفية العديدة.

إن تلك المحاولات لم تقنع الرأي العام الخارجى ووسائل الإعلام الخارجية التى كانت تعلم أن عشرات رحلات الطيران «شارتر» قد ألغيت بعد وقوع أول هذه الهجمات ،كما لم تقنع الجانب الهام من الرأى العام المحلى الذى له صلة بقطاع شركات السياحة والفنادق والذى كان يعلم أن **الحقيقة هى عكس ما يقوله** المسؤولون تماما ،وأن نسبة الإشغال فى الفنادق المصرية قد هبطت بشكل واضح.

كما أن الحجة التى طال ترديدها بأن حوادث الإرهاب **تحدث فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات**

المتحدة كما تحدث فى مصر كانت بادية الضعف، وكان الأجدر بالمسؤولين المصريين ألا يرددوها أبدا لأن بطلانها واضح تماما لدى أجهزة الإعلام فى الغرب ولدى كل من يفكر فى المسألة، وصحيح أن أحداثا إرهابية تحدث في تلك الأقطار وقد تصيب سائحا هنا أو هناك. لكن **الفارق الأساسى بين ما يحدث فى مصر وما يحدث فى تلك الأقطار هو أن السائح الأجنبى فى مصر مستهدف من هؤلاء الإرهابيين بينما الأمر ليس كذلك فى الأقطار الأخرى.** ومهما كانت عظمة آثار مصر فلا أظن أن الأجنبى العادى مستعد لتقبل مثل هذه المخاطر من أجل سواد عيون مثل هذه الآثار أو جمال طقس بلادنا.

ولقد انتهت المرحلة الأولى للإعلام المصرى عندما أصبح واضحا للقاصى والدانى أن الموسم السياحى الحالى قد ضرب فى مقتل، وأن هؤلاء الإرهابيين قد نجحوا فى تحقيق هدفهم، فبدأ الاعتراف بتلك الحقيقة يظهر فى الصحف الحكومية، بقلم محرر شؤون السياحة فى الأهرام مثلا ثم على لسان مدير التحرير الأستاذ سلامة أحمد سلامة ورئيس التحرير الأستاذ ابراهيم نافع. وبدا أن خط الإعلام المصرى الجديد يقوم على أنه إذا كان موسم السياحة الحالى قد ضاع فإن من المهم أن نعمل من الآن لإنقاذ الموسم السياحى القادم.

ومع ذلك فلم يستمر هذا الخط طويلا، وإذ عاد كورس الإعلام المصرى بعد سيطرة الأمن المركزى على إمبابة واقتراب الكريسماس ورأس السنة إلى تصوير الموقف وكأن الألوف بعد الألوف من السياح يتدفقون على مصر، وبأعداد تفوق أعداد السنوات الماضية، وكأن موسم السياحة قد استرد عافيته من جديد بينما الحقيقة غير ذلك. والغريب أنه بينما كان هذا «الكورس» الإعلامى على أشده نشرت صحيفة الأهرام فى بريد قرائها رسالة للأستاذ **مصطفى محمود لطفى** المستشار الصحفى بالأمم المتحدة سابقا يوم الخميس ٧ يناير بعنوان **«الإرهاب والقطار»** يقول فيها «فى شهر ديسمبر من كل عام أسافر إلي سوهاج لزيارة أسرتى هناك وكنا لشدة إقبال السياح على ركوب هذا القطار نحجز التذاكر قبل السفر بسبعة أيام، وفى هذه المرة كانت عربات القطار خالية من السياح تماما ولم يكن فى عربتنا غير سائح واحد فقط، والعربات الثلاث للدرجة الأولي خالية من الركاب، ولقد تولانى الحزن الذى يعتصر القلب وتذكرت كيف أن هؤلاء المتطرفين قد ضربوا السياحة بمصر فى مقتل. ومن يقل غير هذا فقد يخدع الناس قبل أن يخدع نفسه».

وربما كان من المفيد أن نشير إلي إيحاءات لبعض المسؤولين فى مؤتمراتهم الصحفية باتهام بعض وكالات الأنباء الغربية بأنها تسيء بما تنشره إلي قطاع السياحة فى مصر وإلي نظام مبارك نفسه، مما قد يوحى بأن ثمة جفوة بين هذا النظام والغرب مع أن الحقيقة غير هذا تماما، **فليس بخاف على أحد أن أجهزة الحكم فى الغرب، وبالتالى أجهزة دعايتها- حريصة على دعم النظام** الحاكم فى مصر، وأن هذا هو الخط العام لمعظم أجهزة الإعلام الغربى، وإن كان هذا لا يتناقض مع ضيق بعض الصحفيين الغربيين من ضعف كفاءة عمل الأجهزة الحكومية المصرية سواء التى تعمل فى ميادين الأمن أو الإعلام، ومن عجز النظام المصرى عن إدراك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة الحالية تمثل المناخ المثالى الذي يسمح لهؤلاء الإرهابيين بتجنيد العديد من الشبان فى أعمال التمرد والإرهاب، وبالتالى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وجادة لعلاج تلك الظروف الاجتماعية السيئة. والغريب أنه بينما يتحدث العالم الخارجى كله عن هذا الموضوع، يجد مدير مصلحة الاستعلامات د. ممدوح البلتاجى فى نفسه الشجاعة لأن ينكر العلاقة بين الإرهاب وبين الظروف الاقتصادية (انظر ندوة الأهرام الخميس ٧ يناير)

سوزان مبارك

التعليم والقضايا الاجتماعية

أسباب الخلاف مع إيران

أما المثال الثانى على هزال الإعلام المصرى فيتعلق بقضية **«إيران والإرهاب»** لقد ظلت أجهزة الإعلام المصرية تردد أن إيران وراء الإرهاب فى مصر دون أن تقدم دليلا واحدا -أو حتى قرينة- على ذلك، ولست أكتب هذا دفاعا عن حكومة طهران، فالحقيقة أن لى العديد من الانتقادات على سياسات تلك الحكومة، ولكنى أرى أن خط الإعلام المصرى تجاه إيران غير مقنع وقد يوحى بأنه يحاول أن يخفي الخلافات الحقيقية بين القاهرة وطهران تحت ستار تهمة الإرهاب والتطرف.

وربما كان أقرب إلى الحقيقة أن نقول إن **القاهرة مستاءة من طهران لخلافات سياسية واضحة وتضارب بين المصالح فى مقدمتها بالطبع الخليج.** فبينما حاولت القاهرة جاهدة أن تجد لها موضع قدم عسكرى فى الخليج: مرة باسم ميثاق دمشق ومرة بأسماء أخرى، فإن طهران تعتبر هذا بمثابة عدوان على مصالحها الاستراتيجية من دولة (مصر) بعيدة عن الخليج، وأعتقد أن هذا هو الجذر الأول للصراع بين القاهرة وطهران. **أما الخلاف السياسى الثانى بينهما فيتعلق بالمفاوضات العربية الإسرائيلية الجارية.** فإيران ترى أنها بلا فائدة وأنه فى ظل علاقات القوى المحلية والإقليمية والدولية السائدة، فإن من المستحيل أن يحصل الشعب الفلسطينى على حق تقرير المصير، وهى ترى أجهزة الحكم العربية تحاول أن تسوق الشعب الفلسطينى

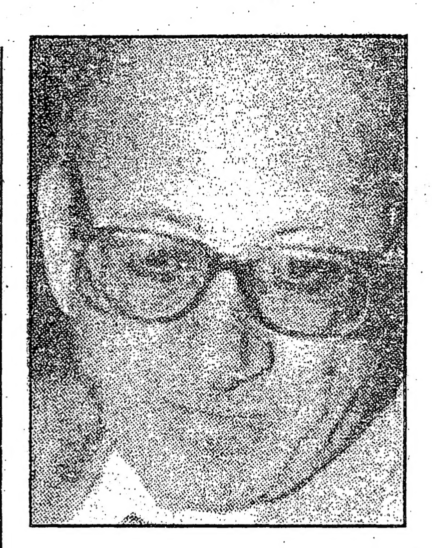

محمود الشريف
مسئولية الوزراء الدستورية

ابراهيم نافع
الاعتراف بضرب السياحة

رغم أنفه إلى شيء من الحكم الذاتي المحدود. وليس هذا رأي طهران وحدها بل هو رأي عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية (بل هو رأي العديد من داخل فتح ذاتها) ومثل «حماس» التي برز دورها النضالي في الفترة الأخيرة والتي لا تخفى صلتها بطهران.

هذا الموقف الإيراني النشيط الذي صادف المزيد من النجاحات خصوصا بعد قضية المبعدين، تضيق به القاهرة في حقيقة الأمر باعتبارها «الوسيط» بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما تضيق به قيادة منظمة التحرير، والإثنان يعتبرانه تدخلا من طهران في شؤون تخصهما وحدهما.

أما السبب الثالث للخلاف بين القاهرة وطهران فيتعلق بالسودان. فالقاهرة ترى أن جهود إيران لدعم نظام البشير-الترابي في الخرطوم هو بمثابة اعتداء على مجال نفوذها الطبيعي، تماما كما ترى إيران أن تدخل القاهرة في شؤون الخليج هو بمثابة عدوان على نفوذ ومجال طهران الطبيعي، وفضلا عن ذلك فإن الدعم الإيراني للخرطوم يحرم القاهرة من آليات للضغط على نظام الحكم في السودان، وأيا كانت الحماقات التي ارتكبها نظام البشير مؤخرا فلابد أن يكون واضحا للمسؤولين في مصر أنه لا مصلحة لنا في تصعيد الخلاف مع الخرطوم.

تلك في رأيي الأسباب الحقيقية لتوتر العلاقات بين القاهرة وطهران، والتي كان من المفروض أن يركز الإعلام المصري عليها بدلا من اللجوء إلى اتهامات مساندة الإرهاب التي لم يقدم أي دليل عليها حتى اليوم، دعك أيضا من أنه حتى في توجيه هذا الإرهاب للسودان تضاربت تصريحات المسئولين بشكل واضح. فبينما نفى وزير الداخلية ورئيس الوزراء علمهما بوجود معسكرات لتدريب الإرهابيين في السودان أكد الرئيس مبارك وجود هذه المعسكرات. وحتى كتابة هذه السطور لم يقدم لنا أي مسؤول تفسيرا لهذا التضارب في التصريحات بين المسؤولين.

دور السيدة سوزان

وأخيرا أشير إلى المثال الثالث للإعلام المصري الذي يتحول أحيانا ويصبح ذا عائد عكسي، هذا المثال يتعلق بكثرة ظهور السيدة سوزان مبارك وكثرة تصريحاتها في شؤون التعليم والطفولة والصحة... الخ في الشهور الأخيرة. ومنذ بدء حكم الرئيس مبارك كان للسيدة سوزان مبارك العديد من الأنشطة الاجتماعية المحمودة في ميادين تنمية خدمات حي مصر الجديدة وفي ميادين رعاية الطفولة الفقيرة، ونالت بها احترام وتقدير الكثيرين، وماتزال.

لكن في الشهور الأخيرة كثر ظهور السيدة سوزان مبارك في نشرات الأخبار بالتليفزيون وكثرت تصريحاتها الصحفية في شؤون التعليم والقضايا الاجتماعية بحيث بدا هذا الأمر مبالغا فيه، وبدا فيه ظهور وزراء التعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية والحكم المحلي والصحة معها في كل اجتماع وندوة أمرا معيبا، وأخذ الناس يتساءلون إن كان هذا «مقررا» علينا كمقررات الدراسة على التلاميذ.

وفي رأيي أن هذا النشاط المتصل إعلاميا ذو عائد عكسي، وهو أيضا يطرح تساؤلات عن حدود المسؤولية الدستورية لوزراء التعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية حتى لاتختلط الأمور والمسؤوليات، فعلى وزير التعليم مثلا أن يدرك أن إقحام اسم السيدة سوزان مبارك في مؤتمر عن التعليم الابتدائي ليس من شأنه المساعدة على إجراء حوارات صريحة عن التعليم، وإنما الأرجح أن تتحول مثل هذه المؤتمرات -كما حدث في عهد السادات- إلى مظاهرات رسمية تنتهي قيمتها بمجرد انتهاء المؤتمر.

إنني أود أن أكون واضحا في تلك المسألة الحساسة، فلا اعتراض لي على اشتغال زوجات المسؤولين بأعمال الخير العام، بل على العكس فإن هذا الاشتغال مطلوب ومحمود ولا اعتراض لي على ظهور زوجات المسؤولين في الصحف أو التليفزيون، إنما دون مبالغات تضر ولاتفيد.

فالمهم أن يكون هذا النشاط بعيدا عن تداخل واختلاط المسؤوليات الدستورية للوزراء، وبعيدا عن الحملات الإعلامية واسعة النطاق التي تؤدي على الأرجح إلى نتائج عكسية.

عناقيد العنف الديني فى الثمانينات

هشام مبارك

بعد الأحداث الدرامية التى شهدتها مصر في ٦اكتوبر عام ١٩٨١ والتي انتهت باغتيال السادات في حادث المنصة الشهير، تغيرت خريطة جماعات العنف الدينى وظهرت تنظيمات جديدة علي ساحة الحركة الإسلامية مثل الشوقيين فى الفيوم والناجون من النار فى القاهرة، وانشق تيار الجهاد -كما سبق القول- إلى تنظيمين، الأول : يقوده عبود **الزمر** «حركة الجهاد»، والثانى «الجماعة الإسلامية» ويتزعمه **عمر عبد الرحمن**، وبينما خفت نشاط التنظيم الأول، تصاعد نشاط التنظيم الثانى لتصبح الجماعة الإسلامية ثانى أكبر جماعات الإسلام السياسى من حيث النشاط والحركة واتساع العضوية بعد الإخوان المسلمين، وأولي جماعات الإسلام المسلح من حيث ارتكاب أعمال العنف..

وفى الواقع لم يكن بروز تنظيمات جديدة فى جسد الحركة الإسلامية أو الأنشقاقات التى قسمت تيار الجهاد هى السمة الوحيدة فى حقبة الثمانينات فهناك سمات أخرى عديدة .. كان أبرزها ثنائية متناقضة هى «الانكماش والتوسع» التى اتسمت بها أعمال العنف فى هذه الحقبة ونجاح الجماعة الإسلامية الجهادية فى السيطرة على مناطق عديدة فى القاهرة الكبرى وجه بحرى بالإضافة الى مواقعها التاريخية فى صعيد مصر، الذى كان مركز نشاطها الوحيد فى السبعينات. وفيما يتعلق بثنائية «الانكماش والتوسع» فى أعمال العنف، فقد لوحظ أن عام ١٩٨٦ كان علامة افتراق بين فترتين فى حقبة الثمانينات.. الأولى اتصفت بالانكماش بينما كانت الثانية وهى التاليه لعام ١٩٨٦ فترة التوسع فى أعمال العنف بغطاء دينى، فشهدت الأعوام التالية لاغتيال السادات انخفاضا ملحوظا فى معدل أعمال العنف. فخلال عام ٨٢، ١٩٨٣ لم ترد أية أحداث عنف علي الإطلاق. وفى عام ١٩٨٤ و١٩٨٥ وقعت أحداث محدودة [لمزيد من التفصيل انظر دراسة للكاتب عن أعمال العنف فى ١٠ سنوات ٨١-١٩٩١، العدد العاشر من مجلة «اليسار»]. وقد يعود انخفاض معدلات العنف إلي اعتقال أغلب الكوادر النشطة فى تيار الجهاد عقب عملية اغتيال السادات وأسفرت هذه الاعتقالات عن انفراط عقد المستويات التنظيمية وتسرب العضوية الباقية التى لم يقبض عليها لعدم وجود كوادر تتابعها. كما زاد من حدة هذا التسرب وصول معلومات لهؤلاء الأعضاء عن الخلافات المحتدمة بين قيادات التنظيم في سجن طرة التى دارت حول إمارة التنظيم ومن يتولاها عقب إعدام **محمد عبد السلام فرج** فى عام ١٩٨٢

عمر عبد الرحمن فى سجن طره

«انظر فى تفاصيل هذا الخلاف مقالا للكاتب منشورا فى روز اليوسف بتاريخ ٢أغسطس ١٩٩٢».

إلا أن الأعوام التالية لعام ٨٦ شهدت ارتفاعا فى أعمال العنف فخلال الأعوام الثلاثة (٨٦-٨٧-١٩٨٨) وقعت ٩٣ مظاهرة وأحداث شغب وعنف واشتباكات مع الشرطة كانت جماعات الإسلام المسلح مسئولة عن ٩٠٪ من هذه الأعمال.

ففى عام ١٩٨٦ بدأت أحداث حرق محلات الفيديو فى امبابه وشبرا والأسكندرية.

وفى ١٩٨٧ بدأ يعود مسلسل الاغتيالات الذى كان قد توقف عند تاريخ اكتوبر ١٩٨١، فوقعت فى هذا العام ثلاث محاولات اغتيال :فتعرض كل من **حسن أبو باشا** (٨٧/٥/٩) **والنبوى اسماعيل** (٨/١٢) وزيرى الداخلية السابقين والصحفى **مكرم محمد احمد** (٦/٣٠) لمحاولات اغتيال فاشلة.

وخلال عام ٨٨ قامت جماعات الإسلام المسلح بـ١٦ مظاهرة و(٥) أحداث شغب استخدمت فيها القنابل والأسلحة البيضاء، واشتبكت مع الشرطة فى تسع منها.

وخلال هذه الأعوام الثلاثة سقط ٣٢ قتيلا من عناصر جماعات الإسلام المسلح «انظر تقرير المنظمة العربية» لحقوق الأنسان عام ١٩٨٩ ودراسة عن العنف للكاتب فى مجلة اليسار العدد العاشر».

وفى عام ١٩٨٩ قامت هذه الجماعات بـ١٩ مظاهرة و(٣) أحداث شغب كبري واشتبكت مع الشرطة فى (١٤) منها وأعلنت أجهزة الأمن عن اكتشافها لخمسة مخابىء أسلحة للجماعات كما قامت عناصر من جماعات الإسلام المسلح بهجوم بالقنابل والأسلحة وغيرها على هيئات للشرطة مثل مبنى الأدلة الجنائية بالفيوم والمنيا ومديرية الأمن بالقاهرة ومكتب مباحث أمن الدولة بشبرا وقسم الساحل. «انظر دراسة للكاتب مرجع سابق»، وفى هذا العام اعتقلت الشرطة ٨آلاف من عناصر هذه الجماعات «تقرير منظمة العفو عن عام ١٩٨٩»

وفى عامى ٨٨، ١٩٨٩ شهدت منطقة عين شمس أحداث عنف دموي حيث تتمركز **الجماعة الإسلامية الجهادية**، وسقط فيها

السيارات المدرعة وطائرات الهيليكوبتر تشترك فى المواجهة بصعيد مصر

٣ قتلى من عناصر الجماعة الإسلامية وقتل إثنان من الشرطة على يد الجماعة واعتقلت الشرطة نحو ٥٠٠ شخص لا يزال ٢٠ منهم رهن الاعتقال حتى الآن. وقد اضطرت الدولة لإجتثاث وجود الجماعة الإسلامية الجهادية للاستعانة بثلاثة أجهزة أمنية كبرى **هى المخابرات ومباحث أمن الدولة وأمن رياسة الجمهورية.**

ولعل أتساع أعمال العنف فى منطقة عين شمس يكشف عن دلالات هامة، أبرزها قدرة الجماعة الإسلامية فى الثمانينات على نقل نشاطها من الصعيد حيث مركزها **التاريخى إلى قلب القاهرة بعد أن عجزت عن ذلك طيلة السبعينات فلم يكن بهذه المنطقة سوى عدة عناصر قليلة** هم المتهمون من رقم ١٦٧ وحتى رقم ١٧٣ فى قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ وعدد آخر من العناصر كانوا على ذمة قضية الأحداث لصغر سنهم عقب اغتيال السادات أيضا.. ولكن منذ عام ١٩٨٦ بدأت الجماعة الإسلامية فى بسط نفوذها على الحى وفى ١٩٨٨ أعلنت الجماعة سيطرتها الكاملة عليه باعتراف أجهزة الأمن نفسها.

لقد أعطت مجلة روز اليوسف «عدد ١٩ ديسمبر ١٩٨٨» وصفا دقيقا لما يحدث فى حى عين شمس، فأكدت على أن: «**ثمة حكومة غير تلك التى يعرفها سكان مصر. كانت تحكم وتتحكم فى عين شمس.. حكومة خفية.. أخضعت ما يقرب من ٧٥٠ ألف مواطن يقطنون بالحى لسلطانها وهو عدد كاف للغاية لإنشاء دولة مستقلة**».

ولايمكن تفسير هذا النفوذ الطاغى للجماعة على عين شمس وأحياء أخرى فى القاهرة الكبرى مثل امبابة إلا فى سياق ثنائية الانكماش والتوسع.. فالانكماش فى نشاط جماعات الإسلام المسلح يكون تاليا لمرحلة الاعتقال لعناصر هذه الجماعات، بينما يكون التوسع فى النشاط عقب الإفراج عن هذه العناصر.. ولكن ميكانيزم هذه الثنائية «الانكماش التوسع» يحدث خلال الفترة الفاصلة بين الاعتقال والإفراج وهذه الفترة هى ما يمضيه عضو الجماعة داخل السجن.. فأسلوب الأمن فى معالجة عنف هذه الجماعات يقوم أساسا على مبدأ الاعتقال العشوائى فى دائرة معينة. فأجهزة الأمن ترد على عملية اغتيال قامت بها الجماعات بالتوسع فى اعتقال عناصر من هذه الجماعات، ثم تبدأ فى فرزهم لمعرفة المسئولين عن الاغتيال وعادة تصيب الضربة الأمنية ثلاثة مستويات تنظيمية وهى الكوادر العليا والوسطى والسفلى وفى أحيان أخرى **تصيب العناصر المتعاطفة التى لم تنتم بعد للتنظيم وفى داخل السجن تجرى** عملية صقل فكرى ومهارى وحركى **للعناصر الوسطى والسفلى والمتعاطفة يشرف عليها ويقوم بها**

الكوادر العليا التى اكتسبت تاريخيا هذه المهارات..ويكون السجن فرصة ثمينة لالتقاء هذه المستويات التنظيمية بعد أن كانت ملاحقات الشرطة والمراقبة الأمنية فى الخارج تشكل عائقا أمام تلاقيها..فالسجن باختصار يتحول إلى مكان آمن لعقد مثل هذه الدورات التنظيمية. فى هذا السياق يتضافر عاملين هما: وجود القيادات التاريخية للتنظيم التى صدرت ضدها أحكام فى قضايا سابقة مثل التكفير والهجرة عام ١٩٧٧،والفنية العسكرية ١٩٧٤،والجهاد فى عام ١٩٨١وهو ما يمثل فرصة لإرتواء العناصر الجديدة من النبع التاريخي والأصلي.والعامل الثانى أن أجهزة الأمن بسذاجة لا مثيل لها دأبت على وضع كافة العناصر المقبوض عليها طيلة حقبة الثمانينات فى **منطقة سجون طرة**..وبداخل هذه المنطقة أصبح نفوذ قيادات تنظيمات الجهاد- فى أغلب الفترات-طاغيا فهى المسئولة فعليا عن السجون..وقد كشفت عن ذلك واقعة هروب ثلاثة من سجناء قضية الجهاد التى عرفت بالهروب الكبير عام ١٩٨٨ من سجن طرة. فقد أكد تقرير أعدته نيابة المعادي بواسطة رئيس النيابة **معتز خفاجى** الذي أشار إلى وجود قصور وتسيب وإهمال من إدارة سجن طرة ومن إدارة التفتيش على السجون ومن مباحث أمن الدولة بمنطقة طرة..وأن التفتيش اليومى المفاجىء على زنزانات المتهمين لم يتم منذ عدة شهور..وكذلك التفتيش الدورى بواسطة إدارة مباحث أمن الدولة ومباحث السجون.وأن هذا التفتيش متوقف منذ عدة شهور سابقة على عملية الهروب الكبير .لذلك لم يكن غريبا أن تصدر من داخل السجن كافة الوثائق السرية لهذه التنظيمات والتى لم تحدد الإطار الفكرى والحركى لها « وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السطور لا تهدف الى دعوة أجهزة الأمن للتضييق علي عناصر هذه الجماعات داخل السجن إنما طرحناها فقط للاستفادة بها في التحليل».

وفى هذه الأوضاع السهلة نسبيا يجرى صقل الأعضاء الجدد ثم يأتى الإفراج فيعودوا الى مناطقهم ليمارسوا نشاطهم التنظيمى بكفاءة أكبر .وهذا ما حدث فى **عين شمس** وفى كافة المناطق التى اشتد فيها نفوذ جماعات الإسلام المسلح..لقد استفادت الكوادر الوسطى من تجربة السجن ومع صدور الأحكام الطويلة على القيادات التاريخية تولت هى قيادة التنظيمات..

لقد أوضح تقرير داخلى للجماعة الإسلامية هذه الحقيقة حين أشار الى أن «هذه المجموعة الفريدة- التى أفرج عنها فى عام ١٩٨٤ . ١٩٨٥-فى إمكانياتها وكفاءاتها ضمت بين أفرادها مستوى عال فى شتى المجالات الشرعية والعسكرية والفكرية والسياسية والتنظيمية .ويمكن معرفة قدراتها التنظيمية من أنها استطاعت **أن تعيد مواقع الجماعة التى فقدتها عام ١٩٨١ واستطاعت أن تحقق أعلى نسبة انتشار فى جميع المحافظات**،واستطاعت أن تصدر سيلا من النشرات التنظيمية لضبط إيقاع الخلايا الأخرى على مستوى الجمهورية»من وثيقة بعنوان:حول الموقف الراهن بين الجماعة الإسلامية والنظام المصرى»

إن نموذج **عين شمس** يؤكد صحة ثنائية الانكماش التوسع التي طرحناها فى صدر هذه الحلقة من دراسة الإسلام المسلح..فالعناصر التى أفرج عنها فى عام ٨٤ وما بعدها كانت القاعدة التى بنى عليها تنظيم الجماعة الإسلامية نشاطه فى عين شمس،بعد أن اكتسبت المهارة اللازمة كما كانت فى انتظار أمير يقودها وقام **حسن الغرباوى** المنتدب من الصعيد لتولي إمارة عين شمس بدوره فى كفاءة مذهلة بعد أن أصقلته تجربة السجن معتمدا على العناصر التى أفرج عنها فى قضية الأحداث..فشكل«**صندوق التكافل**» ومقره مسجد **الأنوار المحمدية** حيث تولي إدارته وقام بجمع الأموال اللازمة من أغنياء الحى الذين تبرعوا- عن قسر أوطواعية -ثم وزع هذه التبرعات على فقراء

قوات الأمن تنتشر فى شوارع أسيوط لتواجه الارهابيين والناس تختفى فى البيوت

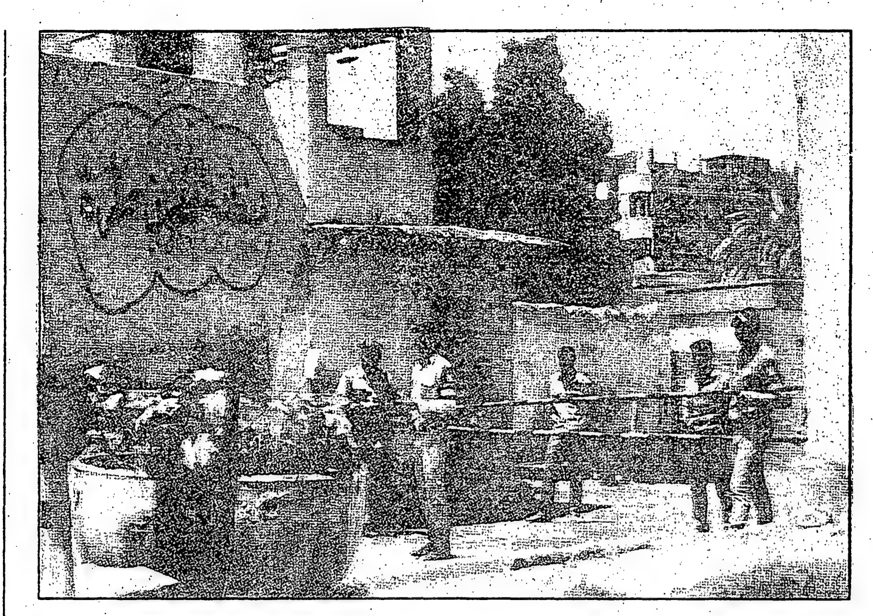

منطقة سجن طرة حيث يوجد قادة الجماعات «الاسلامية» المسلحة

الحى مثلما كان يفعل «روبين هود»، كما شكلت الجماعة هناك على فترات مختلفة حملة تبرعات عينية من الدكاكين والمحلات فى الحى مثل السكر والشاى والملابس وغيرها حيث يعاد توزيعها على المحتاجين. **وأنشأت الجماعة عيادة طبية للكشف بأسعار رخيصة وإقامة الدروس الخصوصية -طبعا فى المساجد-وعقدت لجنة صلح كل المشاكل العائلية والمنازعات بعيدا عن القضاء، على أن يكون قرار هذه اللجنة مصحوبا بالتنفيذ الجبرى بقوة الجماعة وتسليحها ونفوذها.. كما كانت الجماعة تسعى الى ضبط أرتفاع الأسعار وتنظيم عمليات بيع الخبز.** ولعل أطرف ما قامت به من خدمات هو تقديم راتب شهرى لبعض الفتيات اللاتى كن قد امتهن الدعارة. ولا يعنى أن نموذج عين شمس كان نقيا خالصا فهناك تجاوزات تمثلت كما أشارت بعض التقارير الى تطبيق الجماعة لبعض **الحدود كالجلد مثلا أو مشاركة مجرمين عتاة فى نشاط الجماعة** إلا أن كاتب هذه السطور لا يستطيع أن يجزم بحدوثها إذ أنها جميعا أتت من مصادر صحفية رسمية أو معروفة بعدائها للجماعة الإسلامية.

لكن ما تجدر الاشارة إليه أن نموذج عين شمس هو خلاصة تجربة الجماعة الاسلامية فى الصعيد التى نفذها **المؤسسون الأوائل للجماعة مثل كرم زهدى وناجح ابراهيم**. وهذه الخبرة انتقلت الى أعضاء الجماعة الإسلامية فى عين شمس وغيرهم اثناء فترة السجن حيث الدورات التثقيفية والخبرات العملية والمهارية.. وإذا كانت تجربة عين شمس قد انتهت قسرا بفعل عملية أمنية كبرى كما ذكرنا فى عام ١٩٨٩ إلا أن الاعتقالات الراسعة التي صاحبت هذه العملية الأمنية وشملت عناصر متعاطفة مع الجماعة لا تزال رهن الاعتقال فى سجن طرة مع أميرها **حسن الفرباري** سرعان ما ستخرج لتكرر عملية الانتشار والتوسع كما حدث فى السابق.

ولكن هذا التوسع لن يتم بالضرورة فى عين شمس، فيمكن أن تزرع الجماعة عددا من هذه العناصر الصغيرة حال اعتقالهم والتى أصبحت كوادر داخل السجن فى مناطق أخرى في القاهرة.. وهذا ما يفسر انتقال بؤر هذه الجماعات من منطقة لأخرى في القاهرة.. فعندما سيطر الأمن على عين شمس ظهرت منطقة امبابة كبؤرة وقاعدة حصينة لنشاط الجماعة فى القاهرة الكبرى.

إلا أن زرع الجماعة الإسلامية لقيادات لها فى بعض المناطق ليس كافيا لخلق قاعدة لنشاطها، إذ أن ذلك بلا شك لا بد وأن يرتبط بعوامل موضوعية تتمثل فى تربة ملائمة اقتصاديا واجتماعيا تتعايش مع هذه الجماعة، والواضح أن هذه الجماعة على الأقل تمتلك قياداتها العليا حسا إستراتيجيا وسياسيا راقيا فى اختيار المناطق. كما أنها تعى الثنائية التى يسميها اليسار **تضافر العامل الذاتى مع الموضوعى**. وإلا كيف نفسر اختيارهم لعين شمس وندب أمير لها. من خارجها وتكليف **صفوت عبد الغنى** المتهم الثاني فى قضية المحجوب للخطابة فى مسجد آدم بعين شمس وهو مسئول الدعوة فى الجماعة الإسلامية على مستوى الجمهورية أن هذا لتكتيك جرى تنفيذه أيضا ببراعة فى امبابه.

سيلاحظ القارىء أن هذه السطور تركزت على الجماعة الإسلامية ونشاطها فى الثمانينات ولم ترد إشارة الى تنظيم حركة الجهاد بقيادة مقدم المخابرات عبود الزمر ويعود ذلك لسببين:

الأول: يتمثل فى أن نحو ٩٠٪ من أعمال العنف فى حقبة الثمانينات يسئل عنها تنظيم الجماعة الاسلامية أو بعض التنظيمات الأخرى التى سنتحدث عنها فى السطور التالية.

والثانى : بمثابة تفسير للأول فغياب حركة الجهاد عن الساحة كما تشير وثائق التنظيم يعود إلى إلى أن استراتيجية التنظيم وهى الثورة الشعبية المسلحة بشكل سرى وهادىء.. وأن التكتيكات الموضوعية من قبل التنظيم لتنفيذ هذه الاستراتيجية حاليا هى:

١- اختراق مؤسسة الجيش والسيطرة على الوظائف الحساسة فيها وكافة المؤسسات السيادية الأخرى.

٢- السرية فى أعمال الدعوة، بمعنى الاقتصار على اللقاءات الدينية الضيقة لتجنيد العناصر الصالحة للإنضمام.

٣- عدم الدخول فى صدامات مع السلطة أو أجهزتها في الفترة الحالية التى تمد فترة بناء للتنظيم.

٤- اللامركزية فى العمل وعدم وجود قيادة مركزية واتباع نمط التنظيم العنقودى اتقاء للضربات الأمنية. على أن تقوم كل مجموعة (عنقود) باتباع هذه التكتيكات، وأن الربط بين هذه المجموعات هو الخط الفكرى المتمثل فى إصدارات الحركة التى تشرف عليها مجموعة مركزية من حركة الجهاد فى **بيشاور بباكستان**

ولهذه الأسباب فالتنظيم غير معنى حاليا بأعمال العنف وغير مسئول عن ما يحدث منها وهو ما يفسر غياب حركة الجهاد عن ساحة العمل فى الثمانينات وإذا كانت الساحة قد خلت من حركة الجهاد ولم توجد إلا فى صورة منشورات وبيانات فلا يفهم أن هذه

الساحة قد اقتصرت على نشاط «الجماعة الإسلامية». فهناك أيضا جماعتان هما «**جماعة المسلمين**» «**التوقف والتبيين**».

نشأت «جماعة المسلمين» في عام ١٩٨٦ أيضا وذلك على يد **شوقي الشيخ** بالفيوم ونظرا لأسم مؤسس هذه الجامعة أطلق عليها أسم «**الشوقيين**».

تخرج شوقي الشيخ من كلية تكنولوجيا حلوان عام ١٩٨٣ وكان طيلة فترة دراسته قريبا من الشيخ يوسف البدري عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة حلوان. وعندما عاد إلى الفيوم انضم إلى الجماعة الإسلامية متأثرا بالشيخ **عمر عبد الرحمن** الذي كان يخطب في الفيوم عقب الإفراج عنه».

وكان شوقي يفضل حمل حذاء الشيخ بنفسه في المسجد كتعبير عن امتنانه له، ولكن هذا الحب لم يدم طويلا، فسرعان ما انفصل شوقي عن الجماعة الإسلامية ومعه عشرة أعضاء ولا توجد معلومات عن أسباب هذا الانفصال ودوافعه.. بينما تشير قيادات الجماعة في الفيوم في حوارات أجراها كاتب السطور معهم أن سبب الانشقاق كان بدافع إمارة الفيوم التي طلبها شوقي وهو الطلب الذي قوبل بالرفض وعلى إثره حدث الانشقاق.. لكن هذا السبب لا يبدو كافيا، فهو لا يفسر السبب في تغيير شوقي الشيخ لأفكاره وتبني أفكار متناقضة مع فكر الجماعة تعتمد علي فكر شكري مصطفى.

لقد كانت أفكار جماعة الشوقيين بمثابة امتداد لأفكار **جماعة التكفير والهجرة** في السبعينات مع إدخال بعض التعديلات.. وكانت الفكرة الأساسية هي تكفير الحاكم والمجتمع، فجميع البشر فيما عدا أعضاء الجماعة قد كفروا بالله وأن شرط الإيمان الوحيد هو الانضمام للجماعة «الشوقيين» شرط أن يعلن تكفير الحاكم والمجتمع.. وقد بين التنظيم فكرته انطلاقا من تفسير خاص بهم للآية الكريمة التي تقول «**فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى**» صدق الله العظيم. فشرط الإيمان في عرفهم هو الكفر بالطاغوت (النظام الحاكم) الذي يحكم بغيرما أنزله الله «الشريعة الإسلامية» والكفر بالناس «المجتمع» الذين يتحاكمون في معاملاتهم بـ (القانون الوضعي) إلى غير كتاب الله لأنهم بذلك- الناس- قد تحاكموا إلى شرع من صنع البشر ومن ارتضى ذلك فهو كافر، فالحكم لدى الشوقيين كالعبادة ومن ثم فقد أصبح الناس «المجتمع» عبيدا للطاغوت (الحاكم) فاصبحوا مشركين بالله لأنهم عبدوا غيره وهو ما يعد شركا به من محضر نقاش أجراه الكاتب مع قيادات من الجماعة)

وبناء على تكفير المجتمع ولأن الكافر حلال الدم والمال.. فقد استحلت الجماعة أموال الناس ونفذت عمليات سطو على ممتلكاتهم. لكن جماعة الشوقيين وجرائمها لم تكن بعيدة عن نظر سلطات الأمن.

وفي تقديري إن الأمن كان يدعم نشاط الشوقيين أو في أقل القليل بغض النظر عنهم وعن اعتداءاتهم على المواطنين لقد كانت رؤية أجهزة الأمن تدعوا إلى ترك جماعة الشوقيين لأن أحد أهداف الجماعة هو تصفية الجماعة الإسلامية باعتبارهم جماعة كافرة.

وهناك تصريح يؤكد هذا التفسير أفلت به لسان وزير الداخلية الحالي **عبد الحليم موسى** حين أشار إلى أن «الأجهزة الأمنية كانت ترصد شوقي الشيخ باعتباره يمثل تيارا دينيا متطرفا بعد أن انشق عن الشيخ عمر، وهناك رؤية كانت ترى ترك **جماعة شوقي لإنهاء جماعة عمر عبد الرحمن وستصفى إحداهما الأخرى.. وأنا مش بتاع الكلام ده**» «مجلة المصور ١١/٥/١٩٩٠»

لكن لماذا الوزير الحالي «مش بتاع كلام الوزير السابق. هذا ما سنجده في تطورات الأحداث.. فقد اضطرت الشرطة لتصفية الشوقيين عام ١٩٩٠ عقب أحداث العنف التي ارتكبتها ليس بالقطع ضد الأهالي أو الجماعات الأخرى كما كان يحدث إنما ضد الشرطة ذاتها. فقتلت الجماعة مخبرا وجنديا في هجوم مسلح قامت به عناصر من الجماعة في فبراير ١٩٩٠ ضد حراس كنيسة العذراء في الفيوم وتطورت الأحداث في شهري مارس

قائمة بأهم المساجد التي تسيطر عليها جماعات الإسلام واقتحمتها الشرطة

الاسم	المكان	التاريخ
١- مسجد الصحابة	إمبابة	يناير ٨٧
٢- مسجد الإيمان بالله	إمبابة	ديسمبر ٩٠
٣- « « الرحمن	المنيا	مارس ٩٠
٤- « « الرحمة	أسيوط	مارس ٨٧
٥- الجامع الكبير	أسيوط	اكتوبر٨٦ يناير ٩٠ يناير
٦- مسجد خشبه	أسيوط	١٩٩٠
٧- « « السايح	ديروط	يوليو ٩٠
٨- « « حموده	سوهاج	اكتوبر ٨٨
٩- « « الشهداء	الفيوم	يوليو٨٩
١٠- « « التوابين	السويس	مايو ٨٩
١١- « « الخلافة	بني سويف	نوفمبر٨٩
١٢- « « الرحمن	أسوان	مايو ٨٦
١٣- « « الحق	المنيا	مارس ٩٠
١٤- « « الجهاد	المنيا	اغسطس ٨٧
١٥- « « آدم	عين شمس	ديسمبر ٨٨
١٦- « « الأنوار المحمدية	عين شمس	ديسمبر ٨٨

وأبريل وبدأت الشرطة في مواجهة الجماعة حيث **قتل ٢٥ من أعضاء الجماعة في مواجهة مع الشرطة بقرية كحك كان من بينهم أمير الجماعة شوقى الشيخ.**

وبموت الأمير انفرط عقد الجماعة بفعل قتلاها الذين تجاوزوا الثلاثين وانشقت إلى قسمين ،الأول حاول لم شمل الجماعة الأم..والثانى إنشأ جماعة جديدة كانت أحكامها فى التكفير أشد وأوسع وأشمل..**فأعلنت أن كل من فى الكون قد كفر بما فيهم الرسول(صلعم)وأن المؤمنين فقط أعضاء هذه الجماعة وإبراهيم عليه السلام!!** وتسأل هذه الجماعات عن اغتيال مسئول مباحث أمن الدولة بالفيوم فى مارس من العام الحالى.

يتبقى بعد جماعة الشوقيين آخر عناقيد تنظيمات العنف الدينى والمعروف باسم **«الناجون من النار»**..وفى الواقع فإن هذه التسمية العجيبة لتيارالتوقف والتبيين استقاها الأمن من إجابات أحد المتهمين أثناء التحقيق معه في قضية الاغتيالات الثلاثة ضد **«النبوى اسماعيل وأبو باشا ومكرم محمد أحمد»**.فوصف المتهم جماعته بأنها الطائفة الناجية من النار..ومصدر هذه المقولة حديث نبوى رواه الترمذى قال فيه:**إن الأمة سوف تنقسم الى ثلاث وسبعين فرقة واحدة ناجية والباقى فى النار».**

وهناك صعوبة بالغة فى معرفة أوضاع جماعة«التوقف والتبيين» لأن المعلومات عنها ضئيلة جدا،فهذه الجماعة تظهر فجأة وتختفى سريعا من على الساحة الإسلامية ويكون ظهورها مصاحبا لأحداث عنف كبرى مثل محاولات الأغتيال ضد وزيرى الداخلية ومكرم محمد أو حرق محلات الفيديو.

ويؤكد **صالح وردانى** فى دراسته عن الحركة الإسلامية على أن تيار التوقف خرج من تحت عباءة التكفير بعد الضربة التى وجهت لتيار التكفير بإعدام **شكرى مصطفى** ورفاقه في حادثة اختطاف **الشيخ الذهبى** عام ٧٧ وكانت له مجموعات صغيرة فى أواخر السبعينات ويعتبر تيار التوقف أشد تطرفا من قضايا التكفير من تيارالتكفير ذاته حتى أنه يكفر **شكرى مصطفى وجماعته** ويعتبر الأصل فى الواقع الكفر ولا يعذر أحد من الناس بجهله أو بضعفه فالأصل في الجميع الكفر.

وما يميز تيار التوقف عن تيار التكفير هو عودته إلى التراث الذي لفظه تيار التكفير فتيار التوقف يبنى مواقفه تجاه الواقع السياسى من الفقه السلفى الذى يحمل الكثير من الرؤى المتشددة مثل رؤى **ابن تيمية** وفتاويه ،ولا ينحصر تيار التوقف فى مجموعة واحدة بل توجد عدة مجموعات تمثله تنتشر فى مناطق الوجه البحرى وأغلبها غير معروف لأجهزة الأمن كما إنه من الصعب تحديد أوجه الخلاف الفكرى بينها فهى جميعا متشابهة فى أفكارها وتصوراتها وفى طريقة تحركها.

تلك هي أهم تنظيمات الغضب الدينى التى ظهرت في حقبة الثمانينات وتعد الجماعة الإسلامية كبري تلك التنظيمات. ولكن هل ستظل خريطة الحركة الإسلامية فيما تبقي من عقد التسعينات كما كانت في الثمانينات ؟ وهل سيستمر عنف هذه التنظيمات؟ لا نملك إجابة قاطعة عن الشطر الأول من السؤال بينما يمكن القول بأن عنف هذه التنظيمات سيستمر لا محالة طالما أن الظروف الموضوعية التى اثمرته لن تتغير فى المستقبل المنظور..

جدول بيانى بأهم أعمال العنف التى ارتكبتها الجماعات ضد المواطنين بدعوى تغيير المنكر باليد

التاريخ	الجماعة الاسلامية	المكان	السبب
١- يوليو ١٩٨٥	الجماعة الاسلامية الجهادية	الفيوم	الاعتداء على مصلين للسيطرة على مسجد
٢- يونيه ٨٦	« « «	اسيوط	الاعتداء على حفل زفاف وإصابة ١٥ مواطنا
٣- يوليو ٨٦	التوقف والتبيين	شبرا	حرق ٤نوادى فيديو
٤- اغسطس ٨٦	« « «	امبابه	حرق نادى فيديو
٥- اكتوبر ٨٦	« « «	اسكندرية	محاولة لتخريب إذاعة الإسكندرية لإذاعة الأغانى
٦- نوفمبر ٨٦	الجماعة الإسلامية الجهادية	بنى سويف	حرق محلات خمور وبارات
٧- سبتمبر ٨٧	« « « «	اسيوط	حرق محلات خمور وبارات
٨- سبتمبر ٨٧	« « « «	المنيا	الاعتداء على حفل موسيقى
٩- ديسمبر ٨٧	« « « «	ج الاسكندرية	تحطيم ومنع حفل تعارف الطلاب
١٠- مارس ٨٨	« « « «	اسيوط	الاعتداء علي حفل موسيقى بالجامعة
١١- مارس ٨٨	« « « «	ديروط	الاعتداء على فرقة موسيقية
١٢- مارس ٨٩	« « « «	بنى سويف	إلقاء قنبلة على مسرح المهن الزراعية

جدول بيانى بأهم المظاهرات التى قامت بها جماعات الإسلام المسلح فى الثمانينات

التاريخ	الجماعة المسئولة	المكان	السبب
١-يونيه١٩٨٥	جماعات مختلفة(حافظ سلامه)	القاهرة	الوصول الى منزل مبارك لمطالبته بتطبيق الشريعة
٢- ابريل ١٩٨٦	الجماعة الإسلامية الجهادية	المنيا	التنديد بقتل أحد أعضاء الجماعة
٣- اكتوبر ٨٦	« « « «	أسيوط	التنديد ردا على اعتقال قيادات الجماعة
٤- فبراير ٨٨	« « « «	رمسيس	لتأييد الانتفاضة
٥- فبراير ٨٨	« « « «	بنى سويف	« «
٦- مايو ٨٨	« « « «	الساحل	التنديد بسياسة اقتحام المساجد
٧- يوليو ٨٨	« « « «	رمسيس	التنديد بأعمال العنف ضد الجماعة
٨- ديسمبر ٨٨	« « « «	المنيا	ردا على اقتحام المساجد
٩- ابريل ٨٩	« « « «	أسيوط	احتجاجا على اعتقال عمر عبد الرحمن
١٠- يونيو ٨٩	« « « «	السويس	لصلاة العيد قبل موعدها
١١- ديسمبر	الجماعة الإسلامية الجهادية	أسيوط	للتنديد باقتحام المساجد

جدول بيانى بأهم الاشتباكات بين الشرطة والجماعات.

التاريخ	الجماعة المشاركة فى الاشتباك	المكان	الحدث
١- مايو ٨٦	الجماعة الإسلامية الجهادية	أسوان	اشتباك مع الشرطة لضم مسجد الجماعة لوزارة الأوقاف. اصيب ١١ واعتقال ٦٠
٢- نوفمبر ٨٦	الجماعة الإسلامية الجهادية	أسيوط	ردا على اقتحام مسجد الرحمة
٣- ديسمبر ٨٦	« « « «	أسيوط	تجدد الاشتباكات الخاصة بمسجد الجمعية الشرعية
٤- سبتمبر ٨٧	« « « «	أسيوط	اشتباكات مع الشرطة بسبب هجوم الجماعة على عربة بيرة وتحطيمها
٥- سبتمبر ٨٧	« « « «	المنيا	اشتباك مع الشرطة لمنع الجماعة من حفل فنى بالقوة
٦- يونية ٨٨	« « « «	عين شمس	أحداث عين شمس
٧- أغسطس ٨٨	« « « «	« «	اشتباكات مع الشرطة لمنع الجماعة من استخدام مسجد فى الحى
٨- ديسمبر ٨٨	« « « «	« «	تجدد الاشتباكات
٩- ابريل ٨٩	« « « «	الفيوم	اشتباكات مع الشرطة لمنع الشرطة.. الشيخ عمر عبد الرحمن من الخطابة فى المسجد
١٠- ديسمبر ٨٩	« « « «	أسيوط	اقتحام مسجد الشرعية

المصادر: أرشيف الأهرام

عندما توالى وصول هذه الرسائل من سجن مزرعة طرة موجهة مرة إلى رئيس التحرير ومرات إلى الزميلة فريدة النقاش،تحمل إلينا حقيقة أن هناك أكثر من ١٠٠ فلسطينى معتقل على يد الحكم القائم فى مصر،متهمين بالانتماء إلى فصائل المقاومة الفلسطينية فى الأراض المحتلة وبأنهم من نشطاء الإنتفاضة لجأوا إلى شعبهم فى مصر لتجنب الاغتيال والقتل على يد فرق الموت الإسرائيلية..لا ننكر أننا شعرنا بالمفاجئة،رغم أن اليسار سبق لها أن نشرت تقريرا حول اعتقال وتعذيب فلسطينيين في مصر فى عددها (١٨) الصادر بتاريخ أول أغسطس ١٩٩١.

كنا نتوهم أن الحكم البوليسى قد كف عن ممارسة الاعتقال والتعذيب للفلسطينيين الذين يواجهون الموت كل ساعة على يد العدو الاسرائيلى،ويقدمون الشهداء من الأطفال والصبية والرجال والنساء والشيوخ كل يوم ،خاصة بعد عودة العلاقات بين الحكومة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية ،ولكن خاب ظننا ،وحملت إلينا هذه الرسائل صورة الجريمة كاملة.وللأسف فقد وصلتنا عبر البريد بعد انتهاء تحرير العدد السابق،ولم يكن أمامنا إلا نشرها كاملة لأننا نعرف أن الجريمة مازالت مستمرة.

ونشرنا لهذه الرسائل ليس بهدف قول الحقيقة فحسب،وإنما هى دعوة لكل الأحزاب والمنظمات الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات والاتحادات فى مصر والوطن العربى لكى يرفعوا صوتهم ضد هذه الجريمة ويطالبوا-معنا- بالإفراج الفورى عنهم ومحاسبة المسئولين عن هذه الجريمة التى تجرح الكرامة المصرية وتسيىء إلى الشعب المصرى-بسبب حكامه-قبل أن تصيب هؤلاء الفلسطينيين الصامدين فى سجون حكام مصر..

رسائل فلسطينية من معتقل مزرعة طرة

الحكومة المصرية تساند قضية فلسطين ..وتعتقل ١٠٠ فلسطينى من أعضاء المنظمة لجأوا إلى مصر هرباً من التصفية الجسدية على يد فرق الموت الإسرائيلية

رئيس التحرير السيد حسين عبد الرازق المحترم
.الكاتبة الكبيرة فريدة النقاش.

تحية فلسطينية تتناغم مع سيمفونية الترابط الوثيق بين شعبنا المناضل والشعب المصرى العظيم.

فى الوقت الذى ضاعت فيه الكلمة الحرة بكل ما تحمل هذه الكلمة من شرف وانتماء،وسط «ايدز» الهبوط والتراجع الأدبى والفكرى والأخلاقى والسياسى.وفى الوقت أيضا الذى نحن فيه أحوج ما نكون للكلمة الصادقة والأمينة التى تعبر عن لسان حال المقموعين- وهم الغالبية العظمى-

نجد اليسار منبرا حرا ترفع راية الفكر والكلمة المبدأية التى تدافع عن المظلومين والمحرومين والمسجونين.

فمرحى لليسار،يسار الموقف يسار القضية ويسار الانتماء،يسار العدالة الاجتماعية والمساواة.

إننا بهذه الكلمة لا نجاملكم ،ولا نجانب الحقيقة أو نغافلها،وإنما هى كنه قناعاتنا ، فمتا بعتنا لمجلتكم الموقرة ،لم تكن وليدة لحظة،وإنما للأمر امتداد من داخل الأرض المحتلة.فهمومنا النضالية والوطنية اليومية واللحظية لم تشغلنا عن قراءتها ودراستها.كيف لا وهى تعبر عنا،وكيف لا وهى تحمل الهم الفلسطينى بكل صدق وأمانة قومية.

سعادة رئيس التحرير:اسمحوا لنا أن نفتح معكم-ملفنا- ملف المطاردين الفلسطينيين الذين يرزحون خلف الشمس فى مصر.

اسمحوا لنا أن نكتب لكم بجسارة،فليس بين مناضل الطلقة ومناضل الكلمة مسافة أو حاجز.

نحن مائة معتقل فلسطينى من أبناء الأرض المحتلة،واعضاء منظمة التحرير الفلسطينية،وجيل الانتفاضة تحديدا ،لجأنا إلى مصر عبر الحدود من «اسرائيل المزعومة» لطلب حق اللجوء السياسى،والحماية المصرية،وذلك بعد أن ضاقت الدنيا فى وجوهنا وأصبحنا فى عرف

الاحتلال الدموى مطلوبين ومطاردين بحجة اشتراكنا الفاعل فى نشاطات الانتفاضة العملاقة ،وتحت هذه الذريعة أطلقت اسرائيل لنفسها العنان ولقواتها الخاصة للتخلص منا وتصفيتنا نهائيا وقد نجحت القوات الخاصة من اصطياد نخبة من مناضلينا الشرفاء ،فالتحقوا فى ركب الشهداء.

وحين وصلنا إلى مصر-كل بطريقته وفى أوقات مختلفة-فوجئنا بأن السلطات تزج بنا فى غياهب سجونها ،كما لو كنا مجرمين(أو أعضاء فى حركات عنصرية صهيونية).

أوضحنا لهم الأمر ،وتأكدوا من هويتنا ،لكن التوضيح لم يغير من وضعنا شيئا ،اعتقدنا أن فى الأمر خطأ ،لكن الأيام مرت ،الشهر تلو الآخر السنة تلو الأخرى ،ولازال المصير مجهولا.

خلال فترة وجودنا توجهنا للقضاء مرارا ،وأوكلنا عددا من المحامين المصريين ،فأصدرت المحاكم قرارها بالإفراج الفورى ،غير أن جهات مجهولة (لا نعرف إن كانت مصرية أم دخيلة) (أمن الدولة) تجدد اعتقالنا بعد كل قرار إفراج.من أين جاءت الإزدواجية لانعرف! ما سر هذه المفارقة لانعرف أيضا؟!.

الكاتبان الكبيران إننا نعيش حياة جد قاسية وقاهرة فى ظل ظروف الاعتقال الرهيبة على كافة الصعد ،الصحية ،الخدماتية ،الطبية ،عدا عن حرماننا من الحرية ،وكل ذلك مصحوب أيضا بجهل الفترة التى سنمكثها ،والأنكى من ذلك أننا معتقلون بلا تهمة ولا جريمة اقترفناها ،سوى أننا طالبنا بحق إنسانى ،حق الحماية ،حق اللجوء ،حق الدفىء العربى ،حق التضامن والمؤازرة ،وأصعب ما فى الحياة كلها أن نعتقل على لا شىء.أن تعاقب على عشقك بمصر.

لانخفى عليك أيها-الكاتب الكبير- فالأمر ليس خافيا عليك ،وربما بهذه الكلمات نعيدك إلى ذكرى أكثر قساوة «الأقدام العارية»فنحن ذقنا المرارة ،بل أنها غمرتنا ،فالغريق يتنفس الماء على أنه الهواء من شدة تعطشه للحرية والنجاة.

والحقيقة مرة دائما ،.إذ إن الجهات التى دار بينها وبيننا النقاش-نقاش موضوعنا-أكدوا لنا مرارا وكأنه لا شىء على لسانهم لإسكاتنا سوى عبارة مصر تساند القضية.-نحن لا نشك بذلك- لكن كيف نحل معادلة مساندة القضية واعتقال مناضلى القضية!!!.

والسؤال الأهم ،لماذا تم الإفراج عن فائقة مصراتى وشبكتها العميلة واعيدت إلى اسرائيل ،وكرها فى غضون أيام قليلة فى حين يرزح الشرفاء من أبناء الشعب الفلسطينى في الاعتقال!!!

دعونا الأن أيها الكاتبان نضعكما في صورة وضعنا الاعتقالى.

بعد ما كنا نعيش حياة الاعتقال«العادية»التى يعيشها أى سجين ودون المساس بأحد ،ودون تجاوز حدود الأشياء المتعارف عليها ،فوجئنا بحملات من إدارة السجن ومصلحة السجون العامة دون أن نعرف مبرر هذه الحملات التى أساءت إساءة بالغة إلي كرامتنا كبشر على العموم وكفلسطينين على الخصوص.

فلا نعرف لماذا تزامنت حملة انتهاك كرامتنا فى يوم ٩٢/١١/٢٩ يوم التضامن العالمى مع الشعب الفلسطينى.ففى صباح هذا اليوم المشهود اقتحم علينا اشخاص لم نعرف هويتهم أو الجهة التى أرسلتهم ،وفتحوا الباب فى ساعات فى الصباح الباكر ،وسط صراخ رجال الحملة ،وقد اعتقدنا فى البداية من هول الصدمة إننا سنعتقل مجددا.كما لو كنا فى بيوتنا آمنين ونائمين ،وفجأة اقتحمه علينا جند الاحتلال.

لم يكتفوا عند هذا الحد-بل اخرجونا للساحة الخارجيةوكانت وجوهنا

للحائط،بعد أن أجلسونا عنوة القرفصاء على الأرض،حاولنا الاستفسار لكن الصراخ والتهديد والوعيد لم يتح مجالا لذلك،رغم ذلك أحاطونا بشكل دائرى بكومة كبيرة من العساكر الذين يحملون الهراوات،وأسلحة الغاز المسيل للدموع،وبدا الأمر كما لو أن أحدا هجم على قصر القبة! وجاءوا لاعتقاله،أو أن هذا الإجراء أحد الوسائل الأمنية التى تحمى القصر إياه!!

كل ذلك تزامن -كما لو كان مدروسا بعناية-صباح اليوم العالمى للتضامن مع شعبنا ،وقد انتابنا شعور بأن هذا الحدث هو أحد مظاهر التضامن معنا،فى مثل هذا التاريخ المقدس بالنسبة لنا.

الحكاية لم تنته،وتحدثنا عن دور العساكر ومن أمرهم .فماذا عن دور الكلاب المدربة.حيث أطلقوا العنان لها بالتفتيش داخل عنابرنا وفوق ملابسنا وفرشاتنا،فهل وصل احترام المناضلين لهذه الدرجة التى تحط من كياننا الإنسانى وليس الوطنى فحسب.

وبعد أن دخلنا العنابر بعد تفتيش دقيق لأجسادنا وجدنا العنابر مقلوبة رأسا على عقب وفى خضم هذا الحدث تم مصادرة المسموحات ذلك أنهم لم يجدوا ممنوعات،فهل الشطرنج لعبة مخالفة للقانون،وهل الستائر تضر بالأمن والقانون .وهل نحن حشاشين لكى تدخل الكلاب وتدنس حياتنا.

الكاتب الكبير:إننا نسجل -من خلال مجلتكم استياءنا الشديد واشمئزازنا البالغ لطريقة التعامل معنا.

إن هذا الخطاب صرخة جماعية من المعتقلين الفلسطينيين إلي كل الشرفاء فى مصر مطالبين فى نفس الوقت العمل الفورى لإيقاف الاستفزازات المتراكمة .وليس هذا فحسب بل الإفراج الفورى عنا.

فى نهاية خطابنا:نتوجه إلى سيادتكم ونستصرخ انسانيتكم وانتماءكم للعمل وفضح هذه السياسة الرعناء.

مع تقديرنا العالى لكم ،ولجهودكم

مائة معتقل فلسطينى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الكاتبة القديرة فريدة النقاش.

تحية الانتماء المتجذر.

قد يكون من المفيد فى البداية أن نعرفك على أنفسنا بشىء من الخصوصية.ذلك إننا مؤمنون أن حرارة العلاقة وحميميتها لا تأتى نتاج التعامل مع قشور الأشياء،وإنما الدخول إلى عمقها وجوهرها،ونحن إذ نقول لك ذلك فإننا مقتنعون أشد الاقتناع بطرحك وحرارتك ونضالك المديد فى سبيل نشر الوعى الإنسانى الحقيقى،ذلك الوعى الذى يهدف إلى تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة.عبر القضاء على الطبقات والانتقال كليا إلي مجتمع أكثر تطورا ،وأرقى وعيا ،وأعمق ممارسة وتجسيدا.

ورغم المنعطفات التى تمر بها المجتمعات الأكثر رقيا ورغم الحملات الشعواء التى انتهزت فرصة سقوط التجربة إلا أن النظرية مازالت واقفة على قدميها،وإن «ماركس» كما ظننا -لم يتقلب رعبا وفزعا على انهيار نظريته.

إننا نلتقى بك ومعك عبر هذه الكلمات لا لأننا مقتنعون بطرحك فقط بل لأننا أيضا وأصلا مقتنعون أشد الاقتناع بنظرية العصر وكل العصور القادمة.ونقول العصور القادمة لأن الجماهير التى أرادت خيارا غير الخيار الاشتراكى سيأتى عليها يوم لتتأكد من صحة الاشتراكية.ذلك وعلى رأي لينين **«أن الجماهير لا تستفيد إلا من تجربتها الخاصة،وحينها ستعود الراية خفاقة وأكثر احمرارا».**

لا يمكن-أيتها الكاتبة- لأي نضال أن يستمر ويظفر بالنصر إذا لم يسنده نظرية. وليس أى نظرية بل تلك النظرية الشمولية والمتكاملة.ونحن إذ قدمنا نضالا فإنه لا يخرج عن هذه القاعدة،ولهذا فإن نضالنا لم يكن عفويا أو عشوائيا ولا ارتجاليا أو مزاجيا.

كما لسنا بأرقام أو مقاتلين ليس لهم ناقة أو بعير من وعى النضال وحركة السياسة الفلسطينية والعربية والعالمية.

فمنا هنا من هو دكتور مقاتل،ومهندس مقاتل وصحفى مقاتل،وعامل مقاتل،وشقيق شهيد مقاتل،وصاحب بيت منسوف مقاتل..الخ،

الكاتبة الكبيرة :لقد ظنت السلطات المصرية ،واعتمادا على قمعها وتخويفها وترهيبها أنها ستضمن بذلك أن نضع ألسنتنا فى أفواهنا دون حراك خوفا من افتضاح أمر وجودنا فى غياهب سجونهم لكنا ولأسباب أخرى -غير تمردنا على قوانين كبت حرية التعبير عن الرأى- رأينا من المناسب مخاطبة أمر اعتقالنا إلى أصحاب الضمائر الحرة،والفكر العلمى.

حيث إننا مناضلون من الأرض المحتلة المطاردون- كل وصل بطريقته الخاصة وفى أوقات مختلفة إلي مصر-فما كان من سلطات مبارك وعبد الحليم موسى ،وعاطف صدقى إلا أن اعتقلتنا.فى البداية استوعبنا الأمر وقبلناه على مضض،رغم تحفظنا عليه من الجانب المبدأى .لكن المشكلة الآن فى استمراره وتواصله بدون مبررات.فى ظل تطنيش وتغييب ولا احترام لآدميتنا .فما هو السر؟؟!

١- ماهو سر عدم تقديمنا لمحاكمة علنية أمام وكالات الأنباء؟!

٢- ما هو سر الإفراج عن فائقة مصراتى فى حين يستمر اعتقالنا لأكثر من سنتين؟!

٣- ما هو سر قمعنا وتعذيبنا وضربنا وإهانتنا فى يوم ٩٢/١١/٢٩ وهو يوم مقدس بالنسبة لنا-يوم التضامن العالمى مع الشعب الفلسطينى- أهو شكل من أشكال التضامن معنا؟!.

٤- ما هو سر عدم الإفراج عنا فى الوقت الذى تمر فيه العلاقة الفلسطينية المصرية فى شهر العسل؟

٥- ما هو سر تبجحات المسؤولين الرسمين عن أن مصر تساند القضية كيف ذلك وهى تعتقل مناضلى القضية؟

٦- ما هو سر استمرار اعتقالنا بدون تهم أو إدانات؟

٧- ماهو سر عدم الإفراج عنا فى ظل تزامن مناسبات تستدعى إظهار حسن النية معنا ومع قضيتنا ،كيوم التضامن + انطلاقة الانتفاضة الخاصة+ربع قرن على انطلاقه الجبهة الشعبية+رأس السنة+ انطلاقة فتح.

الكاتبة -النقاش- إننا اعضاء منظمة التحرير-كما سبق أن أكدنا لك الأمر فى رسالة مشتركة مع الاستاذ حسين عبد الرازق-بمعني أننا مجموعة تضم عددا من المناضلين-يختلفون فى منابعهم السياسية والفكرية.

نطالبك بأخذ مسؤوليتك تجاهنا ،بفضح أمر وجودنا فى معتقلات مصر ،وذلك على الأقل-أو بالشىء الذى ترينه مناسبا،

الكاتبة الكبيرة إننا قادرون على مواجهة الاعتقال،قادرون أيضا على تحمل ظروف صعبة،لأننا نعرف أن طريق النضال ليس مفروشا بالورود ،لكن ليست هذه هى المشكلة ،المشكلة تنبع من إيماننا بأن« الأمة التى تقبل الظلم والذل،تستحق أن تعامل معاملة العبيد » أما الشاعر الكبير فيؤكد فى ثلاث أمنيات على بوابة السنة الجديدة.

«سبحانك كل الأشياء رضيت بها

سوى الذل،وأن يوضع قلبى فى قفص فى بيت السلطان وقنعت،يكون نصيبى كنصيب الطير.

ولكن سماءك حتى الطير لها أوطان

وتعود إليها

فأنا مازلت أطير،فهذا الوطن الممتد من البحر إلى البحر سجون متلاصقة

سجان يسلمه سجان»

إن الأسباب التى دفعتنا للكتابة إليك كثيرة،لكن لا أخفى أن سببا خفيا دفعنى للكتابة إليك،وهو أنى-ماهر فراج-فلسطين الضفة الغربية- كنت متابعا نشطا داخل الأرض المحتلة لقراءة نتاجاتك الأدبية والفكرية -أدب ونقد اليسار-ولازلت.ثم أنى أسميت شقيقى الصغير«يسار» فأحتجت والدتى وخالتى،وقالتا أن الناس لايقبلون الإسم،فأوضحت أن اليسار لا يعيب ،فهو قاطرة التاريخ،وحامل التقدم والتطور،وكل ما هو جديد.واقتنعتا على مضض لكن والدى غير أو عدل من صيغته فأسميته فى الورق الرسمى يسار لكن والدى أطلق عليه بشار.

فهلا قبلت منى هذه الأشياء. وهذا السبب.

مع بالغ شكرى وتقديرى وتحياتنا الكبيرة لكم

مائة معتقل فلسطينى من الأرض المحتلة فى سجن مزرعة طرة العمومى فى القاهرة

الكاتبة الكبيرة فريدة النقاش

تحية فلسطينية لاتكل ولاتلين

فى الوقت الذى تشهد فيه الأرض المحتلة انتفاضة متجددة تسرى فى عروقها العنفوان والحياة،عازمة على استمرار النضال حتى تحقيق شعار الانتفاضة الناظم » حق تقرير المصير ،إقامة الدولة،حق العودة-وفى الوقت نفسه الذى تجابه فيه انتفاضتنا أعتى وسائل الاحتلال الفاشية من قتل وحرمان وتنكيل ،فى هذا الوقت تستمر فيه سلطات مصر باحتجازنا وقمعناوقهرنا.

وبعد أن استنفذنا كافة وسائلنا القانونية،الهادفة للإفراج عنا ،وبعد أن ذقنا الأمرين جراء اعتقالنا المستمر وغير المبرر ،لاقوميا ولا وطنيا ،فإننا أعلنا الإضراب عن الطعام احتجاجا على استمرار اعتقالنا ،وبالإفراج عنا فورا.

ولم يكن قرار الإضراب إلا بكونه أحد الأسلحة التى ندافع بها عن كرامتنا ،ولإيصال صوتنا إلي كافة الجهات المؤيدة والمعارضة لاعتقالنا.

وإننا سنواصل الإضراب عن الطعام حتى يتحقق مطلبنا النهائى المتمثل بالإفراج عنا ،وترحيلنا للبلد الذى ننوى ،وإلى أن يتحقق هذا المطلب الذى هو فى الأساس قرار المحاكم المصرية فإننا نطالب بمجيىء مسؤولين مصريين من مباحث أمن الدولة لمناقشتهم فى موضوع استمرار اعتقالنا المفتوح.

ونحن إذ نخبركم بذلك نضع بين أعناقكم مسؤولية تغطية إضرابنا ،ذلك إن مساندتكم الإعلامية لنا لا تقل عن خطوة الإضراب نفسه.

الكاتبة الكبيرة،نكتب لك الآن عينة من أسماء معتقلينا المطاردين وفترات اعتقالهم.

١- حسنى أبو النصر قطاع غزه ١٦ شهرا فى الاعتقال
٢- نبيل عبد الرازق قطاع غزه ٢٦ شهرا في الاعتقال.
٣- محمد موسى نافع قطاع غزه ٢٧ شهرا فى الاعتقال
٤- محمد شلح قطاع غزه ٢٧ شهرا في الاعتقال
٥- ابراهيم صليح قطاع غزه ٢٨ شهرا في الاعتقال
٦- بشير حمادقطاع غزه ٤شهور في الاعتقال
٧-ماهر فراج الضفة الغربية ٤ شهور في الاعتقال
٨- عاطف الماصى قطاع غزة ٤ شهور فى الاعتقال
٩- محمود الهوبى قطاع غزة ٤ شهور فى الاعتقال
١٠- محمد جودة قطاع غزه ٣ شهور في الاعتقال
١١- محمد حسن المزين قطاع غزه ٢٧ شهرا فى الاعتقال

١٢- جهاد عبد ربه سالم أبوالحصيني قطاع غزه ١٧ شهرا في الاعتقال

١٣- يحيى عوض الله قطاع غزه ١١ شهرا في الاعتقال

١٤- رأفت الخياط قطاع غزة ١١ شهرا في الاعتقال

١٥- محمد درباسي قطاع غزة ١٢ شهرا بالاعتقال.

الكاتبة الكبيرة :ها نحن قد أعلنا إضرابنا عن الطعام في يوم ٩٢/١٢/١٨ وقد أوفدنا زميلين لنا للتحدث مع إدارة المعتقل لتوضيح أهداف الإضراب ،والمطالبة بإبلاغ مديرية السجون والصليب الأحمر،ومنظمة حقوق الإنسان،وإيفاد شخص مسؤول من السفارة الفلسطينية وشخص آخر مسؤول في جهاز أمن الدولة ثم أرفق مع ممثلي المعتقلين رسائل عاجلة لجهات مختلفة رسمية وحقوقية.

غير أننا واثقين من أن صوتنا سيصل عبر القنوات الرسمية ولهذا فإننا نبلغكم ،سيما أن إدارة المعتقل تهددنا بالقمع والبطش إن لم نتراجع عن خطوتنا ،كما أنها ترفض أي ممثلين وتطرح أن يكون كل معتقل ممثل نفسه،وهذا ما نرفضه ومالم نتعود عليه ولا هو متعارف عليه في تقاليدنا الوطنية والثورية ،مما سيعرض الممثلين للتعذيب والشبح.

إننا واثقون من وقوفكم معنا ،وأنكم بهذا لا تقفون معنا وحسب بل إنكم تقفون مع شعب الانتفاضة بأكمله.

مع تحياتنا لكم.

ومعا على درب الكفاح

مائة معتقل فلسطيني في سجن مزرعة طرة العمومي.القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكاتبة القديرة /فريدة النقاش

تحية الآمال والآلام الموحدة.

قد يبدو للوهلة الأولى أننا لم نتعرف علي بعضنا ،لكن من السذاجة أن نحاكم الأمر من هذا الباب ،وعلي هذا النحو الضيق والبسيط.

فالإنسان يرتبط بشكل وثيق بالآخرين بطرق أكثر جوهرية ،وحميمية،أما اللقاء والتعارف الوجهي فلد ضرورته-كإطار حافظ للمضمون-ولكن ليس بنفس الضرورة التي تحكم لقاء الأفكار وتجانس الطرح.

كما لايمكن أن يطغى الشكل على بواطن الأمور ،لعلك تتفقين معنا في هذا الرأي أما بصددنا فإننا مقتنعون به أشد الاقتناع ،ولهذا جاء خطابنا الرابع لك مقرونا .بإعجابنا البالغ لنشاطك الذي تتمخض عنه نتاجات أدبية وفكرية والذي بدوره يرتقي بالتفكير والمجتمع ،وإذا ما جاز لنا أن نطلق تعبيرا عن فهمنا لأدبك وفكرك فإنه يشكل رافعة التطور» التي بدونها لا يصل المجتمع إلي مستويات رفيعة ومتطورة.

وبناءا على ذلك فإننا نؤكد بوجه قاطع ،أن تقييمنا أعلاه بعيد عن المجاملة أو مسح الجوخ أو المزايدة ولو كان هناك فرقة في اللقاء الفكرى ما كنا نكتب بهذه الصراحة وهذا الوضوح.

الكاتبة «النقاش »كنا في وقت سابق قد أطلعناك علي مشوارنا الذي أوصلنا إلى الاعتقال في مصر فاسمحي لنا أن نواصل إطلاعك علي بقية الصورة،

حيث أعلنا نحن المائة فلسطيني في سجن مزرعة طرة العمومي الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ٩٢/١٢/١٨ مطالبين بالإفرج الفوري عنا ،وبعد يومين من الإضراب نشر النبأ في صحيفة الشعب على الصفحة الأولى بتاريخ ٩٢/٢/٢٣ ،حيث كان لوقوفها معنا «مشكوره» أهمية بالغة ،وكان الإضراب مرفقا بمجموعة أسئلة ،حيث هي في نفس الوقت المادة الإعلامية والقانونية التي تستند إليها في الإضراب وكانت كما يلي:

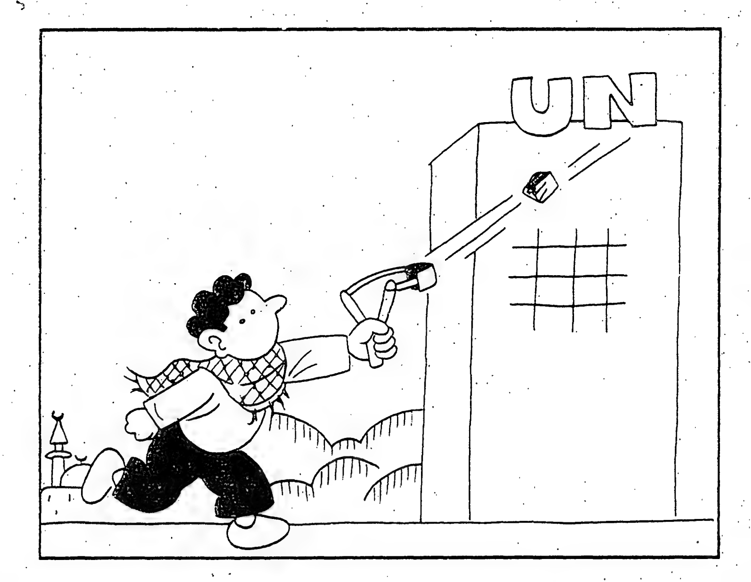

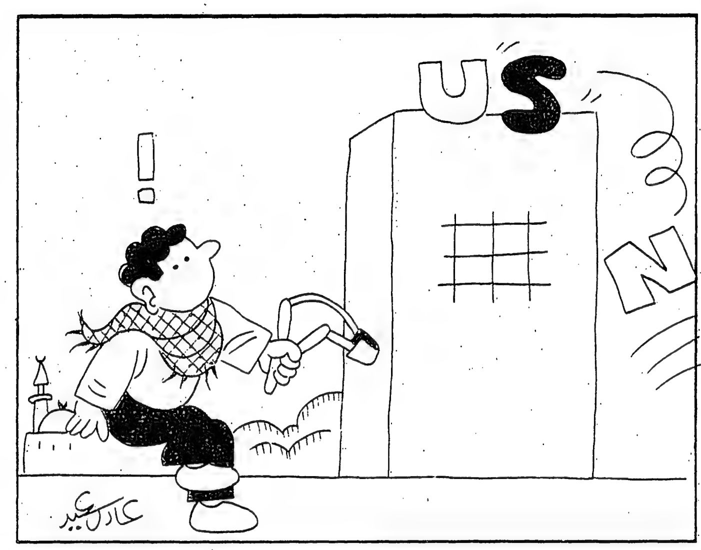

١- لماذا تم الإفراج عن الشبكة الجاسوسية فى غضون أيام قلائل في حين يستمر اعتقالنا المفتوح بدون تهم أو محاكمات علنية؟.

٢- ما هى الجريمة التى اقترفناها فى حق مصر وشعبها ؟.

٣- لماذا تدفّعنا مصر ثمن إنتمائنا لفلسطين بالسجن والإهانة؟

٤- لماذا تعتقل مصر المناضلين الفلسطينيين والمطاردين منهم؟؟.

٥- لماذا يتم تجديد اعتقالنا مرارا فى الوقت الذى تصدر فيه محاكم مصر قراراتها بالإفراج الفورى؟.

٦- لماذا تفاخر السلطات بمساندتها للقضية فى الوقت الذى تعتقل فيه مناضلى القضية؟؟

٧- ألا يكفى أن شعبنا يكابد الأمرين جراء سياسة البطش الصهيونية حتى تأتى مصر وتعتقلونا؟

وعن ظروف اعتقالنا نسأل.

١- لماذا لم تعاين السلطات صلاحيات المبنى ،في الوقت الذى اهتزت فيه جدرانه أيام الزلزال المدمر؟.

٢- لماذا تحشرنا السلطات المصرية في عنابر لا تتسع لعشرة أشخاص فى الوقت الذى يصل فيه عددنا فى العنبر الواحد ٣٧ معتقلا؟

٣- لماذا تم تفتيشنا وقمعنا فى اليوم الذى صادف الذكرى -فى يوم التضامن العالمى مع الشعب الفلسطينى ٩٢/١٢/٢٩؟

٤- لماذا لم تنشر مساهمتنا المالية المتواضعة مع منكوبي الزلزال حيث رصدنا مبلغ ٤٠٠ جنيه ولماذا تتنكر علينا استعدادنا الجدى فى التبرع بالدم أيامها؟.،

٥- لماذا تحرمنا إدارة المعتقل من الإتصال بذوينا داخل الأرض المحتلة لطمأنتهم عنا سيما أنهم يجهلون مصيرنا ؟

٦- لماذا لا تسمح لنا إدارة المعتقل بتوفير مياه الشرب إلا لمرة واحدة يوميا؟.

أما شعارات الإضراب فكانت.

١- ماذا نقول لشعبنا المنتفض إزاء ما نواجهه من اعتقال وإهانة؟.

٢- إذا كانت السلطة فى مصر قد أعادت فائقة مصراتى إلي وكرها فى اسرائيل فإن على الشعب وممثليه الحقيقيين أن يقفوا إلى جانبنا ؟.

٣- إذا كانت السلطة قادرة على حرماننا عبر الاعتقال والإهانة فإنها ليست بقادرة على مصادرة حق التعبير؟.

هذا وقد علقنا إضرابنا بناءا على:

١- رفع شكوى لوزير الداخلية.

٢- إيفاد السفير الفلسطينى.

٣- إيفاد أحد رجالات أمن الدولة.

لكن هذه المطالب لم تحقق كما أنهم يبيتون لنا مشروع قمع جديد وعليه سيتم تحديد خطوتنا النضالية واستكمالها حتى النهاية.

الكاتبة«النقاش».

إن من واجبكم الوقوف إلى جانبنا ،فقد وقفت جريدة الشعب مع المعتقلين الفلسطينين الذين لهم إنتماءات دينية علي قاعدة الإنتماء الفكرى ،وها نحن نطلب منكم شخصيا الوقوف معنا من باب اللقاء الفكرى المقدس ونطالبكم بزيارتنا فى أسرع وقت ممكن وللضرورة القصوى حتى نستكمل نقاشنا بطريقة أفضل شاكرين لك حسن تجاوبك ،وإن فضح أمر اعتقالنا فى مجلتكم له ضرورة قصوى. .ومع تحياتنا وتقديرنا العالى معا على الدرب.

المعتقلون الفلسطينيون والاردنيون في سجن مزرعة طرة العمومى قسم الفلطسينيين.

٩٢/١٢/٢٤.

الإسم الثلاثى	مدة الاعتقال	قرارات الإفراج من المحاكم	السن	الحالة الاجتماعية	المهنة	المؤهل العلمى	الأمراض أثر الاعتقال	ملاحظات
حسين أحمد أبو النصر	٢٧ شهرا	١٦ مرة	٢٥ سنه	متزوج	مصور فيديو	ثانوية عامة	النظر وأزمة صدرية	شقيق شهيد+ شقيق مبعد شقيق سجين١٢عاما فى اسرائيل
عاطف جودة العاصى	٣شهور	مرة واحدة	٣٠ سنه	متزوج	ميكانيكى	مرحلة اعدادية	الكلية اثر البرد	شقيق شهيد برصاص اسرائيل
محمود على عبد الدايم	//	//	٢٣سنه	أعزب	طالب	ثانوية عامة	//	شقيق مطارد+ ثلاثة أشقاء معتقلين
محمد حسن جوده	//	//	٢٠سنه	أعزب	طالب	ثانوية عامة	//	معتقلين(٣)اشقاء فى اسرائيل
نبيل عبد القادر عبد الرازق	١٨شهرا	أربع مرات	٢٣ سنه	أعزب	طالب	ثانوية عامة	أمراض جلديه	شقيق اثنين معتقلين
عبد الرحمن محمد نوفل	٣ونصف شهر	مرتان	٤٩سنه	متزوج	تاجر	اعدادى	//	ابنه شهيد برصاص اسرائيل
ماهر أحمد فراج	٣شهور	مرة واحدة	٢٦ سنة	متزوج	صحفى	جامعى	جيوب أنفيه	شقيقين جريحين بالرصاص
سليمان داود محمد	٣ونصف شهر	مرتان	٤٧ سنه	متزوج	ميكانيكى	اعدادى	امراض جلدية	///////
مصطفى محمد حسن	٢١شهرا	//	٢٥سنه	أعزب	صناعى كاوتشوك	//	كسر فى الأضلاع نتيجة التحقيق	والده مبعد عن فلسطين
حسن أحمد الأفغانى	٢٧ شهرا	٧مرات	٤٠ سنه	متزوج	كهربائى	ثانوية عامة	خلع فى الكتف الايسر	شقيق شهيد+معاق أثرالتعذيب
كمال عطية خليفة	//	//	//	//	سائق	//	كسر فى الفك السفلى	+شقيقان فى السجون الاسرائيلية
محمد شعبان سعد الدين	//	أربع مرات	٣٣سنه	//	خياط	//	تمزق فى عضلات الساعدين	// ///
حمالدة فايد أبو سليمة	//	ست مرات	٢٦ سنة	أعزب	ممرض	//	خلع فى الكتف الأيسر ضعف فى البصر	////
موسى حمدان الفليان	١٥ شهرا	خمس مرات	٥٦ سنه	متزوج	عامل	أمى	// ///	ولدان فى السجون الاسرائيلية
زياد محمد فارس أبو شمير	٢٧ شهرا	سبع مرات	٢٩ سنه	//	خياط	ثانوى	// //	// // //
مصلح عثمان السعدى	//	سبع مرات	٥٢ سنه	//	خياط	ثانوى	ارتفاع ضغط الدم ٢٤٠/١١٠	شقيق سجين
عبد الله حماد المواوده	//	سبع مرات	٤٦ سنه	//	محاسب	دبلوم تجاره	ضعف فى البصر	أخ شهيد

■ ■ اننى مستعد لإغلاق جريدة «الشعب»، إذا ما أتيحت لى الفرصة لكى أتحدث اسبوعيا فى التليفزيون

إبراهيم شكرى
أمام لجنة الارهاب بمجلس الشعب

■ ■ إذا بقيت إسرائيل متصلبة فى رأيها حيال عمليات الإبعاد فإن العرب لن يذهبوا إلى المفاوضات الثنائية.

عمرو موسى
عقب زيارته لاسرائيل

■ ■ إنى لا أقبل هذه التهديدات.. إذا كان العرب لايريدون الذهاب إلى المفاوضات.. فليكن

إسحاق رابين
زعيم الحمائم فى اسرائيل

■ ■ أرفض أن يتحول اتحاد الكتاب إلى محكمة تفتيش، تفتش على قلوب الكلمات، وتستعدى السلطات، حتى لو كان هناك تجاوز بالفعل.. فالاتحاد نقابة مهمتها الدفاع عن مصالح أعضائها من الكتاب

الروائى محمد جلال
مجلة أكتوبر- ١٠ يناير ١٩٩٣

■ ■ أحب أن يعرف الجميع أن اتحاد الكتاب يدافع عن الأدباء وليس عن القوادين، وعن الشرف وليس عن الدعارة.. وكل محاولة للنيل من اتحاد الكتاب لا تصدر إلا عن شخص ينتمى لغير الشرف ولغير الأدب. ونحن على موقفنا وإن رغمت كل الأنوف الكافرة والملحدة الداعرة

ثروت أباظة
رئيس اتحاد الكتاب-
أكتوبر ١٧ يناير ١٩٩٣

■ ■ نحن ككويتيين، لانود بوش تقدر ما نسانده فى اتحاد عضوى متكامل ومتجانس فى راهن بلادنا المحررة، وفى واقع التاريخ المستطرد، الذى يقع الرئيس الأمريكى الذاهب فى مقدمة سطورة

أحمد الجار الله
رئيس تحرير السياسة الكويتية

■ ■ إن على أمريكا الاستمرار فى قيادة العالم الذى فعلنا الكثير لصنعه.

الرئيس بيل كلينتون
فى خطاب تنصيبه

■ ■ إن الصرب يرتكبون جريمة بشعة جديدة، ضد نساء البوسنة، حيث يقومون بإجراء تجارب طبية عليهن من خلال دفع أجنة كلاب فى أرحامهن ليحملن ويلدن كلابا- (!!!)

ستيفانى شوارتز
عضو حزب الاتحاد المسيحى الديمقراطى الألمانى

■ ■ لو كانت الثورة كونت لنفسها حزبا سياسيا، ودخلت الانتخابات لكانت قد أضافت إلى البلد إضافة إلى المكتسبات الاجتماعية أشياء أخرى رائعة، ولكانت قد أرست الديمقراطية الحقيقية، لكن «لو» هذه لم تتحقق.. كانت أحلاما!

خالد محيى الدين
حديث لأخبار اليوم

■ ■ تلقى «سوكس» قط تشيلسى ابنة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ٧٠٠ رسالة تهنئة بمناسبة دخوله البيت الأبيض. وقيام السيد «سوكس» على سرير تكلف شراؤه ١٧٠٠ دولار. وقد أوقف دخول سوكس إلى البيت الأبيض تعاقب أجيال من الكلاب الرئاسية كان آخرها الكلبة «ميلى» مع الرئيس السابق.

وكالات الأنباء
٢٠ يناير ١٩٩٣

■ ■ إن أهمية الصراع العربى الإسرائيلى لواشنطن تكمن فى قدرته على التأثير على المصالح الأمريكية فى الخليج.. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن استمرار ونجاح عملية السلام العربية الإسرائيلية يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن إدارة كلينتون ستدعمها وتوليها اهتمامها

فواز جرجس
أكاديمى لبنانى بجامعة هارفارد

خالد محيى الدين

ابراهيم شكرى

القطة سوكس

ثروت أباظة

مصر

النقابات بين المطالبين بالتغيير الديمقراطي والساعين للتعديل لإحكام الهيمنة!

أمينة النقاش

برز دور «النقابات المهنية» فى المشاركة فى الحياة العامة بشكل لافت للنظر، خلال العقدين الماضيين، وساهم فى هذا البروز عدة عوامل، كان فى مقدمتها، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يشهدها المجتمع المصرى. ففى النصف الثانى من السبعينات، أقرت سياسة الانفتاح الاقتصادى، وكان من الضرورى لإفساح الطريق أمامها أن يتم العدول عن نظام الحزب الواحد كأساس للحكم، وأن يؤخذ بمبدأ التعددية الحزبية، ومع الأخذ بهذا المبدأ، اتسع هامش الحرية الممنوح للنقابات المهنية، وأخذت منذئذ تتحرر نوعاً ما من القيود الوظيفية

أحمد الخواجة

عطيه الصيرفى

والتنظيمية والسياسية، التى فرضتها عليها طوال ما يقرب من ربع قرن «ثورة يوليو»، التى سعت منذ اليوم الأول لقيامها باحتواء العمل النقابى، ودمجه تنظيمياً والهيمنة عليه بالقوانين المتوالية المقيدة لحركته، وتأميم الصراع السياسى داخله والغائه، وافتقاده أى قدرة على العمل والتحرك التنظيمى المستقل. وليس سراً أن اثنين من أكبر النقابات المهنية

أنور السادات

التى تضم عضويتهما قطاعاً مؤثراً من النخبة المثقفة المصرية ممثلاً فى «المحامين» و «الصحفيين»، قد تعرضت مجالس إداراتهما المنتخبة للحل أكثر من مرة لتُعيِّن مجالس بديلة مرضى عنها من الحكم والنظام. بل أن مهنة بأكملها، هى «مهنة الصحافة» قد تعرضت للتأميم، لتحكم الدولة سيطرتها عليها، والتحكم فى مسارها وتوجهاتها وسياستها وإدارتها، ومن ثم الهيمنة على نقابتها، ليحرم المجتمع على امتداد أكثر من أربعين عاماً من حقه فى حرية إصدار الصحف.

وساهم فى بروز دور «النقابات المهنية» أيضاً، تحول المجتمع المصرى، من الاقتصاد الموجه القائم على دور أساسى للقطاع العام، إلى الاقتصاد الحر الذى يلغى القطاع العام، ويركض بخطى حثيثة إلى «خصخصة» كل شىء، حتى الخدمات الأساسية، التى تخلت الدولة عن دورها فى توفيرها. وكان من الطبيعى أن تسفر السياسات الاقتصادية المتبعة، عن موجات غلاء متوالية، وارتفاع هائل فى مستوى المعيشة، وارتفاع مماثل فى أعداد العاطلين عن العمل، مما أدى إلى بروز دور النقابات المهنية. بفعل ضغوط أعضائها. كمصدر لتوفير الخدمات الاجتماعية والشخصية وتحسينها، وكمنبر للدعوة لتحقيق مطالب سياسية وفئوية، لم يعد بالإمكان تجاهلها، أو إغفالها، أو رفض ضغوطها، أو عدم وضعها بعين الاعتبار عند صنع القرار، خاصة إذا ما علمنا أن بمصر أكثر من عشرين نقابة مهنية، تصل عضويتها إلى ما يقرب من ٥مليون عضو ينتمى معظمهم للنخبة المثقفة من الطبقة الوسطى المصرية.

وفى الوقت الذى تزداد فيه أحجام العضوية فى النقابات المهنية، فقد بقيت دون تعديل لعقود طويلة. القوانين المنظمة لنشاطها التى أحيطت بكم هائل من القيود القانونية والتنظيمية، التى فرضتها الدولة، لتحكم سيطرتها على العمل النقابى المهنى، بعد أن تعاظم دوره السياسى فى الفترات الأخيرة. وفضلاً عن دفاع النقابات المهنية عن المطالب الفئوية لأعضائها، امتد نشاطها ليشمل الدعوة للإصلاح الدستورى، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء

انتخابات حرة ونزيهة بإشراف قضائى، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، ومطالبة رئيس الدولة بالحياد والتخلى عن رئاسته للحزب الوطنى، والدعوة لإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والتنديد بالتعذيب فى السجون المصرية، والاعتراض على القرار المصرى، بالمشاركة فى حرب الخليج الثانية، دون الرجوع للمؤسسات الدستورية.

وبرغم القيود التى تفرضها الدولة على العمل النقابى المهنى، فقد برز منذ بداية الثمانينات اتجاه وسط عدد من النقابات ينزع إلى الاستقلال عن التوجهات الرسمية للدولة بل يتبنى مواقف معارضة لها خاصة فى نقابات «المحامين» و«الصحفيين» و«الأطباء» و«المهندسين» و«الصيادلة»، بعد أن تمكنت الدولة - بواسطة أجهزتها التنفيذية - من إحكام سيطرتها الشاملة، على نقابتى «المعلمين» و«الزراعيين»، اللتين دأبتا على تبنى خط الدولة الرسمى، منذ نشأتهما، سواء فى مجاليهما المهنى، أو فى السياسات العامة.

الرغبة فى التغيير

ومع تزايد دور النقابات المهنية، وارتفاع حجم عضويتها، تصاعدت مع بداية الثمانينات الدعوات لتعديل قوانينها، لكنها انقسمت إلى خطين رئيسيين، أحدهما يطلب التعديل لتوسيع مجال نشاط النقابات المهنية، وتوسيع رقعة تأثيرها، وبعث الديمقراطية فى مؤسساتها وحماية استقلالها، أما الخط الآخر فتسعى الدولة من خلاله، إلى تعديل القوانين بما يحكم سيطرتها على النقابات، ويتحكم فى انتخابات مجالس إدارتها ويصعد القيادات النقابية الموالية لها.

وفى عام ١٩٨٤، برز فى الحياة السياسية المصرية، «تيار الإسلام السياسى» بعد أن صعد ممثلوه إلى «مجلس الشعب»، بالتحالف مع حزب الوفد، وتراكب مع صعود «التيار الإسلامى» إلى البرلمان، نجاح ممثليه، فى انتخابات نقابة الأطباء فى نفس العام، وهو النجاح الذى أخذ فى التنامى ليسيطر هذا «التيار» - بالإضافة إلى نقابة الأطباء على مجالس نقابات «المهندسين» و«الصيادلة»، ثم أخيراً نقابة المحامين.

ومع تنامى شعبية «التيار الإسلامى» فى الانتخابات النقابية، تسربت أنباء شبه مؤكدة، أن الحكومة تنوى إصدار قانون جديد موحد للنقابات المهنية، تواجه به الحكومة المأزق الذى وضعه فيها، انتصار هذا التيار الذى يلد فى معارضتها، فى الهيمنة على مجالسها المنتخبة.

فما هى الحقيقة حول القانون الجديد الموحد للنقابات؟، وما هى العيوب القائمة فى القوانين الراهنة؟، وما هو حجم التغيير، واتجاهه الذى تنوى الحكومة إدخاله على القانون الجديد؟

نعم للتعديل لا للتعيين

«أحمد يحيى عبد الفتاح» عضو اللجنة التشريعية «بالحزب الوطنى» والأمين العام الأسبق لنقابة المحامين. يؤكد أن هناك مشروع قانون موحد للنقابات المهنية تجرى مناقشته ويفسر ضرورة صدوره بقوله :

إن مجالس النقابات المهنية الحالية غير معبرة عن الأغلبية الحقيقية لعضويتها، لأنها انتخبت فى ظل انحسار الاهتمام النقابى لدى معظم المهنيين، وانصراف أغلبيتهم عن المشاركة الحقيقية فى أعمال تلك النقابات سواء بعدم حضور الجمعيات العمومية للانتخابات أو حتى لمناقشة شؤون المهنة. والدليل على ذلك أن الجمعيات العمومية، التى لا يكون بين جدول أعمالها إجراء الانتخابات، لا تكتمل نهائياً فى بعض النقابات. ومن هنا تجرى معظم النقابات الانتخابات بأعداد هزيلة، بل إن بعض النقابات - كالمحامين مثلاً - أصبحت لا تشترط انعقاد الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات، وأصبح بإمكان محام واحد يدلى بصوته، أن يبدأ عملية الانتخابات.

ومعنى هذا هو أن يوسع الانتخابات أن تجرى، حتى لو لم يحضر أكثر من ألف محام، بينما من له حق التصويت يبلغ ٧٠ ألف محام. وفى ظل عزوف المهنيين عن عدم المشاركة، فإن مجالس النقابات القائمة الآن، لا تمثل الأغلبية الحقيقية، لقواعد المهنيين.

*** وكيف يمكن فى رأيك تفادى هذا العيب؟**

- بأن تتخذ من الإجراءات، ما يدعم الديمقراطية، بما يجعل المنتخبين فى النقابات معبرين عن الأعداد الواجبة التمثيل، وأعتقد أن مشروع القانون الذى يعد يشترط حضور ٥٠٪ من أعضاء الجمعية العمومية لأى نقابة لإجراء الانتخابات، فإذا لم تكتمل الجمعية العمومية عند هذا النصاب تؤجل أسبوعين وتخفض النسبة فى كل تأجيل ٥٪ بحيث يجب ألا تقل بأى حال عن ٣٠٪، وهذا الأمر ليس جديداً، فقد كان معمولاً به سابقاً فى نقابة المحامين، كما يجرى الأخذ به بالفعل فى نقابة الصحفيين.

*** المعارضون للقانون الموحد للنقابات يقولون ولماذا النقابات، إذا كانت الانتخابات العامة تجرى بنسب أقل من ذلك؟**

- المجالس الشعبية المنتخبة تختلف عن النقابات، فالمعارضة ممثلة بها، كما أن نشاطها موضوع تحت سمع وبصر أجهزة الإعلام، ورقابة الرأى العام، فى حين ما يجرى فى النقابات - وبعضه يتضمن مخالفات جسيمة - يتم دون رقابة حقيقية، خاصة إذا ما علمنا، أن انعقاد الجمعيات العمومية، التى من شأنها محاسبة مجالس النقابات عن أخطائها، أصبح أمراً متعذراً.

*** وما هى البنود الأخرى التى يتضمنها القانون المقترح؟**

- يعالج مشروع القانون المقترح، العموميات فيما يتعلق بانعقاد الجمعيات العمومية، على أن يترك لكل نقابة معالجة التفاصيل الخاصة بمهنتها. ففى نقابة المحامين على سبيل المثال، يذهب المحامى لانتخاب ٢٤ عضواً قد لا يعرف منهم سوى عشرة فقط، ويضطر لإكمال قائمة الانتخاب بمن لا يعرفهم، حتى لا يبطل صوته، ومن هنا فوجود ٢٤ عضواً بمجلس نقابة المحامين، هو وضع لا لزوم له، وكانت المجالس السابقة حتى عام ١٩٦٩ لا تتجاوز ١٦ عضواً، وكانت مجالس تتسم بالفاعلية والمواقف المشهورة.

*** من النقاط المطروحة فى القانون الموحد، حل وتعيين مجالس لإدارة العمل النقابى إذا تعذر اكتمال الجمعيات العمومية فما رأيك؟**

- هذا احتمال وارد، لكن علينا جميعاً كمهنيين حريصين على الديمقراطية أن نرفض مبدأ التعيين، وأن نتمسك بإجراء التأجيل حتى تكتمل الجمعية العمومية بنصاب لا يقل عن ٣٠٪، على أن تتولى لجان مؤقتة ومحايدة الإشراف على إجراء الانتخابات، فى مدة لا تزيد على ٦ أشهر من صدور القانون، بشرط ألا يكون لأعضائها الحق فى الترشيح فى تلك الانتخابات، وألا تكون تلك اللجان ممثلة لأى حزب بما فى ذلك الحزب الوطنى،

حتى يبقى العمل النقابى عملاً قومياً لا حزبياً.

مطالب المعلمين

إذن هناك قانون موحد للنقابات يجرى الإعداد له، كما أكد «أحمد يحيى عبد الفتاح»، ويقود «تيار الإسلام السياسى» بكل فصائله - بشكل رئيسى - الحملة ضد صدوره، لأنه «يؤمم العمل النقابى» كما يقولون، ولأنه ببساطة سوف يطيح بالمجالس النقابية القائمة التى تتشكل أغلبيتها من ممثليهم.

والمشكلة الحقيقية الآن، أن الرغبة فى التغيير داخل النقابات المهنية موجودة منذ سنوات، لأسباب تتعلق، بما كشف عنه تطبيق القوانين القائمة من نقص وعدم قدرة على ملاحقة التطورات التى حدثت فى بعض النقابات. ففى نقابة الصحفيين يطالب كثيرون بعدم الخلط بين الدور النقابى والإدارى، بحيث لا يتاح فى القانون للذين لهم سلطة توقيع العقاب حق الترشيح لمنصب النقيب أو حتى لعضوية المجلس، كما أن نص قانون النقابة الحالى، على ضرورة إجراء انتخابات الإعادة على منصب النقيب فى نفس يوم إجراء الانتخابات، هو أمر لم يعد عملياً، مع تزايد أعداد العضوية فى نقابة الصحفيين. كما طالب المؤتمر الثانى للصحفيين بضرورة أن يكون للنقابة ممثلين فى اللجان الثلاثية بالمؤسسات الصحفية، وأن يكون لها دور أكبر فى تسوية منازعات العمل. وللفنانين مطالب مماثلة لقانون نقابتهم، ومن المعروف أن القانون (١٠٣) الشهير الخاص بتنظيم مهنتهم، قد أخذ الفنانون وعداً رسمياً بمراعاة رغباتهم بشأن التعديلات التى يرغبون فى إدخالها على القانون.

المشكلة إذن أن التغيير داخل النقابات أمر مطلوب، لكنه حين يكون مطلباً للمهنيين يتوافق مع مصلحتهم ترفضه الحكومة، وتسعى لإحداث تعديلات فى القوانين تبقى على عيوبها، أوتعصف بالحقوق القائمة بها، وتحقق هدفها الوحيد فى السيطرة على العمل النقابى.

على هذه المعانى يؤكد د. «**محمد أبو الإسعاد**» الباحث فى الشؤون التعليمية والمدرس بجامعة المنيا، ويضيف:

لهذه الأسباب تعانى نقابة المهن التعليمية (٧٥٠) ألف عضو - من أزمة حادة تتمثل فى ظاهرة سيطرة الوزير النقيب عليها، حيث تولى منصب نقيبها منذ نشأتها عام ٥٥ وزراء التعليم المتعاقبين وآخرهم مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى الحالى.

ولأن هذه الظاهرة أفسدت نقابة المعلمين، لذلك بح صوتهم للمطالبة بتعديل قانون نقاباتهم لينص صراحة، على أن يكون النقيب شخصية عامة مستقلة متفرغة للعمل النقابى، دون جدوى. كما يطالب المعلمون بإلغاء نظام الانتخابات المتعددة الدرجات، الذى يحرم جموعهم من ممارسة حقهم الانتخابى فى إجراء انتخابات مباشرة، من درجة واحدة. كما يناضلون من أجل وضع الضمانات لكفالة تداول العمل النقابى بين جماهير المعلمين، والقضاء على ظاهرة الاحتراف النقابى بنص صريح فى قانون النقابة، على أن تشكيلاتها فى اللجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامة، هى وحدة تنظيمية واحدة، لا يجوز شغل أى موقع منها لأكثر من دورتين متتاليتين. كما يطالب المعلمون أيضاً باستقلالية النقابة عن الجهاز التنفيذى وعن السلطة السياسية، ليتسنى للنقابة القيام بدورها المهنى، لرفع مستوى المعلمين المادى والاجتماعى. فإذا كان التعديل فى القوانين الجديدة سوف يشمل تلك المطالب الحيوية، لأكبر نقابة مهنية فى مصر، فمرحباً بها!

استقلالية العمل النقابى

والوضع فى نقابة المهندسين - أكثر من ١٩٢ ألف عضو - ليس أحسن حالاً من غيره، كما يشرح المهندس «مدحت محفوظ» فى دراسة له فيقول:

إن الأوضاع القائمة فى نقابة المهندسين - كما فى غيرها من النقابات المهنية - تسلب النقابة استقلالها، عن طريق إلغاء حق التكوين النقابى المستقل خارج النقابات التى أنشأتها الدولة، فضلاً عن تدخلها المتعسف لبناء هياكل ونظم للنقابات بواسطة سلطتها التشريعية، فى حين أن الأصل فى النقابات أنها ملك لمؤسسيها ينظمونها كما يتراءى لهم. كما تتدخل السلطة التنفيذية مباشرة فى النقابة، عن طريق دفع الوزراء، وذوى المناصب لشغل مقاعد النقباء ومجالس النقابات، والأخطر من ذلك هو سلطة المدعى الاشتراكى، فى شطب من يرى من المرشحين لعضوية اللجان والمجالس النقابية العمالية أو المهنية.

ويضيف المهندس «مدحت محفوظ»:

إن البناء الداخلى لقانون نقابة المهندسين غير ديمقراطى وفارغ من المحتوى، وينتهك استقلال النقابة من حيث التقليص الواضح من سلطات الجمعية العمومية، ووضع العراقيل والمعوقات أمام انعقادها، وعدم امتلاكها لحق التشريع فيما يختص بالمهنة أو الأداء النقابى، كما أن معظم نقابات المهنيين لا يحق لها سحب الثقة من مجالس إدارتها، كما لا يحق لها الدعوة للتظاهر السلمى والإضراب والاعتصام كشكل جماعى منظم للضغط على أصحاب الأعمال، كما أن حق الأعضاء فى الدعوة لعقد الجمعيات العمومية أو الطعن فى انعقادها أو قراراتها يواجه صعوبات جمة، وبالتالى فإن أى تعديل لقانون نقابة المهندسين الحالى ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار حق الجمعية العمومية فى التصديق المسبق والملزم لسياسات المجلس العامة النقابية والمهنية والمالية والسياسية، وحقها فى مساءلة من النقيب أو أى من أعضائه، وفى السيادة التامة على جدول أعمالها، وفى اتخاذ الإجراءات الملائمة، لمواجهة تعنت أى جهة، ضد مطالب المهندسين المشروعة. وأن يكون المؤهل هو الشرط الوحيد لممارسة المهنة أو هو الشرط الوحيد لعضوية النقابة، ولا سلطة إلا للقضاء فى رفض العضوية، ولا سلطة لوزير التعليم أو أى جهة خارجية، فى تحديد المؤهلات، وإلغاء شرط ١٥ عاماً لشغل مقعد فى مجالس الشُعَب أو الفروع أو المجلس الأعلى للنقابة أو منصب النقيب، وإلغاء السلطات الممنوحة للجهات التنفيذية للتدخل فى أعمال النقابة.

التعدد النقابى

«**عطية الصيرفى**» القائد النقابى العمالى المعروف يؤيد اتجاه التغيير الذى يدعو إليه المهندس «مدحت محفوظ» ويضيف:

إن الأفضل هو إصدار قانون موحد للنقابات المهنية والعمالية ونوادى هيئات التدريس من سطرين اثنين، ينصان على أن من حق الهيئات التى لها مشاكل اقتصادية واجتماعية أن تشكل نقابات للدفاع عن حقوق أعضائها، وهو ما يمتى تعدد التنظيم النقابى، لأن الجوهر فى تأسيس النقابة، أن تكون العضوية اختيارية، لأن الأصل فى النقابة هو كونها وحدة عمل، وليست «وحدة فكر». فالتعريف العلمى الغربى لكلمة نقابة، أنها تنظيم طبقى أو مهنى، ديمقراطى عضويته اختيارية، ومستقل عن الأحزاب والهيئات الرسمية والدينية. ووظيفته هى الدفاع عن مصالح العمال والمهنيين الاقتصادية.

ويفصل «عطية الصيرفى» فكرته فيقول إن القانون المعمول به الآن، قد أعطى النقابات المهنية، سلطة الدولة، وصلاحياتها، فقد جعل العضوية بها شرطاً إجبارياً لمزاولة المهنة، كما أخذت النقابة المهنية حق الترخيص المهنى، فقد أخذت حق الضبط والربط، والتحقيق فى الخلل المهنى الذى يرتكبه عضوها، وهو ما يترتب عليه تحيز النقابة لعضوها، مهما ارتكب من أخطاء فى حق أى فرد من أفراد الأمة. وهو عكس ما يحدث فى العمل النقابى المهنى فى الديمقراطيات الغربية، حيث تختص النقابة فقط بالمسألة الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، فى حين يناط بهيئة قومية محايدة ذات طابع قضائى مسئولية إعطاء الترخيص المهنى وممارسة الضبط والربط، وفض النزاع بين أفراد الأمة وجماعات المهنيين. ولو أن مثل هذه الهيئة كانت موجودة فى مصر مثلاً بعد وقوع الزلزال، لتم فصل كل المهندسين الذين تورطوا فى مخالفات البناء، لكن ذلك لم يحدث لأن نقابة المهندسين للأسباب السالفة الذكر قد أصبحت خصماً وحكماً فى آن واحد.

ويرى «عطية الصيرفى» أن التعدد النقابى من شأنه أن يكفل الديمقراطية النقابية واستقلالية العمل النقابى، ويضيف:

وفى هذه الحالة سوف تطرد الحركة النقابية من ليس لهم مصلحة فى العمل النقابى ككبار الأطباء وكبار المحامين والمحاسبين والمديرين فى النقابات العمالية وذلك لأن أصحاب المشاكل الاجتماعية المتماثلة، سوف لا يكون لهم مصلحة فى المشاركة فى العمل النقابى، بعد أن يصبح مقصوراً على كونه وسيلة ضغط لتحقيق المصالح الاقتصادية لأعضائه، وسوف يحدث ذلك فرزاً بين المصالح وسط العمال والمهنيين.

أسباب الخوف

د. «جلال رجب» عضو مجلس نقابة المحامين السابق:

النقاش الدائر الآن بين مؤيدى القانون الموحد للنقابات وبين معارضيه من القوى الوطنية المختلفة، ينحصر فى الخشية من أن يكون القانون الجديد سلطوياً، يسعى إلى تغليب فئة على فئة أخرى فى النقابات. ولقد أسفر هذا النقاش عن تراجع مؤيدى إصدار القانون الموحد عن فكرة تعيين مجالس نقابية مؤقتة، وانحصر القانون الجديد، الذى قدمه بعض أعضاء اللجنة التشريعية فى الحزب الوطنى من المحامين، حول اشتراط حد أدنى من النسبة العددية لأعضاء النقابة، لإجراء

د. جلال رجب

انتخاب مجلسها الجديد وقد تم الاتفاق على ألا تقل النسبة عن ٣٠٪ على الأقل من أصوات الجمعية العمومية، ولهذا إذا اقتصر أمر القانون الموحد على هذا الشرط فسوف يحظى بتأييد واسع، إذ ليس منطقياً أن يتحكم أربعة آلاف صوت فى نقابة المحامين مثلاً فى ٨٠ ألف عضو بدعوى أنهم لم يتمكنوا من الحضور للجمعية العمومية.

ويؤكد د. جلال رجب أن المعلومات التى وصلته عن القانون الجديد، لا تتضمن أى اقتراح بإخضاع أموال النقابات للحكومة وسيطرة الدولة.

الاستقلال أولاً

«أحمد الخواجة» نقيب المحامين يفصّل مرقفه من قانون النقابات الموحد، فيقول:

أنا ضده منذ بدأ التفكير فيه، وضد أى مساس باستقلال العمل النقابى، لما يتضمنه من عدوان كبير على الحريات، والقول بأن القانون الجديد يسعى لضمان نصاب معين لإجراء الانتخابات، لا أحد يعترض عليه، لكن لماذا النقابات دون غيرها، فليس فى الدستور المصرى على سبيل المثال نص على نصاب معين فى الانتخابات العامة، سوى نصاب النجاح بالتزكية، فإذا لم يبق فى الدائرة إلا مرشحون بحجم عدد المقاعد، وجب حصولهم على ٢٠٪ من الأصوات وإلا يعاد الانتخاب.

والوضع فى نقابة المحامين التى تبلغ عضويتها مائة ألف عضو ٦٠ ألف منهم خارج القاهرة مختلف عن غيره من النقابات والنصاب فى النقابة ليس مشكلة، إذ أن الجمعية العمومية عندما تؤجل، فإن النصاب الأصلى لها يكتمل فى الجلسة التالية وليس نصاب التأجيل، وحتى فى النقابات الفرعية تصل نسبة المشاركين فى الانتخابات العامة إلى ٩٠٪ وتقل هذه النسبة فى المدن الكبرى كالقاهرة والجيزة والأسكندرية.

وعلينا أن نفرق بين نقابة المحامين، والنقابات المهنية الأخرى، فحوالى ٩٥٪ من أعضاء نقابة المحامين هم من أصحاب المكاتب الخاصة، و٥٪ فقط هم من محاميى القطاع العام. بينما ٩٠٪ من أعضاء نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة موظفون تضمن لهم الدولة معاشاً وراتباً، والعمل النقابى لا يؤثر على مستقبلهم، كما يؤثر على المحامين.

ويتساءل «أحمد الخواجة» إذا كان ضمان نصاب معين لإجراء الانتخابات فى النقابات هو الهدف من صدور القانون المقترح، فأنا معه بشرط أن يكون النصاب المقترح مقبولاً. لكن ما هو المبرر الذى يمكن به قبول اقتراح حل النقابات القائمة كما هو مطروح فى القانون، وتعيين مجالس جديدة لإجراء الانتخابات، ويضيف «الخواجة»:

لن يغفر لى المحامون ذلك إذا قبلته، وعندما حل «السادات» مجلس النقابة عام ١٩٨١، خاصمنا الحكومة، ووصلنا بالخصومة إلى المحكمة الدستورية، التى قالت أنه لا البرلمان، ولا الحكومة، بمقدورهما أن يحلا مجلساً منتخباً. وكانت خصومة عظيمة الشأن، عظيمة الأثر، إذ لأول مرة تصدر المحكمة الدستورية العليا قراراً بشأن النقابات المهنية، تقول فيه إن تلك النقابات وفقاً للدستور، هى مؤسسات ديمقراطية، الكلمة العليا فيها، هى لجمعياتها العمومية ولا يجوز أن تستبدل، بإرادة المحامين إرادتها، أو إرادة المجلس المعين. أما القول بأن القانون الجديد سيخضع النقابات لرقابة أوسع، فالنقابات المهنية خاضعة بالفعل لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات ورقابته.

* ومعنى ذلك؟

- يجيب النقيب «أحمد الخواجة»:

معنى ذلك بوضوح، أنه لو صدر أى قانون يمنح الدولة، سواء كسلطة تنفيذية أو كسلطة تشريعية، الحق فى حل المجالس القائمة، فسوف أخاصمه قضائياً، لأنه بهذه الصورة يهدر استقلالية العمل النقابى، ويسعى للهيمنة عليه تحت مبررات شتى!

وبعد......، تلك هى آراء جانب هام من ممثلى النقابات المهنية، وتلك هى مقترحاتهم للتعديلات التى ينشدونها، والسؤال الذى يبقى مطروحاً، هو هل يسعى قانون النقابات الموحد إلى «مقرطة» المؤسسات النقابية المهنية؟ أم يسعى لاحتوائها؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام القليلة القادمة!

بعد انتخابات الصحفيين هل تعود وحدة النقابة أم تستمر عمليات الخصخصة؟!

مدحت الزاهد

يوم الجمعة ٥ مارس القادم تجرى انتخابات التجديد النصفى لانتخاب نقيب للصحفيين وستة لعضوية مجلس النقابة، ثلاثة منهم- على الأقل- تحت ١٥ سنة.

وقد حسمت الحكومة- من أعلى- الصراع الذى دار على منصب النقيب واستقرت على مرشحها، بعد سلسلة من الضغوط والمناورات المتبادلة بين **إبراهيم نافع** رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام **وسمير رجب** رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير المساء، وهو الصراع الذى كسبه ابراهيم نافع بالنقط.

وكانت معركة خلافة **مكرم محمد أحمد**، النقيب الحالى، وأيضا رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور، قد بدأت مبكرا فى مستهل **«ولايته»** الثانية، وحتى قبلها، فبدا وكأن **«نقيب الظل»** - ظل الحكومة- يطارد النقيب المنتخب، فى كل خطواته.

ولعل صفات رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير، التى تكررت كثيرا- فى السطور السابقة، تكشف عن أول مفارقات هذه الانتخابات وكل انتخابات فخلافا لتوصيات جماعية صادرة عن عدة جمعيات عمومية للصحفيين، وأكدها المؤتمر العام الثانى للصحفيين، بحظر تولى رؤساء مجالس الإدارات -العاملين- لمنصب النقيب، فإن أبرز المرشحين دائما يحمل هذه الصفة المؤرقة **«رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير»**، ولعل هذه المفارقة تلخص- فى حد ذاتها- بعض أوضاع الصحافة والعمل النقابى فى مصر.. وعلى العموم فإن هذه الملاحظة ليست مقطوعة السياق كمقابل

البنيان النقابى المقلوب فى مصر، والذى يخلط عن عمد بين دور الجمعيات المهنية المعنية بتطوير شؤون المهنة ودور النقابات المعنية بالدفاع عن مصالح العاملين فى مواجهة صاحب العمل أو مشغله، يتيح لوزير العمل أن يكون رئيسا لاتحاد العمال، ووزير التعليم أن يكون نقيبا للمعلمين، ووزير الإسكان والتعمير، او صاحب أكبر شركة مقاولات (**عثمان**) أن يكون نقيبا للمهندسين، ولرؤساء مجالس الإدارات فى الصحف أن يكونوا نقباء للصحفيين مادام الهدف إخصاء العمل النقابى بجعل الرؤساء

مكرم محمد أحمد

المعينين- فى العمل- ممثلين لمصالح العاملين- فى النقابة- ليفاوض **جورج الخامس ،جورج الخامس** وفقا للتعبير الشهير! وتتحول ماينبغى أن تكون حقوقا مكتسبة الى منح، ويتكرس منطق **«إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه»**!

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الأوضاع وغيرها قد ألقت بظلها على المجالس السابقة التى شهدت عمليات خصخصة واسعة النطاق للعمل النقابى، فانتقلت الخصخصة من **«القطاع العام»** الى **«القطاع النقابى»** وتسرب المنطق الانفتاحى الى العمل النقابى تحقيقا لمصالح خاصة لبعض النقابيين، وتغلب منطق المساعى المنفردة لتحقيق امتيازات لبعض الصحفيين عبر صلات بمؤسسات استثمارية يهمها اخماد صوت الصحافة فى محاربة الفساد، أو بعض الأجهزة الحكومية التى تسعى لتحويل **«مندوب الجريدة فى المؤسسة»** إلى «مندوب المؤسسة فى الجريدة مع أن العمل النقابى الجماعى، حتى فى مجال الخدمات، كان فى وسعه تحقيق مكاسب اكبر، وقد حقق ذلك بالفعل، فى بعض المجالات، دون أن يتعارض ذلك مع كرامة وهيبة النقابة وقد تواكب مع ذلك اختراق الاعلان لمادة التحرير.

وقد بلغت هذه الأوضاع ذروتها، فى فترة سابقة، فيما اشيع عن كشوف البركة والقرض الحسن، بدون فوائد، الذى أراد الريان منحه للصحفيين، من الأموال المنهوبة من عرق العاملين، عن رغبة- مع سبق الإصرار والترصد- لإفساد الصحفيين دون أن يتخذ منها مجلس النقابة موقفا حازما.

انقطاع

وعندما بدأت الدورة الأولى للمجلس الذى ترأسه **مكرم محمد أحمد** بدا أن هناك محاولة للضبط وتصفية عمليات الخصخصة والمنطق الانفتاحى ودمج القدرات المتنوعة فى العمل النقابى الخدمى فى منظومة جماعية تبتعد عن أجزاء الشبهات ومايمكن أن يحط من كرامة النقابة وصحفييها، كما بدا أن المجلس قد بدأ يوجه جهوده لصالح بعض القضايا العامة التى كانت تمثل مطالب جوهرية لعموم الصحفيين ومن ذلك عقد المؤتمر العام للصحفيين فى يناير ٩١ والذى أكد على عدة مطالب فى مقدمتها حرية إصدار الصحف باعتبارها جوهر حرية الصحافة، والمطالبة بإلغاء كل القوانين التى تقيد حرية العمل

ابراهيم نافع

صلاح عيسى

الصحفى وإطلاق حرية تداول المعلومات، ومقرطة المؤسسات الصحفية.

إصدار مجلة الصحفيين كنافذة لمعالجة قضايا المهنة وعلاقات العمل.. ومن ذلك أيضا اتخاذ مواقف إيجابية من بعض القضايا التى مست حريات الصحفيين: الاعتقالات التى صاحبت التضامن مع عمال الحديد والصلب بعد اقتحام الامن المركزى ومعارضة حرب الخليج ومعارضة مؤتمر مدريد.. غير أن انجازات الدورة الاولى سرعان ماتراجعت فى الدورة الثانية التى شهدت أكبر تهديد لوحدة العمل النقابى وأكبر انقسام يعرفه مجلس النقابة..

وكان من الطبيعى أن تأكل معارك الدورة الثانية ماحققته مكاسب الدورة الأولى فظلت توصيات المؤتمر العام الثانى للصحفيين حبرا على ورق يحمل رقما جديدا فى أرشيف النقابة رغم أن شيوخ المهنة وشباب الصحفيين كانوا قد شاركوا بجهود مضنية فى الإعداد للمؤتمر، ثم اختفت بعدها مجلة الصحفيين التى واجهت فى البداية معارضة متعددة الأطراف من رؤساء مجالس الإدارات الذين لم يعجبهم طرح قضايا علاقات العمل وأوضاع المهنة لمناقشة عامة مفتوحة يشارك فيها شباب الصحفيين، وكتلة فى المجلس لاتؤمن بديمقراطية العمل النقابى إلا فى مواسم الانتخابات، وحتى من وزير الداخلية الأسبق، الذى جاهر فى بعض مجالسه، باعتراضه على شخص رئيس التحرير!

انقسام

ومع هذا، فلم يكن أهم مافى الدورة الثانية أن المجلس قد أهمل إنجازات الدورة الأولى، بل أن عمليات الخصخصة كانت قد عادت لتطل برأسها لتهدد بانشاء كيانات خاصة مستقلة عن ولاية النقابة، وخاضعة لإشراف جهات حكومية بمباركة، بل ومشاركة من بعض أعضاء مجلس النقابة، خلافا لقرارات صادرة عن الجمعية العمومية وعن المجلس السابق الذى كان يرأسه **إبراهيم نافع** والمجلس اللاحق الذى رأسه **مكرم محمد أحمد**.

وقد بلغ الانقسام حول هذه القضايا ذروته بتجميد أربعة من أعضاء المجلس لعضويتهم احتجاجا على محاولات تفتيت وحدة العمل النقابى، ثم إصدار ٦ من أعضاء المجلس هم **جلال عارف وجمال حمدى ومجدى مهنا ومحمد حسن البنا وصلاح عيسى وعلى هاشم** بيانا إلى الصحفيين قبل أن تنهار نقابة الصحفيين تناولوا فيه قضايا الخلاف ودعوا الصحفيين إلى عقد «مؤتمر الدفاع عن وحدة النقابة» فى ١٩ نوفمبر ٩١، وهو المؤتمر الذى انعقد بالفعل، واكد فيه حشد كبير من الصحفيين تضامنهم مع أغلبية المجلس.

ووفقا للبيان الصادر عن أعضاء المجلس بأن قضايا الخلاف قد دارت حول رفض الأغلبية لمساعى أقلية حولت النادى النهرى المخصصة ارضه واعتماداته المالية للنقابة والخاضع بالتالى لولايتها الكاملة إلى كيان خاص خاضع لقانون الهيئات الرياضية وبالتالى ولاية جهاز الرياضة، رغم أن ارض النادى كانت مخصصة للنقابة، والاعتماد المالى متوفر، وقرار التنفيذ صادر عن الأغلبية، والأهم من ذلك أن هذا النادى «**المستقل**» كان يضم فى هيئته الإشرافية بعض أعضاء المجلس الذين صوتوا مع القرارات السابقة!

وكانت قضية الخلاف الثانية تتعلق بإنشاء الجمعية المصرية للصحفيين الاقتصاديين تحت ولاية وإشراف وزارة الشئون الاجتماعية ووفقا لقوانينها، رغم أن مجلس النقابة اتخذ قرارا بانشاء شعب للمحررين فى المجالات النوعية المختلفة لتعمل فى إطار النقابة وتحت اشرافها ورقابتها غير أن تداعيات الخلاف لم تقف عند هذا الحد، فقد تم تزوير اختام النقابة، أى استخدامها بغير علمها، وبغير قرار صادر منها، فى مخاطبة الجهات الرسمية للايحاء بموافقة النقابة على انشاء هذه الكيانات الخاصة المستقلة.. وكان السؤال الكبير المطروح فى البيان لماذا هذا المسعى نحو الانفصال وتفتيت وحدة العمل النقابى والهروب من رقابته ومبادئه مع أن النقابة نفسها تشجع هذه النشاطات، ومع أن الداعين إليها أعضاء فى مجلسها؟!

وكانت مفاجأة المؤتمر أن المستشار القانونى للنقابة نفسه، وخلافا لمزاعم أصحاب هذه الكيانات حول خضوعها لولاية النقابة، أفاد بأنها تخضع لقانون الهيئات الرياضية وولاية وزارة الشئون الاجتماعية، ولا ولاية للنقابة عليها.. ثم استمرت هذه التداعيات بتصويت ثمانية من أعضاء المجلس لصالح قرارات تؤكد ولاية النقابة على هذه الكيانات، ثم إهمال نتيجة التصويت، بينما يشير بعض أعضاء المجلس إلى أن النقيب اتخذ موقفا سلبيا بذريعة حساسية الموضوع! واستمر هذا التداعى حتى قدم مجدى مهنا استقالته من المجلس احتجاجا على ديكتاتورية الأقلية والموقف السلبى للنقيب الذى نسبه اليه قوله أنه لن يدخل فى صدام مع مؤسسة الأهرام.

غير أن المخاطر الخاصة بوحدة العمل النقابى لم تتوقف عند هذا الحد، فقد تم صرف بدلات المراجع التى وعد بها مكرم محمد أحمد الصحفيين فى حملته الانتخابية، للصحفيين فى المؤسسات «**القومية**» فقط، من ميزانية المجلس الأعلى للصحافة، وجرت محاولات لحرمان الصحفيين فى صحف المعارضة، لولا سلسلة اعتصامات نظموها فى إطار حركة تضامن شارك فيها زملاؤهم فى المؤسسات الأخرى.

ويواجه مجلس النقابة الجديد، تركة ثقيلة تتصل بميراث الانقسام والأجواء العامة التى يرتبط بها، والقضايا المبدئية التى يثيرها سواء فيما يتعلق بكرامة المهنة أو كرامة النقابة.. كما يواجه المجلس سلسلة من المشاريع المؤجلة التى يعلو صوت البعض بها فى مواسم الانتخابات، ثم يهدأ عنها الحديث بعدها، ومنها عقد العمل الجماعى والخدمات الصحية والأجور وعلاقات العمل فى المؤسسات الصحفية.

والسؤال قد لايتعلق بما سوف يفعله المجلس القادم، ولكن بقدرة الصحفيين على انتخاب مجلس قوى ومراقبة أعماله حتى لايضل هو الآخر، الطريق.

نوادى هيئة التدريس فى ظل قوانين سيئة السمعة
هل تحل نقابات الجامعات الأزمة الراهنة

هدأت إلى حين الأزمة التى اشتعلت بين الحكومة وبين نوادى هيئات التدريس بالجامعات، وهى **الأزمة التى تفجرت بسبب المساعى الرسمية لإقامة أندية موازية (بديلة) لأعضاء هيئات التدريس، تكون خاضعة للإدارة،** وتستخدم، كما يشار ،لضرب هيمنة تيار «الإسلام السياسى» على نوادى الهيئات ، الحالية ، وهى هيمنة ممتدة منذ عام ١٩٨٦و تتركز الآن فى القاهرة وأسيوط والمنصورة والمنوفية.

وعلى الرغم من تواتر حدوث أزمات بين النوادى والحكومة، أو الإدارات الجامعية، فى السنوات الأخيرة- تذكر أزمة أرض نادى جامعة القاهرة التى لم تحل حتى الآن- فان الصدام الأخير يكتسب ملامح خاصة، ليس فحسب لمجيئه فى ظرف يميل إلى أن يكون فاصلا، فيما يختص بـ :علاقة الحكومة بتيارات الإسلام السياسى وأيضا -ويا للمفارقة- بالمسألة الديمقراطية، ولكن أيضا لأنه نبه الأذهان إلى قانون هام من القوانين التحتية سيئة السمعة، والتى لا تحظى باهتمام النخبة السياسية عادة، الأ وهو **قانون النوادى الرياضية ٧٧ لسنة ١٩٧٥** والمعدل فيما بعد. ذلك أن من نوادى هيئات التدريس ، كأسيوط والمنيا ، ماهو خاضع لولاية هذا القانون، على حين تم تسجيل النوادى الأخرى تحت ظل قانون شهير فى سوء سمعته هو **٣٢ لسنة ١٩٦٤ (قانون الجمعيات).** ويشترك القانونان فى أنهما يبيحان للجهة الادارية، الممثلة فى الشؤون الاجتماعية أو المجلس الاعلى للشباب، والأمن، الجثوم الثقيل فوق صدر الجمعيات والنوادى، بما يشل فاعليتها كمنظمات ديموقراطية تطوعية.

ورغم التسلط الإدارى والأمنى الذى اتبعته الجهات الرسمية، حيال نادى هيئة تدريس أسيوط، ومنها التهديد بحل المجلس، وحجب الإعانة، كما قال لى رئيسه **د. محمد السيد حبيب،** فإن الاهتمام بالقانون ذاته، كقانون سئ السمعة غير واضح فى خطاب التيار الإسلامى، مع أنه معارض بشدة لإقامة نواد بديلة، مزيدا فى ذلك من كثير من القوى الديمقراطية، التى تقبل التعدد، وترفض أن تكون أداته هى الاصطناع الإدارى، بلا مبادرة ولا انتخابات ولكن من الواضح ايضا أن اهتمام الاحزاب نفسها بمثل هذا القانون محدود ، بل وبهيئات التدريس ذاتها باعتبار تآسلمها قدرا مقدورا **«ماعدا حزب العمل طبعا»**

وقد نشأت نوادى هيئات التدريس فى مطلع حكم السادات، ضمن **«النفحة»** الديموقراطية التى أطلقت وقتذاك... وينطوى تحت لواء هذه النوادى الآن حوالى ٤٨ ألف عضو، منهم سبعة آلاف عضو فى جامعة القاهرة وحدها. ولأن جامعة القاهرة هى الأعرق، والأكثر ثقلا، فقد أقيم بناديها مكتب دائم لنوادى هيئات التدريس وقد أصدر المكتب فى مطلع يناير عددا أول من نشرة أسماها **«النشرة الجامعية»**- علمية ثقافية غير دورية - ونقلت النشرة كلمة عن «الوفد» للدكتور **نعمان جمعة** تنتهى بقوله مخاطبا المعنيين **«استحلفكم بالله أيها الاشقياء الأشرار لا تغلقوا ماتبقى** من النوافذ لأنها صمام الأمان الأخير». ومع هذه «التجبيهة» الوفدية نددت النشرة بالمساس والسباب بالأزهر وبرجال العدالة، معتبرة أن سب أعضاء هيئات التدريس يضعهم مع مثل هذه الفئات فى خندق واحد ضد من يتطاولون.

النشرة الجامعية

المكتب الدائم لنوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية

٢٠ شارع ... ت ٣٤٨٤٠٩٠

فاكس ٣٤٩٤٩٣٠/ ٧١

كلمة العدد:

يتبوأ أعضاء هيئة التدريس منزلة سامية فى نفوس أبناء الشعب المصرى بل والشعوب العربية والاسلامية قاطبة فهم المربون والمعلمون وهم الذين يقومون على تنمية وتدريب وتربية أعز الثروات الوطنية ألا وهى الثروة البشرية ..ومن العسير أن تجد ساحة من ساحات العمل الوطنى أو ركنا من أركان الوطن الا وتجد اثرهم واضحا واسهامهم لا تخطئه عين !

واسأل إن شئت من الذى علم الاطباء والمهندسين والمعلمين والفنيين والمحامين والمراجعين والمحاسبين ومن الذى علم الادباء والعلماء والفقهاء والمحدثين ومن الذى ترافع عن وطننا ؟

وقد أصبح اساتذة الجامعات كيانا كبيرا يطل على جوانب المجتمع ويواجه المصاعب والتحديات التى تعترض مسيرته الوطنية وهم يقومون بهذا الدور من منطلق مسئولياتهم الوطنية والتزاماتهم المهنية.

وقد ازداد عدد أعضاء هيئة التدريس بصورة كبيرة استلزمت تطوير وسائل الاتصال وقنواته لذا فقد رأى المؤتمر العام للنوادى أن يصدر نشرة غير دورية تكون وسطا ووسيلة للتراسل بين أعضاء هيئة التدريس وقناة للحوار العلمى البناء حول قضايا المهنة وقضايا الوطن .

وها هو ذا العدد الأول بين يديك - أيها الزميل الكريم - فنرجو أن تكون بداية موفقة ونرجو ان نستمع إلى رأيك والى رؤيتك والى نقدك ونصيحتك . فالمرء قليل بنفسه كثير باخوانه والمؤمن دائما مرآة أخيه

مقرر المكتب الدائم

أ.د. بدر الدين غازى عطية

وبصدد رأيه أحالنى د. **بدر الدين أبو غازى** رئيس نادى هيئة القاهرة، إلى ماكتبه فى النشرة وكان قد ألقاه فى افتتاح المؤتمر الـ ٦٩ لنوادى هيئات التدريس قال د. **بدر:إن النوادى المزمع إقامتها نواد مصطنعة، وهى ألعوبة حزبية، ستكرس ديكتاتورية التعليم، وستكون كمنظمات الشباب والاتحاد الاشتراكى الشمولية.**

وتنطوى العبارة الأخيرة للدكتور بدر على تعريض - أظنه مقصودا- بالدكتور **حسين كامل بهاء الدين،** قيادى الحزب الوطنى ووزير التعليم الذى كان رئيسا لمنظمة الشباب وقياديا نافذا بالاتحاد الاشتراكى من قبل. يعضد ذلك الهجوم الذى شنته الصحف الإسلامجية على د. حسين واعتباره - مع الحزب الوطنى- المسئول عن اصطناع النوادى الموازية، تأسيسا على تصريح له نقلته بعض الصحف يؤكد فيه أن النوادى تجاوزت دورها ،المسموح به فى القانون، غير أن تقديرات متعددة تلفت النظر إلى أن رؤساء الجامعات يعينون بقرار جمهورى، وأن وزارة التعليم لاعلاقة مباشرة لها بالنوادى، نرى أن الهجوم على وزير التعليم يعود بالأساس الى مايعتقد هذا التيار من تيارات الإسلام السياسى، أنه انحياز إلى النهج العلمانى فى العملية التعليمية. وموقف الوزير، -وهو السياسى المقرب إلى الرئيس ، -من قضية الحجاب فى بعض المدارس، وسعيه الى استيعاب معطيات غربيه فى عملية تطوير التعليم، مثلما تكشف وثيقة مبارك والتعليم، التى قدم فيها الوزير مشروعه للتطوير والنهوض التعليمى.

وقد تجاهلت الوثيقة المسألة الديموقراطية، الى حد بعيد، فى المقترحات العملية، باستثناء اقتراحى إقامة جمعيات المناظرة، ومؤتمرات الأقسام والكليات، بالنسبة للجامعة.

المهم أن المؤتمر ٦٩ للنوادى أكد أن النوادى الحالية هى الممثل الشرعى لأعضاء هيئات التدريس، وحذر من إنشاء نواد بديلة لما قد يسببه ذلك من قلاقل واضطرابات ، واعتبر المؤتمر أن التحقيق بالنيابة مع بضع

وستين من أعضاء هيئة تدريس أسيوط، إثر الإضراب عن العمل مع تصاعد المواجهة مع رئيس الجامعة، سابقة هى الأولى من نوعها وعملا يشبه مذبحة السادات فى سبتمبر ١٩٨١، وماجرى فيها من نقل ٦٤ عضو جامعى الى جهات أخرى.

وقد ذهب الاجتماع الطارئ للمكتب الدائم ذات الاتجاه حيث حذر من المؤامرة والاحباط، وسد منافذ التعبير، وبطبيعة الحال لامجال هنا لتقييم الانجازات النقابية والخدمية التى قامت بها نوادى هيئات التدريس، واستعرضتها النشرة، غير أنه يجب التأكيد على أن النشاط المبذول بما فيه نشاط لجان حقوق الإنسان، تبدو فيه الصبغة الطائفية واضحة ليس فحسب من زاوية مسلمين ومسيحيين (هل يمكن أن تندد النوادى بمصادرة الأزهر لكتب أوموقف الاقباط فى الوظائف العليا) ولكن أيضا الطائفية السياسية، من زاوية انت فى حزب الله أم فى الاحزاب الأخرى. وتقدم الندوة التى اقامها **نادى هيئة تدريس القاهرة** للتضامن مع المطرودين الفلسطينيين، دليلا واسعا على ذلك ويؤكد **د. مصطفى كامل السيد** ود. **حسن نافعة** (كلية الاقتصاد) وهما من الذين قادوا نشاط النادى فى ١٩٨٤، أن أهم الجوانب التى تدهورت فى أداء النادى هو الجانب الثقافى، إذ برغم النشاط الملموس على جبهات متعددة، فأن محاولات التنشيط الثقافى تصطدم دائما بالنسق الذى يميل الى الإنغلاق بالنسبة لتيارات الإسلام السياسى.

ولايدرى القائمون على النادى، وغيره من النوادى، أن هذا المدخل بالذات، كما ترى بعض وجهات النظر، هو الذى سيقود، إلى عمل تعددية حقيقية، مع تسليم الجميع برفض فكرة النوادى الإدارية المزمعة والتى يرى د. **مصطفى** أنها ليست فقط ممجوجة ومرتبطة بالإدارة، لكنها ستؤدى أيضا إلى المزيد من هيمنة تيار الإسلام السياسى على أساس أن الأغلبية التصويتية حاليا تذهب بالأساس لمن هو ضد الحكومة، وأن على من لايرضى عن سلوك تيار معين، أن ينازله فى اللعبة الديموقراطية، لانها هى التى جاءت به إلى القيادة.

ويعلن د. **محمد السيد حبيب**، رئيس نادى جامعة أسيوط بأنه يرحب بالتعددية، شريطة أن تقوم على الانتخابات واللوائح القانونية، ولاتقوم على التسلط الإدارى والرشاوى المادية. ويقول أن النوادى الجديدة ستولد ميتة، وقد قام واحد منها فى الإسكندرية، ولم يستطع أن يكون له دور، على الرغم مما يواجه النادى الأصلى هناك من صعوبات بسبب سفر أغلب اعضائه. ويؤكد أن الفكرة لن تكتمل، حيث المناخ لايحتمل، وحيث طبيعة أعضاء الجمعيات العمومية للنوادى، الذين لايقبلون تزوير إرادتهم، وبسبب رفض بعض رؤساء الجامعات أنفسهم. ويؤكد أن الهدف الأساسى من الفكرة هو **التغطية على عجز الوطنى وعن كسب ثقة أعضاء هيئات التدريس حيث يفتقد القيادات والكوادر**، ويتعجب من أن الدولة فى مشكلة كالبطالة والإرهاب تقول أين النوادى والنقابات والجمعيات، ثم هى عند أول منعطف تمارس فيه النوادى (والنقابات والأحزاب) فاعليتها، تسعى إلى شلها، ويخبرنا د. محمد بأن القضاء الإدارى سينظر يوم ٢٣ فبراير دعوى النادى لإيقاف قرار رئيس الجامعة بوقف توريد اشتراكات الأعضاء إلى النادى (اتوماتيكيا)، وأخرى ضد قرار إقامة ناد جديد، وهنا يشار إلى أن رئيس جامعة أسيوط كان قد اعتبر النادى القائم ناديا رياضيا ولا يمثل أعضاء هيئة التدريس!

أما د. حسن نافعة فيقول إن «القربة تخر من كل حتة» وأن الحكومة باتت عاجزة عن سد ثقوبها، فنراها إذا اشتدت مشكلة التعليم تسعى لإنشاء الجامعة الأهلية. وإذا برزت أزمة فى نوادى التدريس، ومن قبلها النقابات، تسعى إلى التضييق. ويرفض **د. مصطفى ود. حسن**، مثلما يرفض د. بدر ود. حبيب، **«حجة النشاط السياسى للنوادى»** كتكئة للتضييق، على اعتبار أنه حتى القوانين القائمة ذاتها تتيح هذا، مع صعوبة فصل ماهو سياسى عما هو غير ذلك، وصعوبة فصل الجامعة عن هموم مجتمعها. غير أن وجهة نظر تتحفظ قليلا بالإشارة إلى أنه هناك فارقا بين النشاط السياسى لناد والنشاط السياسى لحزب بالفعل. فالنادى لكل اعضائه والحزب لمن ينتمون إليه ويؤمنون بدعوته.

والطريف أن سيطرة اليسار والديمقراطيين بعامة على النادى (القاهرة) عام ١٩٨٤، قد أثارت ثائرة الحكومة وقتها بسبب النشاط ذى الطابع الليبرالى الحى الذى قاده النادى (تذكر مناظرة فرج فوده وصلاح أبو اسماعيل) فلجأت إلى سلاح وزارة الشئون لاستبعاد هذا التيار بالتضييق ويجره إلى متاهة المنازعات القضائية، والآن تدور الدورة ولكن مع تيار يميل إلى الصدام المباشر، والإدارة هذه المرة المجلس الأعلى ورؤساء الجامعات فما الذي تريده الحكومة بالضبط؟

إن انتصار تيارات الإسلام السياسى فى النوادى يعكس أزمة كما يقول د. مصطفى كامل السيد أما د. حسن نافعة فيوضح إن الأزمة فى المجتمع كله: وهما ينوهان إلى ضرورة إحياء فكرة إنشاء **نقابة لأعضاء هيئات التدريس**، أسوة بالجامعات الأجنبية، وهى الفكرة التى نوقشت عام ١٩٨٥، وتعثرت لأسباب «رسمية وشعبية». ويقول د. مصطفى كامل أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة بها ما يشبه النقابة لأعضاء هيئة التدريس - جمعية - ورئيسها هو د. تيم سولفن وكان يرأسها من قبل أستاذ الإدارة د. **فاروق الهيتمى**، ولها شخصية اعتبارية مستقلة، ويلتقى مجلس إدارتها برئيس الجامعة وقتما يشاء، للنظر فى المشاكل المختلفة.. ويضيف: هذه ليست النموذج لكن يمكن الإفادة من خبرتها.

أخيرا يذكر أحد اعضاء مجلس إدارة نقابة مهنية ملاحظة هامة فحواها أن البيروقراطية السياسية اكتشفت أنه يمكن تحقيق مكاسب معنوية ومادية ضخمة، فى ظل الاستبداد المفروض بقانون النوادى والجمعيات، فسعت بوتائر متزايدة إلى تأسيس **«تجمعات محاسيب»** فى ظلها، بهدف احتكار وتقاسم منافع مادية مع السلطة التنفيذية، فى مقابل رئيسى هو سد عين الشمس فى وجه الجماعات المتطلعة إلى إقامة منظمات تطوعية ديموقراطية حقيقية. ومثل هذه الملاحظة جديرة بأن تجعلنا نعيد قراءة أوراق كل الجمعيات والنوادى من جمعية عبد الرحيم الغول لأندية الشباب إلى النادى النهرى لنقابة الصحفيين إلى بقية النوادى والجمعيات.

الإفراج عن تقرير الأمن العام بعد اعتقال تسعة أشهر

مصباح قطب

وسط اتجاه عام للتعتيم على تقارير عدد من الجهات السيادية، التى كانت تعلن تقاريرها السنوية من قبل، مثل العدل والنيابة الإدارية والرقابة الإدارية ومصلحة السجون، ومكافحة المخدرات، ظهر تقرير **مصلحة الأمن العام عن سنة ١٩٩١، منذ ثلاثة أسابيع، متأخرا قرابة التسعة شهور عن موعده التقليدى، قضى منها نحو شهرين على مكتب الوزير بانتظار الاعتماد.** قال مراقبون إن حركة الجريمة فى هذا العام (١٩٩١) يمكن أن تكون مؤشرا لحركتها فى عدة سنوات تالية، على أساس أن عام ١٩٩١ هو عام تتويج التحولات الكبرى فى السياسة المصرية، والتى كان على رأسها تتويج الانتقال التام من الخطاب القومى إلى الخطاب العملى البراجماتى (حرب الخليج) والبدء فيما يسمى بتحرير الاقتصاد المصرى على قاعدة صندوق النقد الدولى.

وأول ما يلفت النظر فى التقرير الجديد هو ثبات جداول تصنيف الجنايات والجنح، وهو التصنيف المستمر منذ عشرات السنين، ولم يعد يكفى لإظهار أنماط الجرائم الجديدة، مما يضطر المصلحة إلى تكويم عدد كبير من الأنماط والدوافع تحت مسمى «وأخرى».

-يلاحظ ثانيا، ومن خلال مقدمة اللواء **حلمى الفقى**، مدير المصلحة، بدء عصر الاندماج- وعلى الأقل صعوبة الفصل- بين ماكان فى الماضى يعتبر نشاطا جنائيا وما كان يعتبر نشاطا سياسيا. وقد ألح رئيس المصلحة على ضرورة تضافر كل جهود الشرطة هنا. وقد فهمنا من ذلك أن الفكرة التى كان قد طرحها البعض منذ فترة بإقامة وزارة للأمن القومى، تتولى ماتقوم به الداخلية من نشاط فى مجال الأمن السياسى، إلى جانب مهام أخرى، على أن تتفرغ الداخلية للأمن الداخلى! مرفوضة وبالمناسبة كانت نغمة المدح فى السيد الوزير، بمقدمة التقرير، زائدة عن كل الحدود.. إذ يصفه رئيس المصلحة بـ

«القائد والمعلم والأخ والصديق.. والذى قدره أن يتولى الأمانة فى سنوات حاسمة، والذى جمع بين القوة والحسم والرحمة والعدل.. الخ

- اختفت من التقرير قائمة شهداء الشرطة من الضباط، وظهرت قائمة الصف والجنود والخفراء فقط (٢٧شهيدا) واختفت جريمة تهريب الشيكل الاسرائيلى وإن ظهرت جرائم أخرى فى هذا المجال كتهريب عملتى ايران وتايلندا. ويلفت النظر ارتفاع نسبة حارس لكل مواطن بمدينة القاهرة من ١ إلى ٣٦٩ عام ١٩٩٠ الى ١ الى ١٧٠ عام ١٩٩١. وقد انخفضت النسبة فى الاسكندرية من واحد لكل ١٢٩٢ الى ١: ١٥٠١. وتتفاوت النسب هنا تفاوتا مثيرا يعكس تقسيما غير مفهوم والنسبة فى بورسعيد (١٩٩١)

١٣٩:١ وفى سيناء الجنوبية ١: ٧٠

كانت ١: ٢٠ وفى الشمالية ١: ٥٠١

كانت ١: ٣٧١، وفى اسيوط ١: ٤٢٤

كانت ١ : ٤٨١، وقنا ١: ٢٧٠

كانت ١: ٣٠١ هذاوتشمل قوات الحراسة «البيادة» والمباحث والخيالة وشرطة الدرجة الثانية والخفراء.

- ويلاحظ من الإحصاءات، على وجه العموم ارتفاع نسبة الأسلحة المضبوطة بـ ٢٠٪ بحيث وصلت ١٣٫٢٩ الف قطعة سلاح منها ٩٩٣ مدفعا وضبط أكثر من مليون هارب محكوم عليهم بالحبس فى جنح و١/١ مليون هارب محكوم عليهم بالغرامات و٢٫٢٥ مليون محكوم عليه هارب فى مخالفات (قاصل أيه فى البلد؟) ومن المفيد الاشارة الى أن خبراء فى البحوث الشرطية أكدوا أكثر من مرة عدم تعبير احصاءات التقرير عن الحقيقة بسبب إسقاط كثير من القيود فى الأقسام والمراكز ونقط الشرطة. وقد أكد التقرير هذه المخاوف أيضا بإشارته الى أن المراجعة تتم مع مديريات الأمن ومن واقع القيد بالنيابات. وقد سجلت المعلومات الجنائية أن ٨٩٠ شخصا ارتكبوا جرائم بالدول العربية والأجنبية (عدد ضئيل قياسا على عدد المصريين بالخارج) واكتشاف سوابق واتهامات لـ ٩١٠ ثم منعهم من السفر عند تقدمهم للعمرة. وعلمنا أن هناك ٨٠ طلبا لإقامة أقسام ومراكز ونقط شرطة، تمت دراستها.

وقد اختفت تماما جريمة كانت شائعة حتى منتصف السبعينيات هى تزييف المسكوكات والسبب معروف طبعا (مش جايبة همها!)

وبينما بلغت جريمة تعطيل وسائل المواصلات وتعريضها للخطر، أعلى مدى لها فى الستينيات (؟!) فقد تراجعت فى ١٩٩١، إلا أنها سجلت أعلى رقم منذ ١٩٨٢.

والملفت أيضا أن أعلى معدل للجنايات، قياسا لكل ١٠٠ ألف من السكان كان فى **سيناء الشمالية ثم الجنوبية فأسيوط فالأسكندرية فسوهاج فقنا فبورسعيد وتكاد القاهرة تتعادل مع** الغربية وأسوان. ولكن **ادنى معدل هو فى بنى سويف (٠٫٦٥) على الرغم من** أنها اشد محافظات مصر فقرا وضنكا، ويحتل المتزوجون قمة هرم مرتكبى الجنايات، حيث بلغوا ٢٧٨٨ متهما من بين ٣٨٠٦ متهما فى كافة الجنايات، تلاهم العزاب (٩٣١) متهما. وبلغ عدد المسلمين ٣٦٧١ متهما والمسيحيين ١٠٠٣ **واليهود ٢٨ يهوديا ارتكبوا جميعا جناية واحدة هى تزوير البنكنوت!**

ويلاحظ طوال التقرير أن نسب المتهمين المسيحيين والمجنى عليهم المسيحيين لاتخرج عن نسبتهم إلى عدد السكان، ويستحق ذلك من مراكز البحث عناية خاصة وبالنسبة للمستوى التعليمى احتل الأميون قمة هرم الجناة، لكن الطريف أن حاملى الابتدائية والاعدادية أقل الفئات المتعلمة ارتكابا للجرائم (هل تشجع الحكومة التسرب لهذا السبب؟!).

بل إن عدد المجنى عليهم من حملة الابتدائية والإعدادية أيضا أقل من باقى المتعلمين!.

وبالنسبة لمهن مرتكبى الجنايات يحتل المزارعون قمة الهرم ومعهم أيضا التجار

فالموظفون وهنا تختفى جريمة النخبة اختفاء يكاد يكون متعمدا ، لأن التقرير يصنف **حائز القراط مع حائز عشرات الأفدنة، وصاحب الكشك مع صحاب المتاجر العملاقة وهكذا.**

كما يفرق التقرير بين أصحاب «بدون عمل» و المتعطلين و«انثى غير عاملة» وكأنما ليقلل من إظهار أثر البطالة على حركة الجنايات. وارتفاع **عدد السائقين والحرفيين ورجال الشرطة والأمن الذين ارتكبوا جنايات.**

ويساوى عدد العاطلين عموما عدد الحرفيين ونصف عدد المزارعين وخمسة أضعاف عدد الطلبة.

وفى كل الجنايات كانت أعلى فئة عمرية للمتهمين فى سن ٢٠- ٣٠ و٤٠- ٥٠ بحيث احتكرت ثلاثة أرباع الجرائم وأكثر فى أغلب الحالات.

غير أنه يلاحظ أيضا ارتفاع جنايات من هم فوق الستين حيث بلغوا ١١٨ متهما من اجمالى ٣٨٠٦.

أما البواعث على القتل العمد فقد احتل **الثأر** مقدمتها (١٦٤ من ٨٥٩) يليه **المشاجرات** (١٣١) ثم **الانتقام** (١٢١) **فالحصول على مال (٧٦) والنزاع على الأرض (٧٥) والنزاع العائلى (٥٤) ودفع العار(٤٢) والطمع فى الميراث (٢٦) وارضاء النازع الجنسى (٢٠) والتخلص من منافس فى العمل (١٢)** ويشيب الانسان لدى تتبع نمط بدأ يتفاقم من الجنايات، وقد افرد له التقرير جداول مستقلة، هو **جنايات قتل الأطفال مجهولى النسب** وقد بلغت نسبتها ٣٪ من مجموع الجنايات عام ٩٠ و٩١ أيضا. واحتلت بورسعيد قمتها، ثم القاهرة.

وقد زادت جنايات مقاومة السلطات والتجمهر من ٢٥ عام ١٩٩٠ إلى ٣١ وسجلت الاسكندرية أعلى رقم (٥) والقاهرة ٤ بعد أن كانت ١١ فى ١٩٩٠. ويلاحظ أن أغلب هذا النوع من الجنايات قد تم فى شهرى فبراير ويناير.

جنح جنح

وبلغت جنح النصب أعلى معدل لها منذ عام ١٩٧١. وقد زادت الجنح إجمالا بنسبة ٨٪ وأصبحت ١٫٨٤ مليون جنحة منها ٥٨٫٦ ألف جنحة **خيانة أمانة** كانت ٣٨٫٣ ألف. والشيك بدون رصيد ١٤١٫٤ ألف وكانت ١٠٩ ألف **والتخريب والإتلاف** ٥٨٧١ وكانت ٥٩٤٥.

والمفزع كذلك أرقام وأنواع جنايات الأحداث تحت ١٨ سنة، والجنح التى ارتكبوها والمثير ارتفاع نسب الإناث هنا على نحو غير معهود فى أى من الجرائم السابقة وقد ثبتت حالات الانتحار عند ٥٣ أما الشروع فقل من ١٠ الى ٤، وشكلت الدوافع النفسية نحو نصف الحالات فى الانتحار (٢٦) ذكورو ١٥ إناث) وفى العاطفية، ٢ ذكور ٢ أناث، والضيق المالى (١) وحالتان للتخلص من مرض وعموما **كان نصيب الذكور ٣٧ والإناث ٢٠ من الانتحار والشروع،** فيهم ٣٦ متزوجا و١٢ أعزب وينقسمون الى ٥١ مسلما و٦ مسيحيين.

واحتل الانتحار بالحرق ١٦ حالة (٩ ذكر + ٧ أنثى) والمادة السامة ١٧(٢ ذكر + ٥ أنثى) وتساوى الخسائر فى الالقاء من علو، وتفوق الذكور فى الشنق تفوقا ساحقا (١١ للاشئ) واقتصر الغرق على الإناث (٢ حالة) وبلغ عدد العاطلين ٢٧ منهم ١٧ أنثى غير عاملة و١٠ عاطلين ذكور. وبلغ عدد الطلاب ٥ (٣+٢) وأرباب المعاشات ٤ والموظفين اثنين.

وتساوت شريحتا عمر ٢٠-٣٠ سنة و٤٠- ٥٠ برصيد ١٦ منتحرا لكل.

وتؤكد الإحصاءات أيضا تفوق أعداد العاطلين على كافة مرتكبى الجنح وكذا أصحاب شرائح العمر من ٢٠-٥٠ كما سلف فى الجنايات كافة الطريف أن هذه الشريحة متفوقة من جنايات الحريق العمد وهتك العرض والرشوة وسرقة الأسلاك والكابلات والتجمهر الى جنح سرقات المساكن والسيارات والماشية!

ومن الجوانب المآساوية التى يكشفها التقرير أيضا ارتفاع عدد القتلى والمصابين فى الحوادث الخطأ ومن ذلك **١٤٦ قتيلا و٢٩٢ مصابا فى بند سقوط الأبنية** بعد ١١٦ و٢٣٦ عام ١٩٩٠.

محمد عبد الحليم موسى

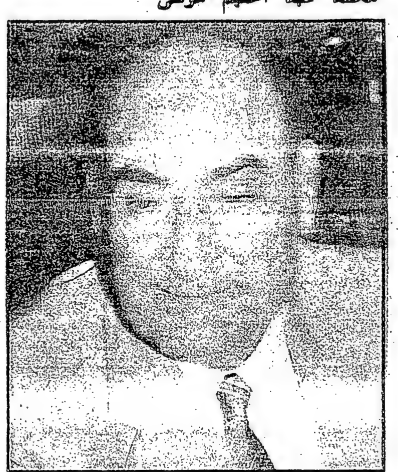

واخيرا فى الاحصاءات نلاحظ تراجع فى ضبطيات بعض مخدرات النخبة المتعاطية والمتاجرة **كالكوكايين الذى انخفض من ٢٦ كيلو إلى ٨٠٠ جرام وانخفضت** مضبوطات شجر الحشيش إلى النصف وشجر الأفيون إلى الخمس والبانجو بنسبة ١: ٣٠ والسوائل المخدرة انخفضت إلى السدس والسوائل بالزجاجة إلى النصف والسوائل بالامبول ١:١٩. والحبوب بالقرص إلى أقل من النصف وحبوب بالشريط إلى السدس وزادت المضبوطات فى الحشيش والأفيون وثبتت فى الهيروين.

وقد زاد عدد قضايا الآداب زيادة ذات دلالة فى مجال البغاء تحديدا (محلى ودولى) ولولا الكسوف لأوردنا الأرقام. وفى مجال التسول استأثرت القاهرة والاسكندرية (٧٠٪ من المتسولين المضبوطين.

وتراجعت قيمة جرائم تهريب النقد من ٢٠ مليون جنيه الى ٩٫٩ وهذا أثر من آثار إطلاق سعر الصرف وتقنين السوق السوداء فى العملات وزادت جرائم التموين من ٩٧ ألف إلى ١٠٤ ألف وأظن ان هذا الرقم لن يتكرر وهو فوق ذلك رقم قد يعكس قدرا من الميكانيكية فى الضبط و«التلفيق» أكثر مما يعكس إرادة رسمية حقيقية فى خلق سوق نظيف. دليلنا أن جرائم الغش - اهم جرائم هذا المجال- تراجعت من ١٧٨٦ إلى ١٥٣٥ وجرائم التهريب الجمركى من ٣٥٨ إلى ٢٧٧ بينما زادت جرائم المجمعات ٣٦٧٦ و٤٤٣٧ ولانعرف ما الذى بقى فيها ليجرم به موظفوها؟. وقد انخفضت جرائم الأرز من ٥١٩٠ الى ٨٧٥ ولافضل للأمن فى ذلك بالطبع إذ الفضل للتحريرا. اخيرا.

لعل مركز بحوث الشرطة، والمركز القومى للبحوث، وجمعية نشر الثقافة لرجال الشرطة التى تصدر مجلة الأمن العام تهتم بتطوير التقرير، وبإعادة النظر فى طريقة تقديمه وتبويبه، بل وفى منهجه كله.. ذلك المنهج الذى يشى بشكل غامض / واضح بان الجريمة هى بنت أولاد الأفاعى وأن أولاد الأكابر منها فى تنزه.. والأقل أن يهتم التقرير بالربط بين المكانة المادية والاجتماعية وبين الجريمة إن كنا حقا نريد تطوير خدمات الأمن لتكون فى صالح الوطن والجميع. وأن كنا نريد حقا اكتشاف العلاقة بين حركة المجتمع وحركة الجريمة.

في تقرير البنك المركزي لمجلس الشعب:

البنك يقترح خفض مخصصات الدعم.. وإطلاق الأسعار والتوسع في ضريبة المبيعات

محمود الحضري

في تقريره السنوي لمجلس الشعب يدعم البنك المركزي منهج الحكومة لما أسمته بالإصلاح الاقتصادي على مدى العام الجديد والأعوام القادمة.

يقترح البنك المركزي- المزيد من الإجراءات لتهيئة المناخ الاقتصادي المناسب لدفع مسيرة الإصلاح والتحول الاقتصادي، بل يطالب أن تعمل أجهزة الدولة على إصلاح هياكل الشركات العامة المالية المتعثرة قبل أن يشتريها القطاع الخاص، مع الاستمرار في سياسة الخصخصة، واتخاذ خطوات أسرع وأوسع في اتجاه التحرير الاقتصادي. ومنح دور أكبر للقطاع الخاص في السنوات القادمة، وضرورة إلغاء القائمة السلبية للاستثمارات الصناعية، والتي كانت قد وضعتها الدولة في مرحلة سابقة لحماية الصناعة الوطنية.

ويركز البنك المركزي في تقريره عن السياسات المالية والنقدية لعام ١٩٩١/١٩٩٢، مقترحاته في اتجاه ضرورة **تحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد وإطلاق قوى السوق، بشرط أن يكون القطاع الخاص والاستثماري له الدور الأول في تنفيذ تلك السياسة.**

ويقترح البنك السعي لسعر واقعي يتناسب مع نسب ومعدلات التضخم الأمر الذي يعني **تخفيضا في قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى خاصة الدولار**، ويطالب بترشيد الانفاق العام، **ولكن البنك اختار الترشيد عن طريق مزيد من خفض مخصصات الدعم بكل أنواعه وإطلاق قوى السوق في تحديد الأسعار، والتوسع في فرض ضريبة المبيعات لتشمل أكبر قاعدة ممكنة من السلع والخدمات.** وفرض رسوم مالية جديدة على السيارات بكل أنواعها، على أن تخصص عوائد تلك الرسوم لمشروعات البيئة. ويطالب بترشيد إستخدام المياه وبمزيد من الرسوم عليها.

ويضيف تقرير البنك المركزي في مقترحاته التي تعتبر السياسة الفعلية التي تنفذها الحكومة حاليا، **أن الدولة والجهاز المصرفي تدعمان اتجاه تحول القطاع المصرفي (البنوك) للقطاع الخاص**، بما يسمى الخصخصة، مطالبا كل بنك أن يدرس ذلك وهو ما بدأ تطبيقه من الآن فعلا.

ومن مقترحات البنك المركزي **إستمرار العمل بنظام السقوف الائتمانية لخفض القروض الممنوحة للقطاع العام، والقطاع الحكومي، بينما يرى البنك أنه ليس هناك مبرر أن يبقى** تطبيق تلك السقوف على القطاع الخاص.. وفعلا تم إلغاء العمل ب السقوف في عمليات الإقراض للقطاع الخاص.

تخلي الدولة عن قطاعات النقل

* *

٢٠٠ مليار جنيه حجم الدين المحلي والخارجي

* *

وتشمل قائمة المطالب والمقترحات منح تراخيص لشركات خاصة لإدارة الأوراق المالية في البورصة، خاصة مع طرح أسهم القطاع العام للبيع في سوق الأوراق المالية، مع ضرورة ربط سوق المال المصرية بالأسواق العالمية عن طريق السماسرة.

وإنشاء شركة استثمار إقليمية لتطوير النقل البري والبحري والجوي مما يعني تخلي الدولة عن قطاعات النقل والحد من دور الشركات الوطنية والمملوكة للدولة.

ويطالب البنك الحكومة بتقليص مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة والخاصة وعدم الاقتراض إلا لمشروعات البنية الأساسية، واختيار القروض الميسرة، والمساعدات بمنح خارجية في المقام الأول.

الديون ٢٠٠ مليار

في فصل الديون يوضح البنك المركزي عدة حقائق. فإسقاط الديون الغربية بنسبة ٥٠٪ مرهون بنجاح سياسة ما يسمى بالاصلاح الاقتصادي وفق البنود المتفق عليها مع صندوق النقد. فعملية إسقاط جانب من الديون – كما هو معروف- تتم على فترات منها ١٥٪ تم إسقاطها فعلا العام الماضي مع معظم الدول الدائنة أعضاء نادي باريس فيما عدا إيطاليا، ونسبة أخرى ١٥٪ سيتحدد موعد إسقاطها خلال العام الحالي ١٩٩٣ بعد مراجعة الصندوق مراحل الإصلاح، و٢٠٪ عام ١٩٩٤. ويوضح البنك المركزي أن **أمريكا وافقت على جدولة الديون المدنية دون إسقاط أي نسبة منها مكتفية بما تم من تنازل في الديون العسكرية.**

ويبلغ **إجمالي الدين العام الخارجي والمحلي أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه . ويصل حجم الدين المحلي حوالي ١٠٥٫١ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ١٩٩٢ بزيادة ٧٫٣ مليار جنيه عن العام الماضي.**

ويذكر أنه تم تسوية جانب من قروض هيئة السلع التموينية مما قلل من الزيادة مقارنة بزيادة العام الماضي البالغة ٢٢٫٢

مليار جنيه.

وجاء على رأس قائمة الدائنين المحليين للحكومة حاملى شهادات الاستثمار والصكوك وأذون الخزانة بواقع ١ر٦٩ مليار جنيه، منها ١ر١٧ مليار حصيلة بيع أذون الخزانة فقط. وبلغت قروض الحكومة من هيئتى التأمينات والمعاشات نحو ٤ر٣٣ مليار جنيه، وصندوق البريد ١ر١ مليار جنيه.

وعن أعباء هذه الديون المحلية يقول البنك المركزى أنها تصل لحوالى ٦ر١٠ مليار جنيه منها فوائد ٢ر٩ مليار والباقى أقساط.

أما إجمالى الدين العام الخارجى فقد بلغ بنهاية يونيو ١٩٩٢ حوالى ١ر٢٨ مليار دولار بزيادة مليار و١٠٠ مليون دولار عن العام الأسبق. ويشمل هذا الدين القروض الرسمية باتفاقيات ثنائية حكومية والديون المضمونة من الحكومة أو هيئاتها وبنوك القطاع العام. ولايتضمن هذا الاجمالى الديون العسكرية والديون الخاصة.

وتحتل القروض الثنائية ٥ر٥٦٪ من أجمالى هذه الديون وللمؤسسات الدولية ٨ر١٠٪ ومازالت أمريكا تحتل رأس قائمة الدول الدائنة لمصر بواقع ٧ر٢٣٪ وفرنسا ٩ر١٧٪، وألمانيا ٢ر١٣٪، واليابان ٤ر١١٪ والبنك الدولى ٧ر٣٪

وعن أعباء الديون الخارجية يقول التقرير أنها تبلغ خلال العام المنتهى ٦ر٢ مليار منها مليار دولار فوائد، و٦ر١ مليار دولار أقساط، وتمثل خدمة الدين نحو ٨ر٧١٪ من الصادرات السلعية البالغة العام الماضى ٦ر٣ مليار دولار..

أما عن نصيب الفرد الواحد من الدين العام المحلى والخارجى فارتفع إلى أكثر من ٣٦٣٠ جنيها، أى أن دين متوسط الأسرة لايقل عن ١٨ ألف جنيه بمعدل ٥ أفراد لعدد الأسرة.

وبمزيد من التفصيل فإن نصيب الفرد من الدين المحلى حوالى ٢٠٠٠ جنيه، أما نصيب الفرد من الدين الخارجى حوالى ٥١٠ دولار. وبزيادة عن العام الماضى ١٥٪.

معدل نمو ثابت

ويذكر تقرير البنك المركزى أن معدل نمو الناتج المحلى لم يتغير بين عامى ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٢/١٩٩١، وثبت عند ٥ر١٪. وأن معدل التضخم حسب الأرقام القياسية للأسعار الصادرة عن جهاز التعبئة العامه والإحصاء بلغ ٧ر٩٪ مقابل ٧ر٢٠٪.

«تعليق

هناك أرقام أخرى صادرة عن البنك الدولى وباحثين وهيئات بحثية مصرية تقول: إن معدل التضخم خلال العام الماضى لايقل عن ٢٢٪.»

ويقول التقرير أن استمرار تحرير سعر الفائدة و،استخدام أذون الخزانة فى تمويل العجز بالموازنة، وتطبيق السقوف الإئتمانية للقطاعات الحكومية والعامة كان وراء ترشيد استخدام الائتمان المصرفى ووجود فائض لدى البنوك غير مستخدم.. من جانب القطاع الخاص.. ويلاحظ أن تلك العوامل كلها غير إنتاجيه.

وقد تراجعت القروض بنحو ٦ر٢ مليار جنيه لتبلغ ٢ر٥٨ مليار والسبب وراء ذلك كمايقول البنك المركزى فى تقريره نتيجة الركود فى الاقتصاد، وارتفاع سعر الفائدة والاتجاه إلى أذون الخزانة كأداة إدخار.

وحققت البنوك العامه الكبرى النسبة الأكبر فى إجمالى الودائع البنكية التى بلغت ٢ر١١٠ مليار جنيه، يمثل نصيب البنوك الكبرى منها ٤ر٧٢٪ بنسبة ٧ر٦٥٪ محققة زيادة ٥ر١٦ مليار. بينما حققت بنوك الاستثمار والأعمال تراجعا فى الودائع بها بواقع ٧٦٠ مليون جنيه.

ولوحظ أن ودائع قطاع الأعمال الخاص تراجعت بشكل ملحوظ بينما ظل القطاع العائلى هو الممول الرئيسى للودائع بالبنوك.

وفى نفس الوقت الذى إرتفعت فيه أصول البنوك التجارية العامة والمشتركة، حدث تراجع فى أصول مجموعة بنوك الاستثمار والأعمال بشكل واضح بل إن الايداعات بتلك البنوك سواء الخارجية أو الداخلية تراجعت، وأيضا انخفض حجم الإقبال عليها للاقتراض.

والتفسير لذلك أن هناك ثقة أكثر فى البنوك الوطنية أكثر من بنوك الاستثمار وفروع البنوك المصرية، خاصة بعد حادث بنك الاعتماد والتجارة، وبنك التجاريين ومن قبلهما ماكان يسمى ببنك الأهرام.

واتضح أن البنوك الكبرى كانت المشتركة الرئيسية لأذون الخزانة البالغة ١ر١٧ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ١٩٩٢.

انخفاض الصادرات

ويكشف ميزان المدفوعات عن أن الواردات بلغت العام المالى الماضى ١٠ مليار- و٢٩٩ مليون دولار، بينما حققت الصادرات ٣ مليار و٦٤١ مليون جنيه، وكانت صادرات البترول هى الممول الرئيسى بواقع ٧ر١ مليار دولار. وبلغ العجز بين الواردات والصادرات ٦ مليار و٦٥٨ مليون دولار. وكشف التقرير عن أن حجم الصادرات السلعية لم يتعد ٣ر١٧٣ مليون دولاره وأرجع ذلك بسبب الركود العالمى، والتكتلات التجارية العالمية، وصعوبة التصدير للدول الشرقية، وتقلص صادرات القطن الذى كان يمثل جانبا هاما فى الصادرات، والمنافسة الشديدة فى ظل تدنى الجودة للصادرات الصناعية والغذائية

ويعود التقرير فيقول أنه رغم هذا العجز فقد يمكن تغطيته وتحقيق فائض ٥ مليار دولار، وذلك بسبب إرتفاع حجم التحويلات للعاملين بالخارج إلى ٥ مليار و٧٧١ مليون دولار وتحويلات أخرى مليار- و٨١ مليون دولار. وتحقيق عائد من الميزان التجارى تمثل فى عائد قناة السويس بواقع ٩ر١ مليار دولار- والسياحة بنحو ٨ر١ مليار دولار وغير ذلك محققا عائدا إجماليا ٤ مليار و٧٧٢ مليون دولار.

ويكشف التقرير عن أن حجم نفقات سفر البعثات والعلاج والتعليم بالخارج بلغ ٤ر١١٤ مليون دولار ، ولم يتم تصنيف تلك النفقات.

ويقول التقرير أن البنك المركزى تدخل خلال العام المالى الماضى لشراء ٧ر٤ مليار دولار من البنوك المحلية وهيئة البترول بهدف الحفاظ على أسعار الصرف. وتمكن البنك المركزى من تحقيق احتياطى من النقد الأجنبى بلغ ٥ر١٠ مليار دولار.

وكشف عن أن هناك تراجعا فى المنح الخارجية النقدية إلى ٣٤٤ بإنخفاض ١ر٢٨٩ مليون، وتراجع فى المنح السلعية الى ٧٣٧ مليون دولار بإنخفاض ٨ر١١٦ مليون. ويتوقع البنك مزيدا -من الانخفاض خلال السنوات القادمة مع اتجاه الدول المانحة إلى الدول الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

أصلا، وبالتالى

القرار ٣٥٥ بين الدقيق الفاخر والوزارة المفتخرة

عريان نصيف

فجأة وعلى طريقة الفرمانات العثمانية -أصدر الدكتور جلال أبو الذهب وزير التموين، القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٢.

ويتضمن هذا القرار /الفرمان، أمرين خطيرين فى آن واحد:

* إباحة استيراد وتداول الدقيق الفاخر.
* حظر إنتاج هذا الدقيق، على المطاحن المحلية.

*** مبررات د. أبو الذهب:**

حاول د. أبو الذهب أن يبرر إصداره لهذا القرار، وإصراره عليه، بما يلى:

١- تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وقد سهى على السيد وزير التموين، فى زحمة اهتمامه بالدفاع عن قراره، أن الدقيق الفاخر غير مدعوم أصلا، وبالتالى فهو لايحمل ميزان المدفوعات أى أعباء، وقام سيادته برفعها!.

٢- تخفيض سعر الدقيق الفاخر: وإذا لم يكن سيادته قد درس الموضوع اقتصاديا قبل اصداره للقرار حتى يتوقع عدم صحة هذا المبرر، فما رأيه فى أنه بعد صدور القرار بأيام -ومن خلال صفقة استيرادية واحدة- قد ارتفع سعر طن الدقيق الفاخر من ٨٠٠ جنيه إلى مابين ٩٢٠، ٩٣٥ جنيها للطن؟!.

٣- عدم استخدام الجماهير الشعبية للدقيق الفاخر حيث يصنع منه «الجاتوه والحلوى» لأبناء الذوات، الذين لايعبأ د. أبو الذهب بمشاكلهم، بصفته وزيرا شعبيا!! ولقد حاول السيد الوزير -تحت هذه الحجة وفى غمرة حماسه لغذاء «الغلابة» فقط!- أن ينسينا أن هذا الدقيق يصنع منه أيضا المكرونة، والخبز الفينو وأنواع البسكويت الرخيصة، التى كثيرا مانستخدمها -نحن الفقراء- فى غذائنا وغذاء أطفالنا!!

*** النتائج الحقيقية لهذا القرار:**

أولا: إغلاق ٦٢ مطحن سلندر، تكلفت حوالى ٢ مليار جنيه لإنتاج هذا النوع من الدقيق، وتشرد ١٥ ألف عامل يعولون أسرهم من عملهم بهذه المطاحن.

ثانيا- ارتفاع أسعار الدقيق الفاخر، بمايترتب على ذلك ليس فقط من ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية الشعبية كالخبز الفينو والمكرونة، ولكن أيضا ارتفاع أسعار باقى أنواع الدقيق بما سيؤثر على سعر رغيف الخبز الشعبى.

ثالثا- ارتفاع أسعار العلف، حيث إن هذه المطاحن توفر حوالى نصف مليون طن من «الردة» سنويا، وبالتالى ارتفاع أسعار اللحوم.

د. يوسف والى

الوزير مصر على القرار

* بالرغم من أن مجلس الشعب ممثلا من ثلاث نواب، هم السادة/ هيرماس رضوان، ابراهيم النمكى، عبد المنعم العليمى، الذين هاجموا القرار موضحين كافة الآثار السلبية المترتبة عليه- لم يقبل هذا القرار.

* وبالرغم من أن العديد من كبار المسئولين المتخصصين يرفضون هذا القرار ويتخوفون من نتائجه:

- فالسيد/ **عبد المنعم حسين** رئيس شعبة أصحاب المخابز بالغرفة التجارية يشك فى قدرة القطاع الخاص علي توفير احتياجات البلاد من الدقيق الفاخر، مؤكدا توصيات أعضاء الشعبة بضرورة التعاقد مع الحكومة فى توريد هذا الدقيق للمخابز.
- والسيد/ **فرج وهبه**- وكيل الشعبة-: يقرر أنه يتوقع أن يتحكم المستوردون- بعد تنفيذ هذا القرار- فى أسعار الدقيق.
- والدكتور **أحمد عبد الغفار**- رئيس الشركة القابضة للمطاحن يرى أن هذا القرار سيؤدى إلي توقف العمل بالمطاحن، وإلى خسارة كبيرة للاقتصاد القومى.
- وكل من **د. فوزى حلمى**، وكيل وزارة التموين السابق، **د. أحمد خورشيد**- مدير معهد تكنولوجيا الأغذية، يريان أنه ليس هناك أي مبرر اقتصادى واضح لمنع الإنتاج المحلى للدقيق الفاخر.

.. بالرغم من كل ذلك.

.. فإن د. أبو الذهب، يصر علي صحة قراره وأهمية تنفيذه لصالح الوطن والشعب! متنازلا عن تطبيقه الفورى -بعد أن تم ذلك فعلا- لعدة شهور حتى الانتهاء من توزيع الدقيق المطحون محليا.

ويبقى لنا سؤال:

الأول: إذا كانت هذه هى نتائج القرار- الواقعة والمتوقعة- وهذا ما أثاره أعضاء مجلس الشعب، وأصحاب المخابز، وقيادات التموين والمطاحن، وأساتذة الاقتصاد والأغذية.. فلمصلحة من إذن يصر د. أبو الذهب على قراره؟!.

الثانى: حتى متي- ولمصلحة من- يستمر اعتمادنا على الخارج فى «لقمة خبزنا»، بكل مايعنيه ذلك من إهدار لاقتصادنا الوطنى ومن مخاطر على قرارنا السياسى.. بالرغم مما سبق لنا- وللكثيرين- من تأكيده بخصوص توافر كافة الإمكانات البشرية والمائية والعلمية لزراعة ملايين الأفدنة من الأراضى الجديدة بالقمح؟!.

النائب المفصول بالثلاثة

حسن بدوى

لأول مرة منذ نشأة الاتحاد العام لنقابات العمال قبل ٣٥ عاما، تصدر منظمة نقابية قرارا بفصل عضو بها وهو نائب فى مجلس الشعب عن الحزب الحاكم..

النائب النقابى المفصول هو «ابراهيم **عبد الفتاح**» أمين الحزب الوطنى بروض الفرج والآمين العام المساعد لاتحاد نقابات العمال ورئيس رابطة مشرفى القطارات.

ولم يكن قرار الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال السكك الحديدية فى اجتماعها يوم ١٧ ديسمبر الماضى بفصل نائب الحزب الوطنى من عضويتها النقابية، وبالتالى إقالته من رئاسة اللجنة النقابية رقم ٤ للعاملين بالحركة والنقل ومن تمثيل النقابة العامة فى مجلسى إدارة الاتحاد العام هو القرار الأول من نوعه بالنسبة لهذا النقابى.

فقد سبق أن فصلته الجمعية العمومية مرتين لارتكابة مخالفات مالية ونقابية..

الأولى فى ٥ مايو ١٩٧٨ لارتكابة مخالفات مالية وسوء تصرفه فى أكثر من ٢٠ ألف جنيه من أموال النقابة العامة خلال رئاسته لها، والتى استبعد من رئاستها فى ١٠ يونية ١٩٧٧ قبل فصله بعام. وكان سبب استبعاده من رئاسة النقابة العامة أنه لم يعرض مشروع قانون العاملين (الذى صدر فيما بعد فى عام ١٩٧٨) على مجلس إدارتها واللجان النقابية التابعة لها لمناقشته قبل إقراره، الأمر الذى اعتبره مجلس إدارة النقابة العامة «منتهى الاستهتار بمصالح العاملين وحياتهم فيما يمس لقمة عيشهم وحياة أسرهم، ولإهماله مصالح العاملين أعضاء النقابة، وعدم متابعة قرارات وزير النقل مما أدى لضياع مصالح العاملين بشأن بدل طبيعة العمل وزيادة الحد الأقصى لمكافأة الانتاج وترقية مساعدى الصناع، بالإضافة لعدم متابعة مشاكل العاملين اليومية وعدم تواجده بالنقابة العامة فى أغلب الأوقات رغم تفرغه. وعدم التزامه بقرارات مجلس النقابة».

وكان قرار فصله فى مايو ١٩٧٨ هو أول سابقة من نوعها أيضا فى تاريخ الاتحاد العام يتم فيها فصل عضو بمجلس ادارته، فقد كان ابراهيم عبد الفتاح وقتها يشغل موقع سكرتير الاتحادات المحلية بالاتحاد العام.

وقد أيدت محكمة استئناف القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٨ قرار فصله من العضوية النقابية عندما طعن فى قرار الفصل.. وجاء فى حيثيات الحكم «أن الجمعية العمومية للمنظمة النقابية هى السلطة العليا للنقابة وقراراتها واجبة النفاذ، ولا يعقب على قراراتها».

المرة الثانية... وبعد عودته لعضوية النقابة فى بداية الثمانينات.. فقد استمرت مخالفاته المالية والنقابية مما دفع مجلس ادارة النقابة العامة لإيقافه عن النشاط النقابى وصدقت الجمعية العمومية على هذا القرار.

يذكر أن ابراهيم عبد الفتاح ومحمود عطيتو رئيس النقابة العامة السابق كانا من أبرز المهاجمين لإضراب سائقى السكك الحديدية عام ١٩٨٦.

الأزمة مستمرة

قرار الفصل الثالث الصادر فى ١٧ ديسمبر الماضى أثار أزمة فى كواليس الاتحاد والنقابة العامة ووزارة العمل تعود بداياتها إلى مايو الماضى.

وكادت هذه الأزمة تؤدى لانسحاب النقابة العامة من الجمعية العمومية لاتحاد نقابات العمال التى عقدت يومى ٣٠ و٣١ ديسمبر الماضى، وبالفعل أعادت النقابة للاتحاد بطاقات دعوة مندوبيها لحضور الجمعية العمومية قبل أسبوع من عقدها، وأشارت فى خطابها الى أمين عام الاتحاد برفضها المشاركة فى الجمعية العمومية «للموقف المتحيز والذى لايتفق مع القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتجاهله قرارات الجمعية العمومية للنقابة العامة فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ صاحبة الحق فى اتخاذ ماتراه بشأن أعضائها الذين يرتكبون مخالفات جسيمة لأحكام القانون أو لائحة النظام الأساسى أو المالى أو ميثاق الشرف الأخلاقى...»

أضاف خطاب النقابة «اننا نتمسك

بقراراتنا حيث أننا عضو كامل الأهلية القانونية فى اتحاد يجمع النقابات العامة، ولاسلطان له على هذه النقابات فيما تتخذه من قرارات تصدر عنها طبقا للقانون».

وأعلنت النقابة أنها ستدعو جمعيتها العمومية غير العادية للانعقاد لعرض موقف الاتحاد من قراراتها السابقة.

وعلى الفور بدأت الاتصالات التليفونية بين وزير العمل ورئيس الاتحاد وأمينه العام والنقابة العامة، وعقد لقاء مشترك بين الأطراف الثلاثة، تم الاتفاق فيه على تراجع النقابة العامة عن الانسحاب من الجمعية العمومية على أن يتم اتخاذ قرار فى بداية يناير ١٩٩٣ على ضوء قرارات الجمعية العمومية لنقابة السكك الحديدية وهو مالم يتم تنفيذه حتى إعداد هذا الموضوع للطبع.

مخالفات مالية

فى ٢٠ مايو الماضى قرر مجلس إدارة النقابة العامة لعمال السكك الحديدية سحب عضوية **ابراهيم عبد الفتاح** من مجلس ادارة الاتحاد، وإحلال **صابر أحمد حسين** رئيس النقابة العامة، بدلا منه لحين عرض الأمر على الجمعية العمومية للاتحاد، بسبب المخالفات المالية والنقابية له، وأرفقت النقابة مستندات بهذه المخالفات فى خطابها للاتحاد المتضمن هذا القرار.

شكل الاتحاد لجنة للتحقيق فى الموضوع برئاسة أمينه العام **محمد مرسى**- وتوالت الشهور دون أى تقدم فى التحقيق. فقامت النقابة العامة باتخاذ اجراءاتها القانونية.

استدعت النقابة العامة ابراهيم عبد الفتاح بخطاب كتابى يوم ١٧ سبتمبر الماضى للتحقيق معه فى المخالفات المنسوبة اليه، فلم يحضر فى الموعد المقرر للتحقيق. يوم ٢٤ سبتمبر، وتم تحرير محضر واثبات حالة فى وجود أعضاء لجنة التحقيق مجتمعين.

بينما حضر للتحقيق أمين صندوق اللجنة النقابية رقم ٤ (السابق) **مجاهد حافظ**، فى الموعد المحدد له يوم ٢٧ سبتمبر الماضى.

أقر أمين الصندوق بأنه تم صرف ثلاثة شيكات مجموعها ٢٧١٥ جنيها تحت دعوى مصاريف انتخابية بتواريخ ٨ و٢٨ ديسمبر ١٩٩١ و٢ فبراير ١٩٩٢، وأن **ابراهيم عبد الفتاح** رئيس اللجنة النقابة (السابق) تسلم هذه المبالغ بالإضافة إلى ١٩٥ جنيها قيمة سجاير ومشروبات مثلجة، وأكد تفتيش

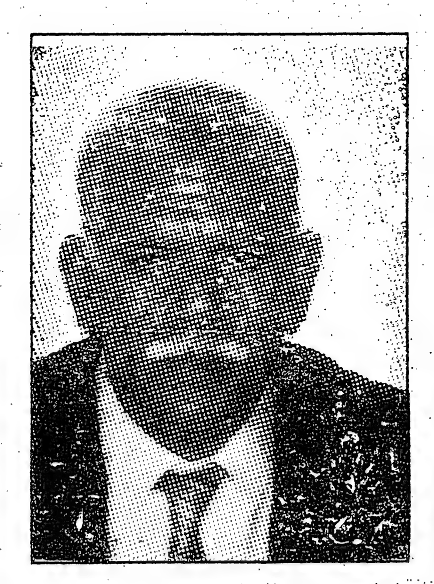

ابراهيم عبد الفتاح

جهاز المحاسبات عدم وجود مستندات صرف لدى النقابة مقابل هذه الشيكات رغم إخطار **ابراهيم عبد الفتاح** لأمين الصندوق بأنه سيقدم المستندات وأنه المسئول عن صرف هذه المبالغ بصفته رئيس النقابة (وقتها). ويذكر أن الانتخابات النقابية أجريت فى أكتوبر ١٩٩١.

وأقر أمين الصندوق بأن الشيك الذى قدمته النقابة العامة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لدعم اللجنة النقابية لحساب إصلاح مقرها لم يستعمل فى الغرض المخصص له، **وأن ابراهيم عبد الفتاح أخطره أيضا بأن هذا المبلغ استعواض لمصاريف الانتخابات النقابية لدورة ٩١-١٩٩٥. وأنه عضو المنظمة الأعلى من النقابة العامة (أى الاتحاد العام) وأنه عضو بمجلس الشعب ويتمتع بالحصانة، وأنه بالتليفون يمكن أن ينهى أى شئ دون أى مسئولية على اللجنة.**

وتم صرف شيك بمبلغ ٢٥٠ جنيها لإبراهيم عبد الفتاح قيمة سمسرة عن مصيف لم يتم تأجيره، جاء ذلك أيضا فى أقوال أمين الصندوق السابق مجاهد حافظ.

وبناء على تحقيق النقابة العامة ومالديها من مستندات أخرى تم عرض الموضوع على الجمعية العمومية التى قررت فصل ابراهيم عبد الفتاح من عضوية النقابة.

المستندات الأخرى تضمنت.

* حصول ابراهيم عبد الفتاح على شيك بمبلغ ٨٢٣٦ جنيها قيمة أربعة تذاكر طيران للوفد المسافر إلى ليبيا فى بداية ١٩٩٢ وتعهده بسداد هذا المبلغ بعد عودته من ليبيا وحصوله عليه. ولم يقم بسداد هذا المبلغ.

* وحصل على قيمة تذكرة العودة بعد استردادها من شركة مصر للطيران، ولم يسددها إلابعد إثارة الموضوع أمام الاتحاد العام، والغريب أنه رد مبلغا يقل عن زملائه الآخرين، فقد سدد وبعد ثلاثة شهور مبلغ ٦٦٠ جنيها، بينما سدد كل من أعضاء الوفد الآخرين ٨٢٢ جنيها.

* وإثر تفتيش جهاز المحاسبات تبين أن ثمن التذاكر ٧٣٣٠ جنيها بينما المبلغ الذى استلمه ٨٢٣٦ جنيها بفارق ٩٠٦ جنيها لم يقم بردها حتى الآن.

الاتحاد والنقابة

وحتى الآن مازال الاتحاد العام يؤجل اتخاذ قرار بشأن مطالب وقرارات الجمعية العمومية للنقابة العامة، بدعوى أن الأمر أحالته النقابة العامة للاتحاد فى مايو الماضى، وأن هناك لجنة تتولى التحقيق وكان ينبغى على النقابة العامة انتظار قرار الاتحاد.

بينما تصر النقابة العامة على سلامة موقفها وقانونية قراراتها، وأنها صاحبة الحق الوحيد من خلال جمعيتها العمومية فى اتخاذ أى قرارات بشأن أعضائها طبقا للقانون، خاصة وأن الاتحاد العام هو اتحادا للنقابات، ولا سلطان له عليها وليس اتحادا للعمال.. فالعضوية النقابية عضوية للنقابة العامة وليست للاتحاد، كما أن عضو مجلس ادارة الاتحاد يوجد بهذا الموقع بصفته ممثلا للنقابة العامة التى تملك حق استبعاده من هذا الموقع اذا ارتكب مخالفات قانونية أو نقابية.

هذه الأزمة التى مازالت - حتى مثول هذا العدد للطبع- مستمرة تثير عدة تساؤلات أهمها..

* **هل كان الأمر يتعثر ويستمر طوال هذه الشهور لو كان النقابى المتهم ليس عضوا بمجلس الشعب وعن الحزب الحاكم؟**

* **وهل كانت وزارة العمل- التى نرفض تدخلها من حيث المبدأ فى العمل النقابى- ستتخذ نفس موقفها لو كان النقابى غير مقبول من طرفها لأسباب تتعلق بخلاف سياسى أو انتماء حزبى أو تمسك بالاستقلالية النقابية؟**

العراق

عمال عراقيون خارج المنشأة التى قصفها الامريكيون وقالوا انها جزء من البرنامج النووى العراقى!

العدوان الأمريكى

يكشف الشرعية الدولية على طريقة واشنطون

فى الذكرى الثانية لحرب تدمير العراق-والتى أطلق عليها حرب تحرير الكويت-تعرض شعب العراق لعدوان أمريكى عسكرى جديد شاركت فيه بصورة مباشرة بريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية.

بدأ العدوان يوم ١٣ يناير بقصف جوى «أمريكى-بريطانى فرنسى» ،ثم هجوم أمريكى بصواريخ كروز يوم ١٧ يناير .ونصف جوى أمريكى بالقنابل العنقودية يوم ١٩ يناير ١٩٩٣.

وتعود هذه المواجهة إلى قرار عراقى بممارسة بعض مظاهر السيادة فى المنطقة المحظورة جنوب خط العرض ٣٢ .فقد دفعت الحكومة العراقية ببعض طائراتها الحربية للطيران فوق المنطقة المحظورة .وحركت بعض دفاعاتها الجوية (صواريخ سام٢ سام٣) إلى مواقع فى محاذاة خطى عرض ٣٢ فى الجنوب و٣٦ فى الشمال .وفى يوم ٢٧ ديسمبر أسقطت طائرات أمريكية طائرة ميج عراقية عبرت أجواء المنطقة جنوب خط ٣٢ .وطالبت الولايات المتحدة ودول التحالف الغربى السلطات العراقية بضرورة سحب هذه الصواريخ ،وعدم تكرار «إختراق» الطيران العراقى للمنطقة المحظورة ،ثم وجهت إنذاراً أخيراً يوم الأربعاء ٦ يناير بضرورة تنفيذ السحب خلال ٤٨ ساعة ومنع تحليق أى طائرات مدنية أو عسكرية ذات أجنحة ثابتة أو متحركة جنوب خط العرض ٣٢ .مذكرة بما سبق أن أبلغه الحلفاء للعراق فى ٢٦ أغسطس الماضى بعد إقامة المنطقة المحظورة، وهو أن «أى تهديد لعمليات الحلفاء فوق جنوب العراق لن يحتمل .وعلى العراق أن يدرك تماما أن قوات الحلفاء ستستخدم القوة المناسبة ردا على أي مؤشر لنيات عدوانية.

وأعلن العراق رفضه لهذا الإنذار الذى وجهته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا ،وقال **طارق عزيز** أن ما من شىء يمنع العراق من نشر أسلحة دفاعية مضادة للطيران على كافة الأراضى العراقية ،وأن العراق يرفض الاعتراف بوجود هذه المنطقة التى يقول الحلفاء أنها أقيمت لحماية السكان الشيعة مشيرا إلى أن منطقتى حظر تحليق الطائرات العراقية شمال خط ٣٦ فى الشمال وجنوب خط ٣٢ فى الجنوب ،أعلنتها الولايات المحدة وبريطانيا وفرنسا ولايوجد قرار دولى ينص على إقامتها ،ويؤكد هذا المنطق تصريح «جوسيلز» الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة «**الدكتور بطرس غالى**» الذى قال تعليقا على الإنذار الغربى أن منطقة الحظر الجوى التى فرضت على العراق وإجراءات الرد المحتملة فى حالة عدم احترام هذه المنطقة «ليست محددة بوضوح فى قرار مجلس الأمن» وأضاف أن القرار ٦٨٨ الذي صدر فى أبريل ١٩٩١ والذى أشارت إليه الولايات المتحدة كمبرر للرد العسكرى على العراق «لم يكن مستندا» إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح باللجوء إلى القوة لفرض احترام القرارات الدولية .وأن هذا القرار الذى ندد بقمع المدنيين العراقيين «كان يعبر عن رد فعل إنسانى على الوضع» .**وأن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة التى وجهت «ماوصفته الصحافة بأنه إنذار» وتبنى موقفها على مايبدو على تفسيرها الخاص القرار ٦٨٨».**

تصعيد عراقي

وفي نطاق هذه المواجهة، اتخذت الحكومة العراقية خطوة إضافية، اعتبرها الغرب تصعيدا متعمدا من صدام حسين.فأبلغت الأمم المتحدة قرارها بمنع طائرات المنظمة الدولية بما فيها التي يفترض أن تنقل المفتشين المسؤولين عن إزالة أسلحة الدمار الشامل من الهبوط في العراق،واقترحت الحكومة العراقية على اللجنة الخاصة في بغداد وبعثة مراقبة الحدود «استنجار الطائرات العراقية» «واستخدام الطريق البرى أسوة بالمسؤولين والمواطنين العراقيين»، وفي مرحلة تالية أبلغ العراق لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية،أنه مستعد لقبول الرحلات الجوية للبعثة إلى العراق وسيضمن سلامتها إذا جاءت من جهة الغرب (الأردن) وتجنبت بذلك التحليق فوق منطقتي الحظر اللتين تفر منهما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (في الشمال منذ أبريل ١٩٩١-وفي الجنوب منذ أغسطس ١٩٩٢).وقالت وزارة الخارجية العراقية: إن التزامات العراق في شأن تأمين أمن وسلامة أفراد اللجنة تم الاتفاق عليه قبل فرض منطقة حظر الطيران جنوب خط ٣٢-وقبل العدوان العسكري المسلح.

واعتبر رئيس اللجنة الخاصة السفير «رالف أكيوس» المذكرة العراقية رفضا لبرنامج رحلات اللجنة،وقال: أن هذا الرفض سيجعل الإجراء (العسكري) المباشر ضده شرعيا.**وأثارت رسالة «أكيوس» ردود فعل مختلفة ،واعتبرت «تنحيا مؤقتا» يعطى الولايات المتحدة فرصة شن هجوم عسكري على العراق.**

وقدمت العراق حلا ثالثا يسمح بموجبه لطائرات الأمم المتحدة بالتوجه إلي العراق من الجنوب شرط أن تتوقف طائرات التحالف عن التحليق فوقه أثناء رحلات الطائرات الدولية.ورفض هذه الاقتراح أيضا.

وواكب ذلك كله تصعيد عراقي تمثل في تسلل عراقيين عبر الحدود مع الكويت قاموا بتفكيك ونقل أسلحة عراقية وصواريخ «سيلكوورم» كانت موضوعة تحت حراسة مراقبين من الأمم المتحدة إلى الأراضي العراقية،وتكررت هذه المحاولات ثلاث مرات استهدفت تفكيك مخازن للعتاد كانت جزءا من قاعدة أم قصر البحرية العراقية والتى انتقلت للكويت طبقا للتخطيط الجديد للحدود.

العدوان

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية (وفرنسا وبريطانيا) من كل هذا لتشن عدوانها العسكري في الساعة السادسة وخمس عشرة دقيقة من مساء الأربعاء ١٣ يناير (بتوقيت جرينتش).وشارك في العدوان ١١٢ طائرة استهدفت تدمير ٨مواقع صواريخ سام٢ وسام ٦ ،وهي الصواريخ التي شكك **ريتشارد تشيني** وزير الدفاع الأمريكي في مدى قدرتها على مواجهة الطيران الأمريكي والحليف فوق العراق وقال «إن هذه الصواريخ تشكل خطرا على الطائرات العراقية أكثر مما تشكل خطرا على طائراتنا» وطبقا للبيانات الأمريكية فقد إنطلقت الطائرات الأمريكية المقاتلة من حاملة الطائرات «كيتى هوك» في الخليج ومن قواعد في المملكة العربية السعودية ورافقتها ٦طائرات فرنسية **(ميراج ٢٠٠٠)** أقلعت من القاعدة الجوية في الظهران بالسعودية،وطائرات «**تورنادو**» البريطانية.

وقادت هذه الطائرات طائرات الشبح «**ستيلث**» المقاتلة،وألقيت خلالها قنابل موجهة بالليزر زنة الواحدة منها ١٠٠٠ كيلو جرام،وصواريخ من طراز «هارم» المضادة للرادار،وقدرت المصادر العسكرية الأمريكية أن الطائرات ألقت نحو ٢٠٠ طن من القنابل،وأعلن الجنرال «**سكوكروفت**» أن الغارات حققت أهدافها في حدود النصف (أصابت ٤مواقع من٨).وقال «**بيت وليامز**» الناطق باسم وزارة الدفاع **إن الطائرات الحليفة لم تدمر الأهداف الثمانية وأصابت خطأ مبنى غير عسكري بالقرب من البصرة.**

صدام حسين

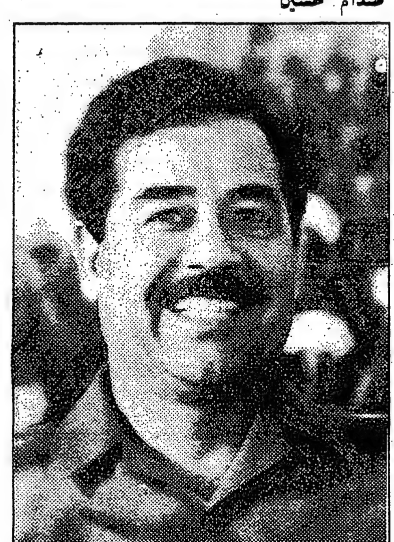

وأعلن العراق أن الغارة الجوية على جنوب العراق أسفرت عن مقتل ١٩شخصا وإصابة ١٥ آخرين.

وأكد **مارلين فيتزووتر** أن العملية حققت أهدافها وأن التحالف سيكون مستعدا لشن عمليات جديدة حفاظا على أمن قواته،وأكد أن الولايات المتحدة أرسلت كتيبة من ١٥٠٠ جندي إلى الكويت لضمان حدودها بعد تكرار أعمال الخرق العراقية.

دقة في إصابة الهدف!

وفي يوم ١٧يناير صعدت الولايات المتحدة الأمريكية-منفردة هذه المرة- من عدوانها على العراق،فأطلقت من سفن أمريكية في الخليج والبحر الأحمر نحو ٤٠ صاروخ **كروز** من طراز «**توماهوك**» استهدفت طبقا للمصادر الأمريكية منشأة عراقية في الزعفرانة تبعد ٥٠ ميلا إلى الجنوب من بغداد،ادعت الحكومة الأمريكية أنها منشأة نووية.كما أسقط الأمريكيون طائرة «ميج ٢٩ عراقية» ودمروا موقعا للدفاع الجوى شمال خط العرض ٣٦،وشنت الطائرات الأمريكية في اليوم التالي سلسلة من الغارات على أهداف في شمال العراق وجنوبه منطلقة من قاعدة «بخيرليك» التركية وقواعد أخرى.

وفسرت الدوائر الأمريكية هذا التصعيد خاصة استخدام صواريخ «توماهوك» بأنه يهدف إلى ثلاثة أغراض رئيسية.

١- ضمان الحد الأقصى الممكن من الدقة في إصابة الأهداف.

٢- تلافي وقوع أية خسائر في صفوف القوات المتحالفة.

٣- توجيه رسالة سياسية إلى الرئيس صدام حسين فحواها أن التحالف على استعداد،في حالة ما إذا دعت الحاجة إلى نقل المواجهة من إطارها «التكتيكي» المحدود عسكريا وجغرافيا،إلى إطار استراتيجي أوسع وأشمل نطاقا.

الطريف والمؤسف في آن واحد أن هذه الدقة المقول بها لم تمنع صواريخ كروز من إصابة فندق «**الرشيد**» في قلب بغداد-على بعد ٥٠كيلو متر من الهدف-وهو فندق يستخدمه مندوبو الصحافة العالمية،وكان قد عقد فيه «**المؤتمر الشعبي الإسلامي**» لدعم العراق.وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل

امرأتين من بينهم عاملة فى فندق الرشيد ،وإصابة ٣٠ شخصا بجروح من بينهم ١١ من المشاركين فى المؤتمر كما دمرت الصواريخ منزلين في حى الكرادة السكنى فى بغداد.

وفى يوم ١٩ يناير قصفت الطائرات قواعد الصواريخ ومحطة رادار بشمال العراق،كما أطلقت قنابل عنقودية ردا على إطلاق العراق نيران مدفعيته ضد طائرات قوات التحالف.

وقررت الولايات المتحدة إمداد الكويت ببطاريات باتريوت المضادة للصواريخ!

وأعلنت العراق بعد ذلك رسميا وقف إطلاق النار من جانب واحد فى المناطق المحظورة فى الشمال والجنوب،يبدأ سريانه في الساعة الثامنة صباح يوم ٢٠ يناير،إذا وافقت دول التحالف على ذلك،كما أعلن استجابته لمطلب دول التحالف بالموافقة على وصول طائرات مفتشى الأمم المتحدة إعتبارا من يوم ٢٠ من البحرين بدلا من الأردن،وتعهد بضمان أمن وسلامة الطائرات الدولية والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة..

بهذا القبول العراقى بالشروط الأمريكية تنتهى هذه الجولة من المواجهة،تاركة خلفها سؤالا مزدوجا..

لماذا لجأ صدام لتصعيد المواجهة فى هذا الموقف ،وماهى أهدافه؟

ولماذا ردت واشنطن وحلفاؤها بهذا العدوان العسكرى غير المبرر؟

أسباب صدام

يفسر«روبرت جيتس» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) تحرك صدام فى هذه الفترة بثلاثة أسباب مترابطة:

- تدهور الوضع الداخلى خلال الأشهر الستة الماضية بعد إعدام رجال الأعمال العراقيين (المتهمين بالمتاجرة فى أقوات الشعب)وبالتالى محاولة تحويل أنظار العراقيين عن صعوباتهم.

- إزدياد الضغوط على صدام من جانب جماعته (التكريتيين)وآخرين لكى يقف في وجه الأمم المتحدة والولايات المتحدة ويظهر استقلاليته وقيادته.

- شعوره بأن هناك فرصة للتخفيف من صلابة القرارات الدولية خلال المرحلة الانتقالية الأمريكية.

بينما يرى باحث عربى أن التحرك العراقى يشكل صرخة احتجاج من نظام الحكم

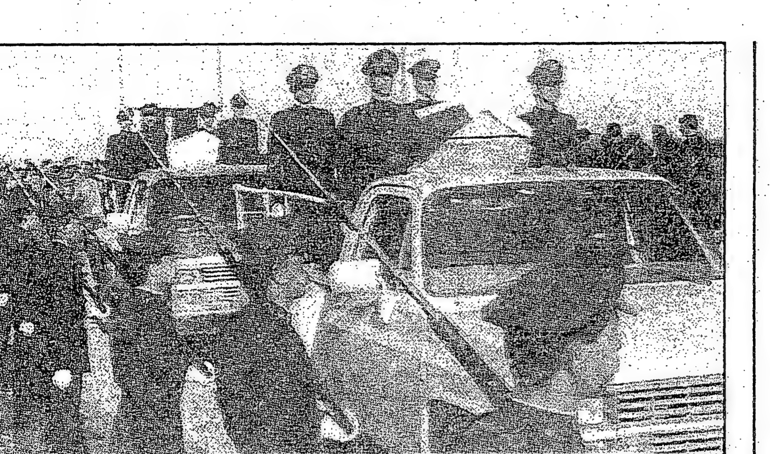

جنود عراقيون خلال تشييع جنازة امرأتين قتلتا فى فندق الرشيد بصاروخ العدوان الامريكى

العراقى على استمرار إجراءات الحظر الاقتصادى والتجارى المفروض على العراق،وتذمرا وضيقا شديدا بمنطقتى الحظر المفروضتين على الطيران الحربى العراقى وسيفا مسلطا يهدد تقسيم العراق إلى كيانات ثلاثة على الأقل.

وهناك رأى ثالث يرى أن صدام اختار وقتا مناسبا ليضع أمريكا -والأمم المتحدة- فى قفص الاتهام وللضغط من أجل التفاوض.«فمن جهة يتخبط مجلس الأمن في صياغة الرد المناسب على العدوان الغربى فى البوسنة والهرسك،ويتردد في تطبيق قرارات سبق اتخاذها ومن جهة ثانية تضغط قضية المبعدين الفلسطينيين على الهيئة الدولية وتضعها أمام مسئوليات لم تنجح سابقا في تحملها..»

وقد كان رد الفعل للعدوان الأمريكى علي المستوى الشعبى العربى،وعلى المستوى الرسمى فى أغلب الدول العربية ساحقا،أظهر النظام الدولى الجديد والشرعية الدولية عاريين أمام الرأى العام،فإذا بهذه السفارات مجرد غطاء لعدوان أمريكى متكرر ضد الأمة العربية وإنحياز واضح إلى جانب إسرائيل.

فالجامعة العربية أعلنت علي لسان أمينها العام رفضها لمبدأ استخدام القوة في حل المنازعات،وطالب المجتمع الدولى أن لا يكيل بمكيالين قرارات الشرعية الدولية التى شاركت فى التحالف المعادى للعراق لم تملك إلا الاعتراض بما فى ذلك سوريا والصحافة الحكومية المصرية،بل إن صحفا خليجية عبرت عن نفس المعنى :فكتب رئيس تحرير صحيفة **أخبار الخليج البحرانية** يقول:«قرارات مجلس الأمن ضد العراق لاتزال تنفذ بدقة عجيبة،وما نفذ حتى الآن تجاوز هذه القرارات التى لم يكن فيها تقسيم العراق وفصل جنوبه وشماله عن الوسط وعن السلطة المركزية ،ولم يكن فيها منع الطيران العراقى من التحليق جنوب خط عرض ٣٢ وشمال خط عرض ٣٦..»وقال**عبد العزيز المساعيد** فى صحيفة **الرأى العام الكويتية** «المؤامرة كبيرة ونحن ضحاياها..إن المنطقة غدت لقمة سائغة في حلق الغرب وإسرائيل ..والمفارقة أننا مازلنا نطبل للغرب..».

أما رد الفعل الأمريكى وعدوانها الوحشى على العراق ،فيجد تفسيره فيما يقوله بعض المعلقين من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الضياع والاستسلام العربى لكى تطبق الشرعية الدولية حسب هواها ،ولتقول للمنادين بعدم إزدواجية المعايير وبضرورة فرض عقوبات على إسرائيل التى ترفض تطبيق كل قرارات الشرعية الدولية ،وآخرها قرار عودة المبعدين الفلسطينيين،أنها وحدها التى تقرر ماهى هذه الشرعية الدولية!

وتشير بعض التعليقات إلي احتياج أمريكا لهذه العملية العسكرية لأسباب اقتصادية وتقطية تحتاجها لاستمرار ربط المنطقة بها وإنقاذ اقتصادها الضعيف فى مواجهة الاقتصاد الأوربى واليابانى.

وبصرف النظر عن أسباب صدام وأسباب بوش فإن ماجرى يطرح على العرب مرة أخرى ضرورة عبور الآثار المدمرة لغزو الكويت وحرب الخليج واستعادة العمل العربى المشترك من خلال قمة عربية ،تضع في مقدمة أعمالها اتخاذ موقف عربى موحد إلى جانب الثورة الفلسطينية وليبيا والعراق فى مواجهة العدوان الأمريكى الإسرائيلى.

أزمة العلاقات المصرية السودانية

أزمة العلاقات المصرية السودانية

قبل ساعات من بدء العام الميلادى الجديد(١٩٩٣)دخلت العلاقات المصرية السودانية المتأزمة،مرحلة جديدة من التوتر.اختارت حكومة «البشير»رفع مذكرة **مؤرخة** بتاريخ ٢٧ديسمبر١٩٩٢ إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية فى اليوم الأخير من عام ١٩٩٢(٣١ديسمبر)تتهم مصر باتخاذ «إجراءات ترى حكومة السودان أن الهدف منها هو التغيير التدريجى لهوية منطقة حلايب السودانية».وكان أكبر وأخطر تلك **التطورات العدوان السافر الذى قامت به القوات المصرية**التى توغلت بتاريخ التاسع من ديسمبر ١٩٩٢ فى الأراضى السوداينة لمسافة ٢٨كيلو مترا جنوب مدينة**حلايب السودانية** فى محافظة حلايب وعلى الطريق الذي يربطها بميناء بور تسودان.وأقامت هذه القوة التى كانت بقيادة عميد ومزودة بالسيارات والأسلحة، معسكرات عدة فى الأراضى السودانية،وفى مساء اليوم نفسه تقدمت قوة مصرية أخرى داخل الأراضى السودانية استقرت علي بعد ثلاثة كيلومترات جنوب مدينة حلايب،فارضة حصارا كاملا على المدينة،كما أحاطت بنقاط عسكرية سودانية كانت موجودة فى المنطقة ،وتوقفت هذه القوات التى يربو عددها الآن على ستمائة جندى وضابط عند خط عرض ٢٢شمالا ،وأقامت على طول الخط عددا من المعكسرات وعلامات حدودية،مكتوب على جنوبها الجغرافى السودان وعلى شمالها مصر..»

وقبل رفع هذه المذكرة بأربعة وعشرين ساعة أصدر وزير التعليم السودانى **«عبد الباسط سبدرات»** قرارا بالاستيلاء على المدارس المصرية الإبتدائية والإعدادية فى الخرطوم،وعطبرة وحلفا الجديدة والأبيض،وضمها إلى وزارة التعليم،وتطبيق المناهج السودانية فيها .ومن المعروف أن لمصر فى السودان ١٧مدرسة ابتدائية،وإعدادية وثانوية يعمل بها ٤٠٠مدرسا و ٣٤٠ إداريا ،وتنفق عليها الحكومة المصرية مليون جنيه سنويا ،وكان قد تم تأسيس أول مدرسة مصرية في السوادن عام ١٨٥٠ ،وتطبق المدارس المصرية المنهج السودانى فى التاريخ والجغرافيا بالفعل.ووصف معلق عربى هذا القرارقائلا..**«القرار يعكس تطورا مختلفا وضخما .فلأول مرة يتم إختراق«حاجز شعبى»بدا أنه قد أكتسب مناعة تاريخية وعميقة وخاصة،ولم تقدر على تخطيه أى من الحكومات المصرية أو السودانية السابقة برغم خلافات عديدة نشبت بينهما من قبل بمافى ذلك حلايب.».**

وصاحب هذه القرارات وسبقها تلميحات سودانية بالغاء الاتفاقيات التي تنظم مياه النيل ،وقامت الحكومة السودانية بفتح ترعتى الرهد وكفانة وتغذيتهما من مياه النيل مما يمس حصة مصر من هذه المياه،وأشارت مصادر سودانية إلى احتمال إغلاق قنصليتين مصريتين في ميناء **بورتسودان**ومدينة **الأبيض** وعاصمة ولاية كردفان) ثم بادرت الحكومة السودانية بتقديم مذكرة ثانية إلي مجلس الأمن رصدت فيها ٢٠حادثا بين مصر والسودان في منطقة حلايب،وأشارات إلى أن التطورات الأخيرة تنذر بحدوث«مواجهة مسلحة بين البلدين»الأمر الذى يهدد الأمن والسلم فى المنطقة.

حلايب..وأزمتان

ورغم أن موضوع الأزمة طبقا للمذكرات السودانية يتعلق بالنزاع حول منطقة حلايب،إلا أنه يصعب اعتبار «حلايب» هى الجر الحقيقى للأزمة ،فكما هو ثابت من التاريخ نقضية حلايب (المصرية) لم تشكل في حد ذاتها سببا للصراع بين مصر والسودان.

وإنما كانت انعكاسا لوجود خلافات وصراعات أخرى.

فحلايب **أو«جبل علبة»**كما تسمى أحيانا تقع شمال خط الحدود المستقيم (خط عرض ٢٢) شمالا بزاوية على شكل مثلث على البحر الأحمر،وتقابلها منطقة شمالى حلفا جنوب خط ٢٢ أيضا،ممايجعل الأمر يبدو «مقابلة في الخروج على الخط الرئيسى للحدود»،وتقطن حلايب قبائل **البشارية**(جنوبا) **والعبابدة** شمالا وكلا المجموعتين البشريتين تمتدان على الأرض المصرية السودانية على السواء،وبحكم اعتبارات تنظيم حياتهما الرعوية والاجتماعية والإقتصادية،التعامل مع المنطقة من قبل السلطات المصرية والسودانية علي السواء،وكان ذلك وراء تيسير الوجود السودانى الإدارى في المنطقة منذ عام ١٨٩٩ .ففى ذلك التاريخ نص اتفاق الإدارة الثنائية الإنجليزية المصرية للسودان على تحديد خط ٢٢ باعتباره خط الحدود بين مصر والسودان.وكانت مصر والسودان فى ذلك الحين فى إطار سلطة سياسية واحدة هى سلطة الباب العالى العثمانى.وهذا الاعتبار الإسلامى تاريخيا ،هو الذى حل محله الإعتبار القومي بعد ذلك فى تراضى مصر والسودان حول هذه الحدود واحتفظ اتفاق ١٨٩٩ بقوته السياسية والدولية ،مع ترسيم إدارى داخلي للحدود بقرار من(ناظر)وزير الحربية المصرى فى ٤نوفمبر١٩٠٢ يتضمن المرافقة على وجود الإدارة السودانية فى مثلث حلايب اعتبارا لطبيعة سكان المنطقة وامتداداتها فى البلدين.

وعند استقلال السودان عام ١٩٥٦،لم تطرح أى قضية خاصة بحلايب رغم الحوارات الطويلة التى صاحبت استقلال السودان،وجاء الاستقلال ،واتفاقية الجلاء في نفس الوقت،تتويجا للكفاح المشترك للشعبين ضد

الاستعمار البريطانى ،والمحاولات الاستعمارية الامبريالية المستمرة لتعويق استقلال وتنمية مصر (قضية السلاح-السد العالى- قناة السويس) ،ومارست مصر حقوق السيادة **فى حلايب بصورة متصلة من الوجود المصرى الأمنى والإدارى فى المنطقة بكل صوره،إلى إصدار تصاريح التنقيب عن المعادن فى المنطقة للشركات المصرية والسودانية على السواء**.وممارسة مصر أنشطة تعدينية فى المنطقة منذ عام ١٩١٥ وحتى اليوم،وإنشاء محمية طبيعية بهدف حماية مظاهر الحياة الطبيعية فيها ،كما صدرت الخرائط الرسمية لمصر منذ توقيع اتفاق ١٨٩٩ وحتى اليوم موضحا عليها حدودها الدولية التي يمثلها شمال خط عرض ٢٢.وكانت الخرائط السودانية إلي ما بعد الاستقلال تلتزم بنفس الحدود.

ووقعت أول أزمة تتعلق بحلايب عام ١٩٥٨ ،نتيجة للصراع المشتعل فى ذلك الوقت بين مصر بقيادة **جمال عبد الناصر** والاستعمار الأمريكى خشية الوحدة بين مصر وسوريا.وكان الحكم القائم في السودان برئاسة **عبدالله خليل** مرتبطا بالغرب،فقد اعترضت حكومة السودان على إجراء استفتاء الوحدة فى حلايب ،وردت حكومة مصر بالاعتراض على إدخال حلايب ضمن الدوائر الانتخابية البرلمانية فى السودان.ولجأت الحكومة السودانية لإثارة المشكلة أمام مجلس الأمن،وفوت عبد الناصر الفرصة عندما اتخذ قرارا بتأجيل مناقشة موضوع الحدود إلي مابعد إنتخابات البرلمان السودانى،والسماح بانتخاب نائب عن السودانيين المقيمين فى حلايب المصرية.

ومنذ ذلك التاريخ لم تثر مشكلة حلايب إلا عام ١٩٩١ عندما أقدمت حكومة السودان-للمرة الأولى-على منح شركة كندية حق التنقيب عن البترول فى حلايب.

فماهى الأسباب الحقيقية لتأزم العلاقات المصرية والتى دفعت بقضية حلايب لتحتل سطح الأحداث على هذه الصورة المفاجئة.

تهديدات الترابى

نبدأ بالجانب المصرى.

بعد سقوط حكم نميرى فى الخرطوم،ظلت السياسة المصرية الرسمية -التى كانت تؤيد حكمه فى مواجهة كل القوى السياسية والشعبية فى السودان وتسانده بكل قوتها-تمر راضية علي الحكم المدني القائم في السودان ،خاصة بعد فوز حزب الأمة فى الانتخابات وتولى **صادق المهدى** رئاسة الحكومة ،والقاهرة ،تعتبره خصما تقليديا لها.

وعندما وقع الانقلاب العسكرى فى ٣٠يونيه ١٩٨٩لم تستطع حكومة الرئيس مبارك أن تخفى حالة الانتشاء التى أصابتها ،وطار مدير المخابرات المصرية فى ذلك الحين **«أمين نمر»** إلى الخرطوم والتقى بقادة الإنقلاب وأعلنت مصر اعترافها بالنظام الجديد لتكون أول دولة فى العالم تعترف به،وبدأ شهر عسل بين القاهرة والخرطوم.

ولكن سرعان مادب الخلاف وتصاعد لأسباب متشابكة ،خاصة بعد وضوح سيطرة **«الجبهة القومية الإسلامية»** بزعامة **حسن الترابى** علي الحكم فى السودان ومافرضته من سياسات أزعجت الحكم فى مصر،ولم يكن سرا ،**أن الخلاف الوحيد بين مبارك والنميرى خلال حكم الأخير هو هذه التوجهات لإقامة دولة دينية فى السوادن،اعتبرتها الحكومة المصرية،تشجيعا غير مباشر لعناصر التيارات السياسية الإسلامية المعادية لنظام الحكم المدنى في مصر والتى تمارس الإرهاب لإقامة دولتها**،وقد زاد من خطورة هذه الظاهرة مع صعود الجبهة الإسلامية للسلطة فى الخرطوم وطموحها للتأثير فى دول عربية ليتولى السلطة فيها قوى تماثل الجبهة الإسلامية فى السودان.

وزاد من خطورة هذه الظاهرة إقتناع القاهرة بأن الجماعات السياسية (الإسلامية) في مصر تتزود بالسلاح عبر السودان،وأن كثيرا من كوادرها تتسرب إلى مصر من السودان،خاصة العناصر التى كانت تشارك فى الحرب ضد نظام كابول فى أفغانستان.ثم ماقيل عن وجود معسكرات تدريب فى السودان لعناصر إرهابية من مصر وتونس والجزائر تشرف عليها جماعة الترابى،حددتها مصادر أمنية مصرية فى ثمانية معسكرات فى «وادى سينا-الدهب-الجبل الدائر،مروابا، الشمالية،القطنية،دارفور». وقال مبارك«إن معلوماتنا تفيد أن هناك بعض المعسكرات فى السودان،وتنفى حكومة السودان هذه المعلومات ،لكننا متأكدون من وجود هذه المعسكرات،ليس فقط لتدريب المصريين،ولكن أيضا لتدريب التونسيين والجزائرين والليبيين وآخرين من دول عربية أخرى لاأريد تحديدها..» وأعلنت الداخلية المصرية فى ١٧ ديسمبر عن اعتقال مهربى سلاح وذخيرة عبر الحدود المصرية السودانية،كانوا يزودون عناصر الجماعات الإرهابية بأسلحة آلية.

وفى مرحلة تالية نفى وزير الداخلية كل هذه التصريحات والمعلومات وأكد أنه لايوجد لديه أى أدلة حول وجود معسكرات فى السودان أو تهريب سلاح إلى مصر!!مما آثار شكا فى كل ماقيل حول هذا الموضوع.وإن كانت بعض المصادر المصرية ترجع هذا التصريح إلى محاولة لإنجاح عمليات وساطة كانت تجرى فى ذلك الحين.

وتعقدت العلاقات بين مصر والسودان أكثر فأكثر عقب أزمة وحرب الخليج.فالسودان انحاز إلي الداعين إلى حل عربى للأزمة بينما لعبت الحكومة المصرية الدور الأساسى فى تقديم الغطاء للغزو الأمريكى وحرب تدمير العراق .وكانت الحكومة السودانية أكثر حكومات الجبهة الداعية لحل عربى تطرفا فى مساندة العراق والهجوم على مصر.**وبدا أن الجبهة الإسلامية تعتبر أزمة الخليج بداية انهيار للنظم العربية القائمة لتحل محلها قوى «إسلامية»**.وجاءت حرب الخليج والمظاهرات التى نظمت ضد السفارة المصرية(يناير ١٩٩١) وحرق العلم المصرى دون أى تدخل من السلطات السودانية لتزيد

من الفجوة بين الحكومتين.

وبرز أيضا فى هذه المرحلة ما اعتبرته القاهرة **محورا«إيرانيا سودانيا»** موجها أساسا ضد مصر ،والذى تم تتويجه بزيارة الرئيس الإيرانى**«هاشمى رافسنجانى»** للخرطوم فى ديسمبر الماضى،وما قيل عن دعم عسكرى إيرانى للقوات المسلحة الإيرانية فى حربها فى الجنوب،ولفتت القاهرة النظر إلى تعيين القائم بالأعمال الإيرانى السابق فى بيروت قائما للأعمال فى الخرطوم ،مشيرة إلى دوره الفعال فى قيام حزب الله فى لبنان،وخطورة قيام نموذج لبنانى فى السودان.

الجنوب..والعزلة

بالمقابل كان للحكم فى السودان أسبابه لتصعيد الأزمة..فبالإضافة إلى دور الجبهة القومية الإسلامية الطامحة لمساندة الجماعات الإسلامية في مصر ومساندتها فى مواجهتها مع الحكم تجمعت مجموعة من العوامل تصب جميعها فى اتجاه تصعيد الأزمة.

فالحكومة السودانية تشعر بالقلق من علاقات الحكم فى مصر مع«جون قرنق» فى الجنوب.وتتهم مصر بمحاولة استخدام الجنوب كورقة للضغط.فهى تساعدهم بحيث يستطيعون الصمود فى مواجهة قوات البشير ،مع الحرص على أن لا يصبحوا قوة قادرة على فصل الجنوب عن الشمال.وتفسر الخرطوم هذه السياسة بأنها محاولة لفرض سيطرة القاهرة على الخرطوم.

وعلى نفس الطريق ترى الخرطوم العلاقات بين القاهرة والمعارضة السودانية الوطنية التى استقرجزء أساسى منها فى مصر(ولندن) ابتداء من نميرى وجماعة الميرغنى والحزب الاتحادى وصولا إلى حزب الأمة والحزب الشيوعى السودانى.

كذلك فالأوضاع الداخلية المتدهورة فى السودان سواءعلى جبهة الجنوب،حيث فشلت الحملة العسكرية الناجحة فى البداية ،فى إحراز نتائج واضحة ثابتة ومستقرة،بل على العكس حملت أخطارا حقيقية لوحدة السودان..أو على الجبهة الاقتصادية التى شهدت تدهورا مخيفا فى مستوى معيشة السودانيين ،وانهيارا لقيمة الجنيه السودانى الذى كان يساوى ٢٫٨ دولار عام ١٩٥٧ عندالاستقلال ليصبح الآن الدولار الواحد يساوى ١٩٥ جنيها سودانيا..والتظاهرات التى شهدتها مدن عطبرة ضد ارتفاع الأسعار..بالإضافة للعزلة الدولية..كل هذا يدفع الحكومة السودانية للبحث عن مخرج فى افتعال أزمة «وطنية» مثل أزمة حلايب على أمل إذكاء المشاعر القومية السودانية والتفاف السودانيين حول الحكم.

إن الأسباب السودانية والمصرية للأزمة -كما هو واضح-أبعد بكثير من قضية حلايب.وحلها يقتضى نظرة أكثر عمقا للعلاقات المصرية السودانية،تنطلق من الحرص على العلاقات بين الشعبين دون تفريط فى السيادة المصرية على حلايب أو غيرها.

الاخوان المسلمون يضربون وحدة العمل الإسلامي

علي الرنتيسي

رسالة عمان

فشلت جماعة الإخوان المسلمين فى أن تجعل من المستقلين واجهة لها فى حزب **جبهة العمل الإسلامى** الذى أرادت له أن يكون الواجهة التى تمارس من خلالها عملها السياسى لتجنب الجماعة الخطر الذى يمكن أن يتهددها لو جرى التراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية يوما ما.

ففى الاجتماع الأول الذى عقده الحزب فى أواخر ديسمبر الماضى والذى جمعت فيه **تبرعات قدرت بـ١٢٠ ألف دينار خلال ساعة واحدة**،والذى كان مخصصا لانتخاب مجلس للشورى مكونا من ١٢٠ مقعدا تفجر الخلاف بين المستقلين وجماعة الإخوان المسلمين على آثر نتائج الانتخابات **التى حصد فيها الإخوان جميع المقاعد باستثناء ثلاثة مقاعد فقط تركوها للمستقلين.**

المستقلون لم تعجبهم هذه النتيجة فقدموا استقالة جماعية من الحزب احتجاجا على تخلى الإخوان عن الاتفاق الذى عقدوه معهم قبل عامين والذى كان **يقضى بمنح المستقلين ٤٠٪ من مقاعد المجلس و٦٠٪ لجماعة الإخوان.**

وأصدر المستقلون المستقيلون بيانا قالوا فيه «إن **جماعة الإخوان المسلمين لم تلتزم بما تعهدت به من هدف عظيم يؤدى إلى وحدة العمل الإسلامى وظهرت ممارساتها بعكس أقوالها،فإن هذا الحزب لن يستطيع استقطاب عناصر مخلصة جديدة بل لن يستطيع الاحتفاظ بعناصره الحالية** من غير الإخوان لأن هؤلاء **سيشعرون فعلا بأنهم يجدفون فى بحر غريب عنهم وبأنهم سيشكلون** **سطية تستغل لأغراض معينة».**

وتجدر الإشارة إلى أن من بين **المستقلين من حزب جبهة العمل الإسلامى وزيران يشغلان حقائب وزارية فى الحكومة الحالية هما يوسف المبيضين وزير العدل ود.عبد الرازق طبيشات وزير البلديات.**

د.**طبيشات** أكد من جانبه أن نتائج الانتخابات بينت أن الإخوان يريدون لهذا الحزب وجها آخر لحركة الإخوان المسلمين مشيرا إلى وجود جناح متشدد فى الجماعة يقف ضد فكرة وجود مستقلين بالحزب،وهذا ما أكده أيضا المهندس **رائف نجم** حيث ذكر أن التيار المتشدد هو المهيمن على قرارات الإخوان ،وهذا ما بدا واضحا من نتائج الانتخابات التى عكست سلطة التيار المتشدد على القيادة داخل الجماعة.

وأكد د.**طبيشات** أن ما حدث في انتخابات مجلس الشورى كان بقرار من قيادة جماعة الإخوان المسلمين ونفى أن تكون استقالته بسبب ماقيل من أن **حزب جبهة العمل الإسلامى** كان سيخيره وزميله المبيضين بين الاستقالة من الحكومة أو الحزب وذلك بسبب مشاركة الحكومة فى المفاوضات السلمية التي يرفضها الحزب ويدعو إلى الإنسحاب منها ،وكانت انباء قد ترددت من أن الحزب أجل مناقشة هذه القضية إلى مابعد إشهاره.

ويؤكد المستقلون أنه منذ الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمشروع حزب جبهة العمل الإسلامي قبل عامين جرى التأكيد على أن يكون الحزب **مستقلا فى ماليته وإدارته وسياسته عن أى جماعة إسلامية أخرى وأن يكون الانضمام إليه فرديا،وأن تكون قراراته غير مسموحاه من أى توجهات خارجة عن مجلس إدارته.**

وقال المستقلون المستقيلون إن عددا كبيرا من جماعة الإخوان المسلمين كانوا غير راضين عن مشاركة المستقلين فى حزب معهم وذكروا أنه فى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤسسين قدمت مشاريع أنظمة حزبية عديدة بما فى ذلك نظام الإخوان ولكن لأن أكثرية اللجنة من الإخوان فإنها لم تحاول اقتباس ولو جملة واحدة من الأنظمة الأخرى.

ويذكرون أنه عندما قررت اللجنة التحضيرية القيام بجولات فى مدن المملكة لشرح أهداف وغايات الحزب والحض على تأييده والانتساب إليه كان الإخوان المسلمون فى أكثر البلدان يقاطعون حضور الندوات واللقاءات الشعبية اذا تبين لهم أن بعض المتحدثين من غير الإخوان.

أما الدكتوراسحق **الفرحان** أمين عام **حزب جبهة العمل الإسلامى** فقد أكد أن الحزب يرفض أن يكون إئتلافا بين جماعات وجمعيات تتبلور فى داخله كتلة معينة كما يرفض أن يبلور أى عدد من الأشخاص تحزبهم داخل الجبهة تحت لافتة ما يسمى بالمستقلين وقال .بأن الاستقالات لم تكن مفاجئة له مشيرا إلى أنه كانت تدور همهمات وراء الكواليس حول هذا القرار.

ونفى أن تكون القيادة قد أوعزت لانتخاب أشخاص بعينهم مؤكدا أن ثلاثة من بين المستقلين نجحوا فى عضوية مجلس الشورى كما نجح حوالى أربعين بالمئة من الذين يؤثرون أن يقال عنهم مستقلون فى عضوية مجلس الشورى.

ولكن المهندس **رائف نجم** نفى ذلك نفيا قاطعا مؤكدا أن نسبة الذين نجحوا من المستقلين لاتزيد عن ١٥٪ وأعاد التأكيد على أن اتفاقا مع الجماعة يقضى بتوزيع المقاعد بالنسب التى سبق ذكرها لكن الجماعة

أخلت بالاتفاق وأغلقت بعض الدوائر الانتخابية لحسابها مثل الدائرة الخامسة في عمان.

والملفت للانتباه أن انتخابات مجلس الشورى جرت بحيث يتم ترشيح الناجحين في الانتخابات النيابية القادمة حيث يحرص الإخوان أن يكون لهم أكثرية برلمانية واضحة.

بقي أن نشير إلى أن حركة **الإخوان المسلمين** في الأردن هي الوحيدة من بين الحركات السياسية التي لم تطلها الأحكام العرفية التي فرضت في أبريل ١٩٥٧ والتي بموجبها حلت الأحزاب وجرى ملاحقة المنتسبين إليها وزج بالألاف منهم في السجون والمعتقلات، ومنذ ذلك العام وهي تمارس نشاطاتها بحرية كاملة وشاركت في معظم الحكومات التي تعاقبت على الأردن طوال الأعوام الماضية، وكانت تحرص دائما على تسلم حقيبة وزارة التربية والتعليم بشكل خاص.

خلافات حول قانون المطبوعات

أقر مجلس النواب الأردني في أواخر ديسمبر ١٩٩٢ مشروع قانون المطبوعات والنشر الجديد وأحاله إلى مجلس الأعيان لمناقشته وإقراره.

أثار هذا القانون جدلا واسعا في الوسط الصحفي الأردني بين معارض له بشدة مثل الأستاذ «**محمود الكايد**» رئيس تحرير جريدة **الرأي**، وبين مؤيد له بتحفظ مثل الأستاذنبيل الشريف نجل وزير الإعلام ورئيس مجلس إدارة جريدة **الدستور**، ويلاحظ أن القانون لم يحز على الموافقة التامة من أي جهة كانت.

والغريب أن الصحافة والصحفيين التزموا الصمت حتى انتهى مجلس النواب من إقرار مايزيد عن الأربعين مادة إلى أن بدأ الكايد بحملته المعارضة للقانون، والتي كان من نتيجتها أن أوقف مجلس النواب مناقشة القانون وأعاده إلى اللجنة القانونية التي رفضت إعادة مناقشة المواد التي أقرت، مستندة إلى اللائحة الداخلية للمجلس ويأمل الكايد ومن معه أن يعيد مجلس الأعيان القانون مرة أخرى إلى مجلس النواب.

ولكل من المعارضين والمؤيدين بتحفظ وجهات نظر قد تكون متضاربة حول مواد القانون ولكنهم مختلفون حول مبدأ إقرار القانون، فالشريف يتخوف من عدم إقراره قبل إنقضاء الدورة البرلمانية الحالية ومن تعطيل إصداره إلى مابعد الانتخابات النيابية القادمة وبالتالي تحرم الأحزاب المرخصة، والتي سترخص من امتلاك صحافتها، ولم يخف أن له تحفظات على القانون مشيرا إلى أنه أبدى معارضته لبعض المواد المتعلقة بتعريف الصحفي وحقه في إبقاء مصدر معلوماته سرا، ووعد بأن يبقى مناضلا لتغيير هذه المواد.

أما الكايد فإنه يرى خيرا في أن يعاد القانون لمجلس النواب لمناقشته مرة أخرى وإجراء التعديلات اللازمة عليه، وانتقد القانون لأنه اشترط أن يكون رئيس التحرير عضوا بالنقابة كما انتقد الحظر الذي فرضه على دعم مزاولة رئيس التحرير لأي عمل آخر غير وظيفته داخل المطبوعة كما انتقد المادة التي تحظر على كل مالك مطبوعة صحفية ورئيس تحريرها ومدير تحريرها وأي محرر فيها وأي مراسل لها وأي كاتب اعتاد الكتابة فيها أن يتلقى أويقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة أو ظيفته أو مهنته أو بسببها أو في سياق ممارستها وارتباطه بها أو لأجلها أن يتلقى من أي جهة محلية أو أجنبية أي معونة أو هبة مالية.. معتبرا أن هذا النص يسيء إلى الصحافة والصحفيين، مشيرا إلى أن المشرع افترض سوء النية والشبهة المسبقة في ذمة الصحفي والصحيفة. كما انتقد المادة الثانية التي عرفت الصحفي بأنه كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به أو اتخذ الصحافة مهنة له والمسجل في النقابة، معتبرا أن الصحفي كل من يعمل بصورة رئيسية في مطبوعة أو مؤسسة صحفية معترف بها مشيرا إلى أن الأصل أن يعمل الشخص في مطبوعة أو مؤسسة صحفية ثم يقدم للنقابة مؤكدا أن الصحافة مهنة مفتوحة وليست كالمهن الأخرى.

وتعرضت المادة الثانية من القانون لانتقادات شديدة لأنها فضفاضة وتحمل أكثر من تفسير حيث تلزم تلك المادة المطبوعة **بعدم نشر مايتعارض مع مبادىء الحرية والمسئولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة وقيم الأمة العربية والإسلامية.**

واشتمل القانون على (٥٥) مادة وهو بشكل عام له سلبيات وإيجابيات ولكنه يبقى في كل الأحوال متقدما على القانون المعمول به حاليا برغم كل مايقال عنه، فمن أهم ايجابياته أنه أتاح لأي شخص الحق في تملك المطبوعات الصحفية وإصدارها وفقا للقانون، وأعطى لمن يرفض طلبه الحق باللجوء إلى محكمة العدل العليا للطعن في الرفض.

كما أن من إيجابياته أنه أعطى الأحزاب السياسية الحق في إصدار مطبوعاتها واستثناها من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في الفقرتين ا، ب من المادة «٢٤» التي اشترطت في منح الترخيص للصحيفة اليومية أن لا يقل رأسمالها المسجل عن خمسين ألف دينار وأن لايقل المبلغ المدفوع عن ٥٠٪ بينما اشترط للمطبوعة غير اليومية أن لايقل المبلغ المدفوع عن «١٥» ألف دينار، واستثنى الصحافة الحزبية من إلغاء ترخيصها إذا لم تصدر خلال المدد التي حددها القانون لكل مطبوعة.

ومن إيجابيات القانون إنه حظر على المطبوعة تلقي دعم مادي أوتوجيهات من أي دولة أجنبية أوجهة خارجية وألزمها بأن تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، كما ألزمها بتزويد مدير المطبوعات والنشر بنسخة من موازنتها السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها ومصادر تمويلها.

كما أن من إيجابيات القانون أنه نص في إحدى مواده على حق الحصول على المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون كما أوصى في مادة أخرى الجهات الرسمية وغير الرسمية تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الإطلاع على برامجها ومشاريعها ولكنه في مادة أخرى نسف هاتين المادتين حيث **ألزم الصحفي بالكشف عن مصادره أمام القضاء ويذكر أن مجلس الأمة هو الذي أدخل هذا التعديل على المادة.**

ومن سلبيات القانون أنه حظر المقالات أو المعلومات التي يقصد بها زعزعة الثقة بالعملة الوطنية!! كما حظر المقالات أو المعلومات التي تتضمن إهانة شخصية لرؤساء الدول العربية أو الإسلامية أو الصديقة أو رؤساء البعثات الدبلوماسية وأعضائها المعتمدين في المملكة وليس هذا فحسب بل ومنع دخول المطبوعات التي تتضمن هذه المحظورات.

الكنيست الإسرائيلى قرر بأكثرية مطلقة إلغاء القانون الذى يمنع اللقاءات بين مواطنين من اسرائيل وشخصيات من منظمة التحرير. ورغم أن القانون مر بأصوات الائتلاف فإن رابين لم يكن راضيا. ولم يحضر جلسات التصويت والشعور هو أن :

رابين مغتصب

وأنه يحاول «التعويض» عن هذا القانون، الذى يشعره بالضعف، بواسطة إثبات قوته فى تشديد القمع فى المناطق المحتلة. بتصعيد سياسة القتل (خلال الشهر الاخير قتل ٣٠ فلسطينيا، ثمانية منهم فتية وأطفال). وباستعمال الصواريخ المضادة للدبابات لدك البيوت التى يختبئ فيها مطلوبون. ويطالب بصفقة لتسوية قضية المبعدين بحل وسط. ومصر تدخل فى الوساطة..

نظير مجلى

رسالة حيفا

إذا كان لى أن اقرأ فيما يلى نشرة أخبار الشهر الفائت فى إسرائيل، أجملها بالأنباء التالية:

- الكنيست الإسرائيلى أقر فى ساعة متأخرة جدا من الليل تعديل قانون **«مكافحة الإرهاب»**، بحيث ألغى الحظر على لقاءات المواطنين الإسرائيليين مع مسؤولين فى منظمة التحرير الفلسطينية. واتخذ القرار بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل ٢٠ صوتا.

- قضية المبعدين الفلسطينيين من نشطاء **«حماس» و«الجهاد الإسلامى»**، نزلت عن عناوين الصحف.

النقص فى الغذاء والدواء الذى نسمع عنه منذ شهر، تغطى عليه أنباء قصف العراق وتبديل الرئاسة الأمريكية والاحتفالات بكلينتون.

وبدأ العمل فى موضوع المبعدين فى القنوات السياسية الهادئة.

- بلغ عدد القتلى الفلسطينيين برصاص جنود الاحتلال خلال الشهر الفائت ٣٠ قتيلا، بينهم ثمانية أطفال وفتية تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. وممارسات القمع تتواصل وتشتد، وقد راح الجنود يستعملون الصواريخ المضادة للدبابات فى هجومهم على شبان الانتفاضة المطلوبين الذين يضبطون فى البيوت.

- التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية حول صيانة حقوق الإنسان يتطرق بانتقادات شديدة إلى ممارسات العنف الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فى المناطق المحتلة وضد لبنان. لا بل وانها، لأول مرة فى تاريخها، تتطرق إلى سياسة التمييز العنصرى المتبعة، حتى الآن، فى إسرائيل ضد مواطنيها العرب ومع ذلك، رأى التقرير أن اسرائيل كانت ومازالت أكثر دول المنطقة صيانة لحقوق الإنسان.

المواضيع الأربعة المذكورة أعلاه مترابطة ومتراصة على بعضها البعض. ولنلاحظ ذلك..

السماح بلقاءات م.ت.ف

القانون الذى يمنع اللقاءات مع منظمة التحرير سن فى زمن حكومة الليكود قبل ٨ سنوات، بموافقة نواب حزب العمل فى الكنيست.

فى حينه، تمت صفقة مابين العمل والليكود. ولكن، قبل ستة أشهر، خلال المفاوضات لإقامة ائتلاف حكومى، اشترطت أحزاب اليسار على رابين إلغاء هذا القانون كى تنضم إلى الائتلاف. وكان المفاوض الرئيسى باسم رابين، **حايم رامون**، أحد النواب البارزين فى صفوف الحمائم فى حزب العمل. وهو نفسه يؤيد إلغاء القانون. فأقنع رابين بالموافقة.

رابين من جهته، لم يخف امتعاضه من تعديل القانون. وحاول تأجيله، بحجة أن الوقت غير مناسب وغير ملح. وهاجم م.ت.ف. **وياسر عرفات** بشدة وراح يتهمه بأنه عقبة أمام السلام (مع أنه يعرف أن عرفات هو **صمام الأمان** لدفع عملية السلام). وعند بحث الموضوع فى الكنيست (مرتين)، رفض رابين حضور الجلسات. ولم يشارك فى التصويت.

أى أن سن القانون، كان بالنسبة لرابين أشبه بعملية الاغتصاب، التى أراد وحاول منعها، لكنه لم يستطع. وعندما حصلت، خرج الناطق بلسان رابين، **جاد بن آرى**، ببيان يقول فيه : «قرار إلغاء القانون لايعنى أى تغيير فى سياسة إسرائيل تجاه م.ت.ف. فكل القضية أننا كدولة حضارية وديموقراطية أردنا إزالة الحواجز أمام حرية الفكر والتعبير. وبالنسبة لقضية السلام، فلن نفاوض من الفلسطينيين إلا الوفد الرسمى للمفاوضات».

ثم حرصت وزارة الخارجية الإسرائيلية على التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية، أن إسرائيل ترجو أن لايفهم من إلغاء القانون فتح الطريق أمام إعادة الحوار بين أمريكا وبين م.ت.ف.

ومن جهة ثالثة، راح المقربون من رابين يروجون بأن سن هذا القانون، جاء في إطار صفقة مع العرب، ليتنازلوا بالمقابل عن مطلب إعادة المبعدين كشرط لاستئناف المفاوضات الثنائية في واشنطن.

المبعدون

ارتباطا بما سبق ذكره، ومع خفض صوت المبعدين الفلسطينيين في الإعلام الغربي والعالمي، بدأت جهود الدبلوماسية الهادئة لتسوية القضية تظهر. وأبرز هذه الجهود تتمثل في الزيارة الخاطفة التي قام بها وزير الخارجية المصري، **عمرو موسى**، إلى إسرائيل (الأحد ٩٣/١/١٧).

وكان الرئيس مبارك بنفسه قد أعلن عن هذه الزيارة في لقائه مع بعثة صحفية فرنسية يوم الجمعة ٩٣/١/١٥ . ومن المفروض أن تولى الرئيس مبارك هذه المهمة بنفسه يعني أنه يلقي بوزنة كاملا وراءها. وأنه، عمليا، لن يسمح بفشل الزيارة. مع العلم بأنه حدد هدفها سلفا: طرح مبادرة جديدة لتسوية قضية المبعدين.

عمرو موسى

ووصل موسى إلى إسرائيل. واجتمع مع رابين ونائبه **بيريس**. وبعد عدة ساعات عاد إلى القاهرة، دون أن يعلن عن نجاح أو إخفاق المهمة. لكن رابين حرص على أن يفهم الرأي العام أن حكومته لم تغير من موقفها ضد إعادة المبعدين. وأن مثل هذا التغيير ممكن فقط، إذا قررت المحكمة العليا الإسرائيلية إلغاء الإبعاد.

ولم تنته المحكمة العليا من البحث في الموضوع حتى طباعة هذا العدد. وتصرفات القضاة السبعة في المحكمة، أسئلتهم لكل من ممثلي النيابة والدفاع حول قرار الإبعاد وظروفه، لم تظهر للمراقبين إلى أين تتجه أفكارهم. فقد يقررون تعليق قرار الإبعاد، على اعتبار أنه اتخذ بسرعة ولم يتح لهم الظهور أمام المحكمة لتفسير موقفهم. وبهذه الحالة ستتم إعادتهم أو إعادة كل من يرغب منهم في الظهور أمام المحكمة وإسماع أقواله. وهذه مسألة طويلة جدا، ستؤدي إلى شل المحكمة وتفرغها شبه التام لهذا الموضوع. وبهذه الطريقة تتاح الحركة لعملية السلام وللجهود الدبلوماسية على اختلافها.

ولكن، قد تقرر المحكمة المصادقة على قرار الإبعاد. وعندها يقولون: السلطة القضائية فوق السلطة التنفيذية والتشريعية. وعندها يبقى الطرف العربي في حرج. وتتجه جهوده نحو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٩ القاضي بإعادة المبعدين.

وهنا، يجري الحديث عن صفقة جديدة تقضي بأن ينظم جدول زمني لإعادة المبعدين خلال سنتين. فمن المعروف أن قرار الإبعاد حدد مدة سنتين، يعود في نهايتها كل المبعدين بالتدريج، دفعة دفعة، من الآن وحتى سنتين. تارة باسم الإنسانية. وتارة باسم العلاج الطبي وهكذا..

وحسب تصريحات زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **نايف حواتمة**، لإذاعة «**مونت كارلو**» (الأربعاء ٩٣/١/٢٠) ، فإن هذه الصفقة هي في جوهر المبادرة المصرية التي نقلها عمرو موسى. التي اطلع عليها مسؤولو الخارجية الأمريكية وأوساط عربية حليفة.

ومن المعروف أن هذه الأوساط العربية ومن ورائها الأمريكان، يواجهون ضغطا شعبيا وإعلاميا غير عادي بسبب عدم تنفيذ القرار رقم ٧٩٩ ورفض الولايات المتحدة اتخاذ قرارات عقابية ضد إسرائيل من أجل إلزامها بتنفيذ القرار. فهذه القوى نفسها، الولايات المتحدة وحلفاؤها، تدخل حربا ضد العراق بسبب تمرده على أتفه القرارات والإجراءات التي فرضتها الأمم المتحدة.

وتعاملهم مع إسرائيل بتلك النعومة يظهر بكل وضوح ازدواج المعايير.

لذلك نراهم مضغوطين بعض الشئ. ولكن بدلا من اتخاذ إجراء حاسم لإلزام إسرائيل على احترام «**الشرعية الدولية**» ، نجدهم يفتشون عن حلول وسط.

في المناطق المحتلة

وهناك أيضا ضغط على حكومة

اعتذار

تشعر أسرة تحرير «اليسار» أنها مدينة باعتذار لقرائها وللزميل «نظير مجلي» الذي تشكل رسائله من حيفا أحد الملامح الأساسية لليسار منذ ظهورها لأول مرة في مارس ١٩٩٠ وحتى الآن.

فقد ورد ٢٠ خطأ مطبعيا في رسالة حيفا في العدد الماضي مما جعل المقال في حالة خام غير صالح للقراءة. فمثلاً كلمة «القوى» أصبحت «القرى»، «حزب ميرتس» أصبح «ميريتس»، «حزب الله» أصبح «حزب اللد» إلى غير ذلك.. وكلها أخطاء رغم فداحتها يستطيع القارئ استنتاجها. ولكن هناك خطأ لا نغفره لأنفسنا، فالرسالة تقول إن عرفات هو «صمام الأمان» لإنجاح مفاوضات السلام. فإذ بها تنشر.. عرفات هو «حمام الدماء»..!!

مرة أخرى نعتذر ونرجو أن تكون الإجراءات التي اتخذناها قد جنبتنا مثل هذه الأخطاء.

اليسار

إسرائيل. ليس فقط من العالم والأمريكان. بل من اليمين الإسرائيلى الذى صفق طويلا لرابين على قراره السريع إبعاد الفلسطينيين فاليمين لن يقبل بإعادة المبعدين. سيقيم الدنيا ويقعدها فوق رأس رابين وحكومته. إنهم يقولون له إن «دخول الحمام ليس مثل خروجه».

وهناك ضغط داخلى فى نفس رابين ذاته. فهو، عندما اتخذ قرار الإبعاد فعل ذلك من قناعاته اليمينية. ولم يتخيل رد فعل فلسطينى بهذا الشكل. حسب أن قيادة م.ت.ف. ستسكت على الإبعاد أو تعترض عليه اعتراضا شفهيا للبروتوكول، باعتبار أن المبعدين هم من حركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى» المعاديتين لمنظمة التحرير وللمسيرة السلمية لكنه لم يعتقد بأن قيادة م.ت.ف. ستتخذ هذا الموقف المبدئى المسؤول، إذ تبنت موضوع المبعدين وأعلنت أنها لن تستأنف مفاوضات السلام القادمة إلا بعد إعادة المبعدين. بل بدأت بالتعاون مع حماس والجهاد.. والتنسيق معهما فى الخطوات اللاحقة ضد قرار الإبعاد.

ورابين يعانى من عقدة نقص خطيرة، أنه يخشى القيام بأى عمل من شأنه أن يفسر لدى العرب على أنه ضعف أو تراجع. ويعرف أن أية خطوة تنازل فى قضية المبعدين ستفسر على أنها ضعف. وتراه يتخيل لنفسه كيف سينام الليل، إذا تظاهر تحت شباك بيته مواطنون يتهمونه بالضعف والتراجع (وهو الجنرال العسكرى الكبير)!

هذه العقدة ظهرت منذ اللحظة الأولى لتسلم رابين الحكم. فمنذ أن بدأ يتحدث عن استئناف مفاوضات السلام بطريقة جديدة (بعد سقوط شامير والليكود)) وهو يحاول إظهار قوته فى البطش القمعى الرهيب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ويقال - وهذا ليس بعيدا عن الواقع - أنه قرر تصعيد القمع والقتل. فأرسل قواته التى تحمل أوامر جديدة. لا تدع فلسطينيا يشكل خطرا على حياتك. «اضرب فى المليان»، عندئذ ولاتخف.

وكانت النتيجة تصعيدا كبيرا وارتفاعا جديدا فى أعمال القتل برصاص الاحتلال فى الشهر الأخير مثلا سقط ٣٠ شابا، بينهم ثمانى فتية لم يبلغ عمر الواحد منهم السادسة عشرة.

وأدخل رابين إلى ساحة القمع، صواريخ الدبابات. تلك التى تخترق الجدران. فيحاصرون شابا فى غرفة. ويبدأون فى دك الصواريخ، مما يؤدى إلى تصفيته أو حتى تمزيقه إربا إربا.

وأصبحنا نسمع من المواطنين اتهامات للجنود بأنهم يمسكون الشاب الفلسطينى المطلوب، سليما معافى، ثم يرسلونه اليهم قتيلا بحجة أنه حاول الهرب.

باختصار، لقد أصبح قتل الفلسطينى أسهل من أى وقت مضى، فى عهد رابين الجديد. ولن نتحدث عن أساليب القمع والتجويع والتركيع الأخرى، عن السجون ومعسكرات الاعتقال، عن حظر التجول والحصارات، عن منع العمال من الذهاب إلى العمل، عن تدنى الخدمات الطبية، عن إغلاق المدارس والجامعات وعن وضع المستشفيات إلخ.. إلخ.

حقوق الإنسان

حتى تقرير وزارة الخارجية الأمريكى السنوى حول حقوق الإنسان لم يستطع تجاهل هذه الممارسات فانتقدها (كما انتقد الغارات الإسرائيلية على لبنان ولأول مرة منذ ٤٤ عاما انتقد التقرير سياسة التمييز ضد المواطنين العرب فى إسرائيل). لكن التقرير أبى إلا أن يجمل صفحة السياسة الإسرائيلية السوداء. فأشار، برضى تام، إلى أن إسرائيل مازالت تعتبر أفضل دولة فى المنطقة من حيث احترام الإنسان وحقوقه وقيمه.

وإذا كان الرئيس الأمريكى الجديد كلينتون، يعتبر من أنصار حقوق الإنسان (على الطريقة الأمريكية) فقد نجده معجبا بهذا الضرب من حقوق الإنسان فى إسرائيل. وهذه قضية نتركها للزمن.

** **

وإذن، فإننا نقبع فى خضم عاصفة عنيفة من الأحداث والتناقضات والتقلبات، قد نعرف لها أولا ولا نعرف لها آخر. وأمواج الأثير تطحن فى الهواء الأخبار والأنباء.

..فى اليوم التالى لإلغاء قرار منع اللقاءات مع م.ت.ف. سافر رجل السلام الإسرائيلى المعروف، **ابى نتان**، إلى تونس ليجتمع مرة أخرى مع **ياسر عرفات**. فى المرات السابقة عاد إلى السجن مباشرة. واليوم ذهب إلى تونس يطلب من م.ت.ف. ثمن إلغاء القرار. وقد يفعل ذلك ببراءة، لكنه يطلب أن ترد م.ت.ف. بخطوة إيجابية، وقد تكون الخطوة المطلوبة تنازلا ما فى موضوع المبعدين.

.. والمبعدون، الذين قالوا قبل شهر أن الطعام لديهم يكفيهم لأسبوع واحد فقط، يصيحون فى صحراء من الثلوج. وصرختهم لم تعد تسمع كثيرا فى عالم مشغول باحتفالات كلينتون، وصاخب فى غارات قصف العراق..

.. والفلسطينيون فى المناطق المحتلة يدفعون ثمن وجودهم فى الحياة بأغلى مايملكون، أرواح خيرة أبنائهم وبناتهم..

والعجلة تدور......

هل سيواصل كلينتون سياسة المعايير المزدوجة ؟

الموقف الفلسطيني في الحسابات الأمريكية

حنا عميرة

رسالة القدس

طرحت التطورات الأخيرة في منطقتنا المزيد من التساؤلات والشكوك حول جدوى استمرار العملية التفاوضية مالم تتم إزالة جميع العقبات التي تعترض طريقها وفي مقدمة ذلك إعادة المبعدين الفسطينيين وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٩ هذا بالإضافة إلي ضرورة الإستجابة للطلبات الفلسطينية بسد الثغرات البنيوية القائمة في عملية المفاوضات ذاتها وخاصة بعد أن أكدت تجربة الـ١٥شهرا الماضية قصور صيغة مدريد بعد أن تجاوزها تسارع وتقلبات الأحداث.

ومثلما يشكل انصياع إسرائيل للقرار ٧٩٩ اختبارا لانصياعها لمتطلبات الحل العادل للقضية الفلسطينية وفي المقدمة استجابتها للقرارين ٢٤٢ ،٣٣٨ فإن موقف الإدارة الأمريكية في هذين القرارين وباقي القرارات الشرعية الدولية الخاصة بحل النزاع العربي -الإسرائيلي والكيل بمكيال واحد وعدم الكيل بمكيالين إزاء القرارات الدولية، يشكل امتحانا لدور هذه الإدارة باعتبارها وسيطا نزيها وليس منحازا في عملية السلام.

ومن هنا جاءت العمليات العسكرية الأمريكية الأخيرة ضد العراق ،بعد أقل من ٢٥يوما على القرار الإسرائيلي بإبعاد مئات الفلسطينيين إلي جنوب لبنان لتزيد الأمور سوءا بالنسبة لما يسمى بالدور الأمريكي غير المنحاز ،ولتنزع عنه صفة الوسيط النزيه الذي يمكن الاعتماد عليه في دفع عملية السلام.

كلينتون

ولهذا فقد كانت ردود الفعل الفلسطينية على قرارات الإبعاد واضحة ومحددة:

-لاعودة للمفاوضات قبل عودة المبعدين-هذا ما أعلنه رئيس الوفد الفلسطيني د.حيدرعبد الشافي وهذا ما أكده أيضا بعد ذلك عضوا الوفد **غسان الخطيب وسمير عبد الله** وجميع أعضاء الوفد وهذا ماطالبت به القيادة الفلسطينية في الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة.

وفي ردود الفعل الفلسطينية والعربية علي العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق جرت مطالبة واشنطن بتطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وليس تلك التي تتعلق فقط بالعراق ،ولماذا عندما يتعلق الأمر بالعراق وليبيا تنقلب المعايير والمفاهيم لدى الإدارة الأمريكية ،ولاتسمع سوى تصريحات عن نفاذ الصبر الأمريكي واتخاذ إجراءات عسكرية لضرب العراق وفرض الإرادة الأمريكية عليه تحت غطاء الأمم المتحدة!!ولماذا لايجرى التصرف بنفس الطريقة تجاه تجاوزات إسرائيل!!

لهذه الأسباب وغيرها ،فقد زادت **الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة والعمليات العسكرية الأمريكية التي رافقتها من الشكوك تجاه جدوى الاستمرار في عملية السلام وأكدت الضرورة لإجراء مراجعة** شاملة واستخلاص العبر اللازمة **علي أكثر من صعيد.**

فعلى الصعيد العام أدى **انهيار الاتحاد**

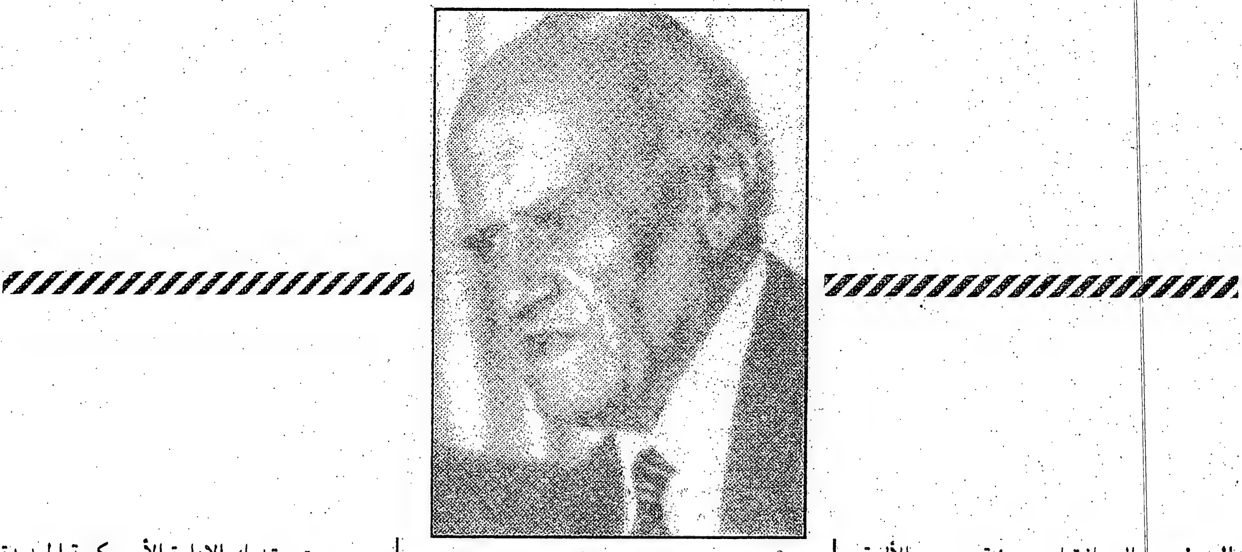

حيدر عبد الشافى

السوفيتي إلى إفتقاد صيغة مدريد الألية اللازمة لتحريك العملية التفاوضية، خاصة وأن الإدارة الأمريكية بعد انفرادها برعاية مفاوضات السلام، التزمت عمليا بوجهة النظر الإسرائيلية وبالتالى تخلت عن التزامها، كما ورد فى كتاب الضمانات، أن تكون قوة محركة للعملية التفاوضية، هذا بالإضافة إلى تخليها عن وعودها بإقناع اسرائيل بوقف الاستيطان وعدم فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض مما يحكم مستقبل المفاوضات، وتصرفت على العكس من ذلك تماما حيث قامت بمنح إسرائيل ضمانات القروض وشكلت سندا لها في تنفيذ نفس السياسة التى تعهدت للفلسطينيين بوقفها!.

وعلى صعيد صيغة مدريد نفسها فقد جرى الخروج عليها برفض إسرائيل الاعتراف بانطباق القرارين ٢٤٢و٣٣٨ على المرحلتين الانتقالية والنهائية ولم تتدخل الإدارة الأمريكية.

وجاءت قرارات الإبعاد الإسرائيلية، وما تم الكشف عنه من وعود أمريكية بعدم إجبار إسرائيل على تنفيذ القرار ٧٩٩ واستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد أى مشروع قرار يلزم الحكومة الإسرائيلية بالاستجابة لهذا القرار، لتؤكد ضرورة وإلحاحية القيام بمثل هذه المراجعة، كما جاءت العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق كبرهان عملي وإضافي على أزمة الشرعية الدولية فى زمن القطب الواحد.

ومن هنا فإن على إدارة الرئيس كلينتون بعد أن تسلمت مهام مسؤولياتها، أن تدرك الحاجة الماسة إلى متابعة الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الغاء قرارات الإبعاد، وتعديل سياسة المعايير المزدوجة التى اتبعتها إدارة بوش فى التعامل مع دول العالم وإلا فإنها ستؤكد الشكوك التى تشير إلى أن المساعى الأمريكية فى الشرق الأوسط تستهدف تطبيق الأهداف الإسرائيلية من وراء عملية التفاوض..

أمريكا وعدت بعدم إجبار اسرائيل على تنفيذ القرار ٧٩٩ . واستخدام الفيتو ضد أى مشروع يلزم إسرائيل بعودة المبعدين.

وزراء خارجية عرب يضغطون على القيادة الفلسطينية لكى لا تربط عودة المبعدين بالعودة إلى مائدة المفاوضات.

وحتي تدرك الإدارة الأمريكية الجديدة هذه الحاجة فإن التعامل معها يجب أن يكون أكثر حزما ووضوحا فيمايتعلق بمصالحها في منطقتنا، وهذا يطرح مجددا وبإلحاح موضوع التضامن العربى مع الموقف الفلسطينى الذي يجب أن يقوم على أساس المصلحة القومية المشتركة، وليس على أساس المصالح الإقليمية الضيقة الذى لايزال سائدا منذ أزمة الخليج.

فالتضامن العربى، لايكون بممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية، حتى تتخلى عن موقفها الداعى إلي عودة المبعدين مقابل العودة إلى مائدة المفاوضات، كما حصل فى الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب، لأن مثل هذه الضغوط فيما لو نجحت ستؤدى إلى عواقب وخيمة على الصعيد الفلسطينى الداخلى وعلى صعيد علاقة المنظمة بجماهيرها داخل الأراضى المحتلة وخارجها، وهذا هدف عجزت إسرائيل عن تحقيقه طيلة السنوات السابقة بالرغم من كل ما استخدمته من إجراءات وعمليات قمع.

إن الطريق إلى التضامن العربى الفعال، يكون فقط عبر الإعلان عن موقف عربى رسمى مشترك يرفض الحلول المنفردة مع إسرائيل ويصر على الحل الشامل، من هذه البداية يمكن الإنطلاق نحو سلسلة من الخطوات التي ستؤدى إلى إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بضرورة إعادة النظر فى سياسة المعايير المزدوجة، وإلى إعادة الإعتبار للمصالح العربية فى ظل ما يسمى بحسابات العالم الجديد.

خطة اسرائيلية للقضاء على الوجود العربى فى يافا

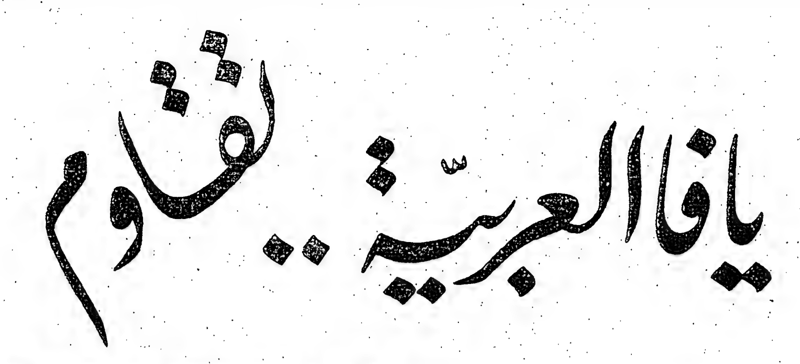

محمد موسى

يافا.. تواجه الآن أقسى أيامها..

بعد قليل من الوقت- لحظة من عمر التاريخ- قد تفقد يافا إلى الأبد ملامحها العربية، وتختفى لغة الضاد من أحيائها العتيقة، كما اختفى الأحباب بعطورهم وصورهم عام ١٩٤٨، وكما اختفت بيوتهم وحدائقهم فيما تلا ذلك من سنوات.

تهويد يافا يرتدى فى هذا المرة مسوحاً تنكرية، ويأتى تحت شعار تطوير المدينة وتشجيع الاستثمار فيها. والنتيجة الأولى: إخلاء منطقتى العجمى والجبلية، آخر معاقل العرب بالمدينة. النتيجة الثانية: طرد الصيادين من الميناء، وتحويله إلى مرسى لليخوت.

وبين الأمس القريب فى ١٩٤٨، ومايجرى اليوم لعرب يافا، حكاية طويلة طويلة، نقيسها الآن بالسنوات...

....

هى السنوات الثقيلة، التى تستعصى على الإحصاء، تبدأ بالعام ١٩٤٨، حين تختفى يافا فى هدوء مابعد المذابح، لكنها لا تدخل أبدا فى الغياب.

ينزح الأهل الى الشتات، ويعيش بقية العرب فى أقلية صغيرة، يبلغ تعدادها حوالى ٣ آلاف نسمة، تواجه مصيرها الغامض بلاقيادة أو مؤسسات اجتماعية، بينما تحط أسراب اليهود المهاجرين من أوربا على البيوت المهجورة والمغلقة. يافا تخسر طابعها العربى، بهدم جزء كبير من البيوت والمقدسات. ويتجمع العرب فى حيى «العجمى والجبلية» حتى تفقد يافا استقلالها نهائيا، بدمجها عام ١٩٥١ فى بلدية تل أبيب وتبدأ فصول جديدة فى المأساة.

كانت يافا- وهى تخطو نحو أعوام السبعينيات- قد أصبحت مدينة أشباح، لم تعد شوارعها شبه المهجورة تصلح إلا لاستقبال شركات الأفلام العالمية، للتصوير على خلفية تشبه بيروت، أو القرى الشرقية!

الترميم يفضح التهويد

أصبحت منطقتا «العجمى والجبلية» آخر معاقل العرب فى مدينة يافا، ولذلك، صدر بشأنهما «مخطط منحدر يافا» عام ١٩٧٠، الذى يهدف ببساطة إلى إخلائهما من السكان! والمخطط، الذى يبلغ ذروته هذا العام، وصل إلى طريق مسدود، عندما أخفق فى طرد العرب من العجمى والجبلية. ولم تتجاوز نسبة الإخلاء ٥٠٪ من السكان. وأصبح العرب فى مطلع الثمانينات يمثلون ٩٠٪ من سكان المنطقتين، بينما بدأ السكان اليهود فى النزوح عنهما، نظرا لوجود الأغلبية العربية من ناحية، والسمعة السيئة التى تلصق بيافا تميزها بالجريمة والمخدرات من ناحية أخرى.

ومن أجل إحياء «مخطط منحدر يافا» المتعثر، تخرج السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨٧ بمشروع ترميم أحياء يافا. وفى تلك اللحظة، بدأت معالم «تهويد يافا» تتضح.

كان مشروع الترميم علاجا لفشل المخطط فى تهجير السكان العرب، وجذب أثرياء اليهود للمدينة، وهذا مايفسر أن مشروع الترميم لم يقترب- إلا قليلا- من التجمع العربى بالمدينة، ولم يلمس وضعهم الاجتماعى من قريب ولابعيد، ولم يستفد من الترميم سوى ألفين من السكان العرب، الذين بلغ عددهم فى ذلك الوقت نحو ١٦ ألف نسمة.

يأتى عام آخر من الأعوام الثقيلة هو ١٩٨٦، ليجد منطقتى العجمى والجبلية وقد أصبحتا- بسكانهما من العرب- أشد مناطق تل أبيب فقرا، فتحصلان على أربع نقاط من سلم الرفاه، الذى يتدرج من صفر إلى ١٠٠ نقطة، تحصل منها بلدية تل أبيب على ٩٨ نقطة. وفى نفس الوقت، يشير مكتب الشئون الاجتماعية البلدى فى يافا إلى أن السكان العرب «يواجهون مصاعب جمة فى معالجة مشاكلهم، نظرا للنقص الحاد فى الميزانية والمرافق».

قمة الموضوعية والنقد الذاتى!

لكن المشرفين على مشروع الترميم كانوا قد أعلنوها بصراحة، فى تصريح لأحد مسئوليهم: «سياستنا تتلخص فى أن نجلب سكانا آخرين من خارج الحى».. ولم يتحدث المسئول عن السكان الموجودين فعلا.

لن يندمجوا!

عندما عرض أصحاب «المخطط» مدينة يافا للبيع، لم يتصوروا أن بعض السكان العرب سيعرضون الشراء. وعندما حدث هذا، لم يجد الاسرائيليون غضاضة فى رفض البيع للعرب، لأسباب واهية. وفى أغسطس الماضى، توجه سكان كرم الدلق لشراء مساحة بناء واسعة فى منطقتهم، لكن السلطات ترفض البيع لهم، لتشتريها جمعية بلفارية!

وربما سمعت دائرة الأراضى التى ترفض البيع للعرب، أو لم تسمع بتوصية الكنيست عام ١٩٨٤، بأن يأخذ مخطط منحدر يافا فى الاعتبار حاجات السكان العرب المحليين، فالتوصية ليست ملزمة. والأمر المؤكد هو انعدام نية السلطات الاسرائيلية فى أحداث تحول جوهرى لمصلحة العرب، فها هو المخطط يقضى بإخلائهم، بينما تعترف بلدية تل أبيب بخطورة انتزاع السكان من بيوتهم، وتضيف: «من الواضح أن السكان المحليين (العرب) لن يندمجوا فى مسيرة التغيير المدنى (التهويد) دون أن تجرى لهم عملية تغيير إجتماعى موجهة، تهدف قبل كل شئ الى إخراجهم من ضائقتهم الشخصية والعائلية، ومن ثم نشوء حياة جماعية معقولة»!

لكن عرب يافا يعرفون نهاية القصة من

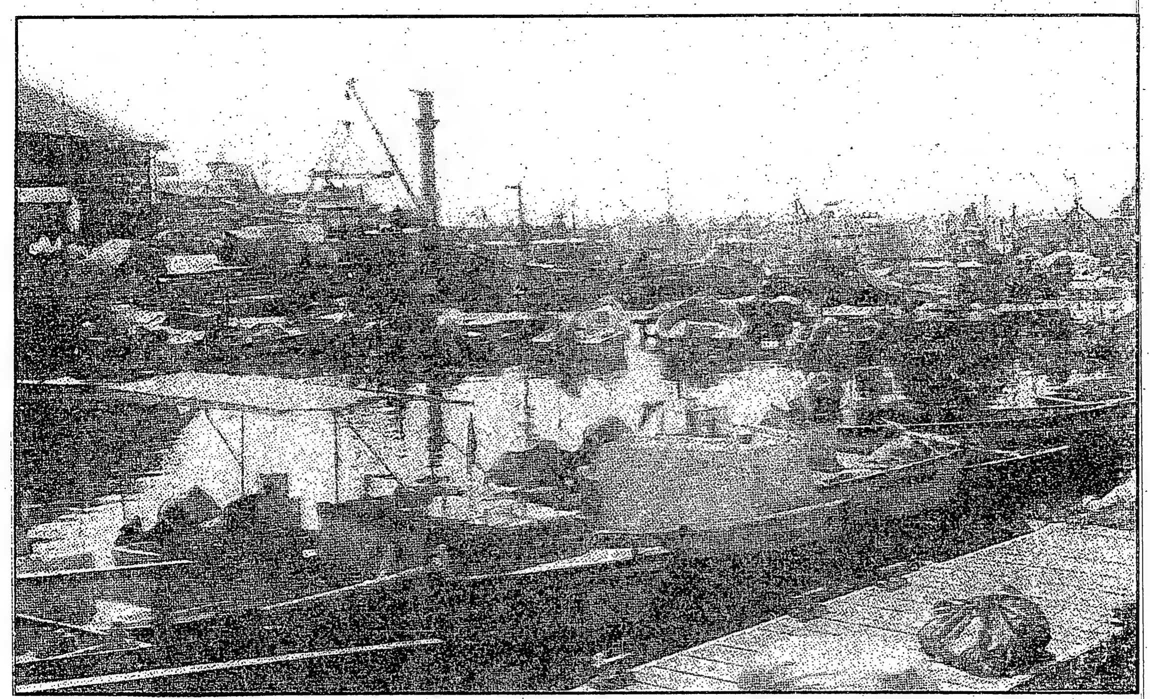

أرصفة اليخوت فى ميناء يافا، التهمت الاماكن المخصصة للصيادين ويهدف المخطط لتحويل الميناء إلى مركز سياحى لدور اللهو والتسلية.

قبل أن تبدأ، وكما يقول كمال الجعفرى، يأتى المخطط ليوجه «ضربة قاضية للوجود العربى فى يافا، يصبح معها اقتلاع السكان العرب أمراً طبيعياً فى ظل رؤوس الأموال الكبيرة التى ستتدفق على المنطقة». ويضيف الجعفرى أن مسئولا فى دائرة الأراضى بيافا قد أكد له انتهاج الدائرة لسياسة بيع الأملاك «بأعلى سعر ممكن».

أسرار عملية الجماسين

أسدل مصرع أحمد الفنجرى برصاصات مجهولة فى أحد شوارع يافا عام ١٩٨٧، ستارا من الغموض على عملية «مقبرة الجماسين». كان الرجل قد صرح قبل مصرعه بأيام، بأنه سيكشف «الحقيقة الكاملة»، اذا جرت إقالته من رئاسة لجنة أمناء يافا.

كانت لجنة الأمناء قد باعت أرض مقبرة جماسين بيافا لأحدى الشركات الاسرائيلية، مقابل ٨٠٠ ألف دولار. وجاءت القضية تتويجا لسلسلة من عمليات بيع الممتلكات والأثار الاسلامية بالمدينة، التى نفذتها لجنة الأمناء المعينة بوسائل واساليب سرية وغير قانونية على مدى أكثر من ٢٠ عاما. فى هذه المرة- وخلافا للعادة- نجح أهالى يافا فى كشف الصفقة وعرقلتها. وبينما كانت المحكمة العليا تنظر استئناف جمعية المقاصد الخيرية لوقف الصفقة فصلت الحكومة جميع أعضاء لجنة الامناء، فأطلق الفنجرى تهديده السابق، بيد أن الرصاصات المجهولة أجهزت عليه قبل يوم واحد من تعيين «أعضاء اللجنة الجديدة.

وحتى هذه اللحظة، لم تنجح الحكومة فى تعيين لجنة أمناء جديدة، بعد أن أنتخب الاجتماع الشعبى لأهالى المدينة فى ١٧ يناير ١٩٨٨، ما أطلق عليه «الهيئة الإسلامية فى يافا» كبديل للجنة الأمناء، بهدف وقف نهب الأوقاف الاسلامية والتراث الاسلامى بالمدينة.

لكن للأوقاف الاسلامية لصوصها الرسميون فى هذه المرة!

هناك كيان مدهش، لايوجد مثيله فى العالم، أنشأته إسرائيل عام ١٩٥٠، وأسمته «حارس أملاك الغائبين» و«الغائب» طبقا للقانون الاسرائيلى، ليس فقط الموجود خارج البلاد، بل كل من لا يعترف به النظام.. مثلا: المجلس الاسلامى الأعلى، وقد استولى «الحارس» على الاوقاف الاسلامية فى يافا كما فى غيرها، وأدارها من خلال لجان الأمناء، بصلاحيات تصرف واسعة.

ومازال «الحارس» العنصرى ينهب اموال المؤسسات الوطنية والإسلامية، ويمنع ابناءها من التصرف فيها.. ربما لأنهم أيضا فى نظره.. غائبون»!

الشعب العربى!

ولأن السلطات الاسرائيلية لن تهدأ قبل طرد جميع السكان العرب من يافا- وربما من كوكب الأرض- فقد عاد مخطط منحدر يافا

تسافر المداين فى الحجر

يافا جناحين نصها حواديت
ونصها قمر
تاه مننا فى سكة الخطر
نخرج سوا ننده عليه، ونغنى غنوة للسفر:
بيسافر النيل فى الشجر
وتسافر الولادة فى المطر
وتسافر المداين الجديدة ، فى المداين القديمة،
فى الحجر
وتسافر الخيانة فى عيون المخبرين
وخناجر الغفر
وتسافر العيون المرعوبين
فى ستاير الصور
وتقفل الرموش سجونها ع النهار
وبَطلقة الرصاصة
يرجع النهار من السفر

زين العابدين فؤاد

للظهور هذا العام. وجرى خلال الصيف الماضي- التصديق على الخرائط التفصيلية للمخطط، ليصبح الخطر الذي كان يتهدد السكان العرب أمرا واقعا، وشيك الحدوث.

وفي كتيب أنيق بعنوان «يافا مدينة ذات تاريخ عريق ومستقبل واعد»، حيث بلدية تل أبيب المستثمرين بالانجليزية والفرنسية، على المشاركة في «المشاريع التطويرية الضخمة التي تشهدها يافا». وتحدث الكتيب عن يافا اليهودية عبر تاريخها الطويل، الذي لايعكره غير «شغب» العرب ضد المهاجرين اليهود!

والآن، تجلس «إدارة أراضي اسرائيل» بكل الهدوء، لتتصرف في الأراضي العربية، التي سبق لها الاستيلاء عليها بعد تشريد أصحابها وترفض بكل حسم تخصيص نسبة

مسجد حسن بك بعد انهيار مأذنته إثر حدوث إنفجار بها عام ١٩٨٣. أصر أهالي يافا على ترميمه خشية تحويله الى مركز تجاري وسياحي، كما أراد «حارس أملاك الغائبين»

عبر شهور من الجهد والبحث، قام طاقم من دار الشرارة للنشر بالقدس بجمع مادة هذا الكتيب الخطير، للكشف عن حقيقة مشروع يافا التهويدي، الذي تنفذه بلدية تل أبيب ودائرة الأراضي بالمدينة. الكتاب بعنوان «يافا في مواجهة المخطط التهويدي الجديد»، وهو من تأليف كمال الجعفري وهداس لاهاف وأساف أديب.

والهدف من اصدار الكتاب- كما تقول كلمة دار النشر- هو «توعية الجماهير وتسليحها في معركة البقاء على أرض الآباء والأجداد. ولقد أثبتت الجماهير العربية- لاسيما في يافا- مدى تمسكها بأرضها، ونجحت بفعل يقظتها الوطنية في دحر مشاريع التهويد والتذويب القديمة. ولا يخامرنا أدنى شك في أن جماهير يافا معها الأطر الوطنية والاجتماعية، ستظل واقفة بالمرصاد لصد مخططات التهويد الجديدة».

دار الشرارة أصدرت من قبل عدة أبحاث عن «حرب الخليج والانتفاضة» و«الهجرة والاستيطان والمصادرة» و«نساء في واقع الصراع» وغيرها. وعنوان الدار هو:
ص.ب ١٥٧٥ القدس

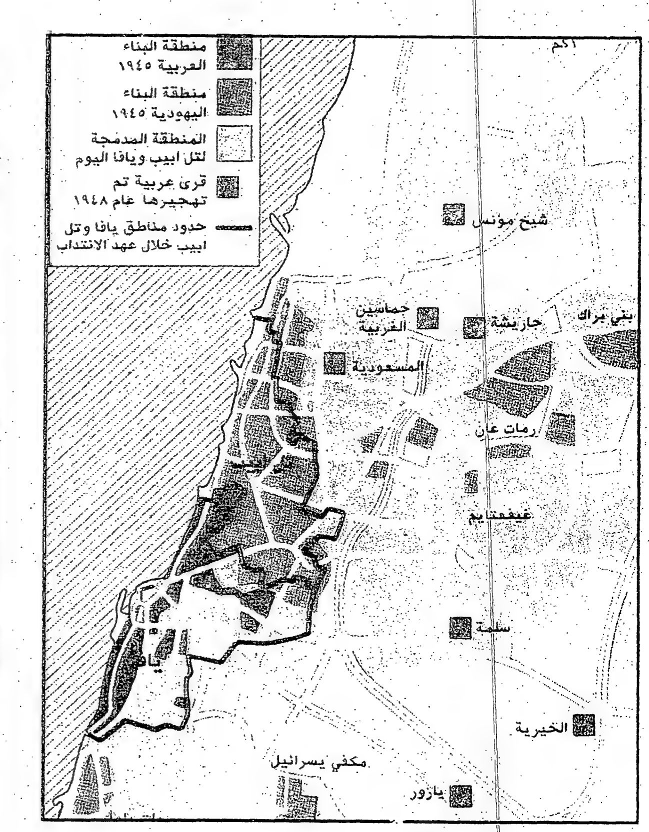

يافا وتل أبيب ١٩٤٥-١٩٩٢

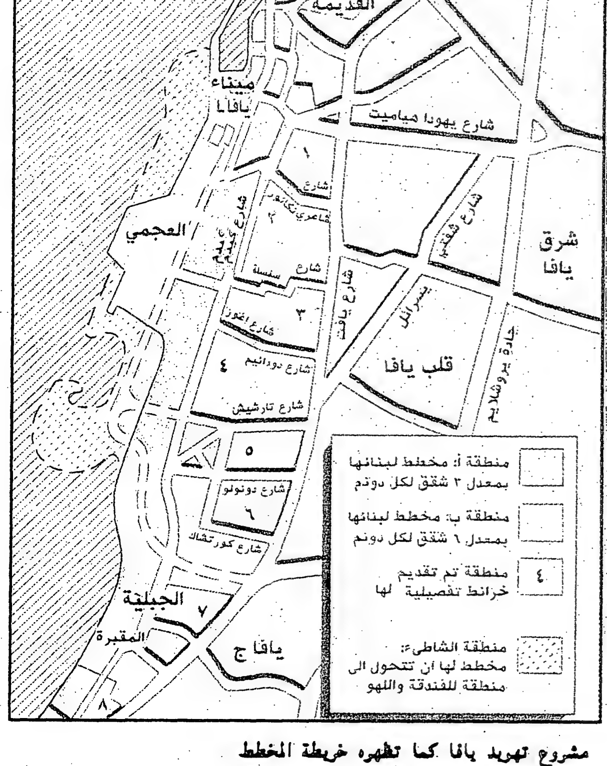

مشروع تهويد يافا كما تظهره خريطة المخطط

ضمن مخطط التطوير للسكان العرب، كما ترفض أن تولى أى أهتمام لحاجاتهم الاسكانية أو الديموجرافية.

وطبقا لمخطط منحدر يافا، يجرى تطوير المنطقة الواقعة بين شارع كيدم وشارع يافت، من خلال تقسيمها الى ١٠ مواقع سكنية، و٣ مواقع لمنطقة الشاطئ. وفى بقية المنطقة، فيسمح ببناء بيوت فخمة منحدرة باتجاه البحر، بشرط ألا يزيد ارتفاعها عن ٣ طوابق.

حصار اليخوت

أما بالنسبة لميناء يافا، فإن مخطط التطوير الذى يجرى تنفيذه اليوم يأتى كمرحلة أخيرة من مسيرة تغيير طابع الميناء التاريخى، وتحويله إلى مركز سياحى واستهلاكى. فقد بدأت إدارة الميناء فى مضايقة الصيادين منذ عام ١٩٨٥، وحصرت وجودهم فى ٦٠٠ متر مربع جنوب الميناء، ثم تجاهل مدير الميناء أحكام القضاء التى تلزمة بعدم إجراء تغييرات دون ترخيص، وواصل الهدم والبناء بما يتعارض مع مصلحة الصيادين، وعلى نحو يتحول الميناء معه الى مرسى سياحى لليخوت.

صفقات مشبوهة للاتجار بالتراث الإسلامى للمدينة

* *

كتيب اسرائيلى رسمى عن يافا يتجاهل التاريخ العربى للمدينة

* *

طرد الصيادين العرب من الميناء بعد تحويله إلى مرسى لليخوت السياحية

إن أوضاع الصيادين فى يافا تبعث على الأسى، بعد أن حاصرتهم اليخوت السياحية، وتحولت مخازنهم التقليدية إلى مطاعم وملاه ومتاجر، بينما ترفض الإدارة تزويد مخازنهم بالماء والكهرباء، أو ترميمها، بالاضافة الى منعهم من تطوير أماكن صيد، وحرمانهم من دعم وزارة الزراعة منذ السبعينيات.

ويأتى المخطط الجديد بدعاوى أنه لامجال لوجود الصيادين (١٥٠ أسرة تقريبا) فى ميناء مخصص لليخوت، وهكذا يفقد هؤلاء الرجال أرزاقهم، وتصبح يافا مهددة بأن تفقد معقلا عربيا آخر.

لم يتحدث المخطط عن العرب، لكنه تحدث عن السكان المحليين».

ولم يضع فى الاعتبار «مصالحهم» كما أوصى الكنيست، بل على العكس تماما، بحث المخطط عن كل الوسائل التى تتيح تفريغ المدينة من سكانها العرب، وإكسابها طابع المدن السياحية العصرية.

يافا- هذا النشيد الساحلى الحزين- تواصل محنتها، ولاتملك إجابة على سؤال محمود درويش:

لماذا يهرب الفرح إذا ما ابتعدت يافا؟
لماذا تختفى يافا إذا عانقتها؟.

#

فالح العطاونة

عنوان غير مألوف، فى زمن غير مألوف.. بعد هذا الشوط الذى قطعته أمريكا وأولادها فى الكشف عن ملامح «النظام العالمى الجديد» الذى تروجه و.. ثمة نكتة شعبية يمكن أن تكون صالحة لاختصار «المطولات الفكرية» التى تدبج لتفسير «الجديد» فى المنحى الأخلاقى للسياسات التى يجرى تطبيقها باسم «الأمم المتحدة» على امتداد العالم:

جلس الرجل الذى جاء لاستصدار «جواز السفر» أمام الموظف الذى كان يتفرس ملامحه للبحث عن «علامات فارقة». أغمض الرجل عينه اليمنى، فدون الأخير فى «جواز السفر». أعور فى العين اليمنى.. نظر إليه مرة أخرى فوجد اليسرى مغمضة شطب مادونه وكتب بدلا منه: «أعور فى العين الشمال».. وفى المرة الثالثة عاد الرجل الظريف وأغمض اليمنى ارتبك الموظف و شطب مرة أخرى وكتب أعور فى العين اليمين هكذا، وبعد مرات عديدة، خلص الموظف نفسه من الارتباك وسجل، فى باب العلامات الفارقة: «أعور على كيفه»!

نكته قصيرة، لاذعة وتتدفق سخرية، نثرها أحد الظرفاء على ندوة جادة بشأن الوضع الراهن الذى تخلقه السياسة الأمريكية وأتباعها و.. «مختصر مفيد» تعليقا على طرافة لم تجد سوانا- نحن العرب- ضحايا لتجديد فصول الفرجة الرخيصة التى تعرضها الولايات المتحدة على العالم، من أقصاه إلى أقصاه.

وفى إسرائيل «الديمقراطية» وسط هذا العالم العربى غير الديمقراطى، وصلت السياسة الأمنية إلى وضع أفلست معه جهود «جنرالات الأمن» فى اختراعات جديدة، انطفأت جذوة الأفكار مرة واحدة وعاد الجنرالات الأذكياء إلى دفاتر «الحروب الكلاسيكية»، لاكتشاف وصفة ملائمة لمواجهة الفلسطينيين العزل.. فوجدوا أن القذائف المضادة للدبابات وسيلة حرب ناجعة: يداهمون الحوارى الفقيرة ليلا، يخرجون النساء والأطفال والشيوخ من مناماتهم ويصلبونهم فى العتمة الباردة. وعن بعد يصوب «الجيش الذى لايقهر» مدافعه باتجاه المنازل التى بقيت نوافذها مضاءة.. يصوب بدقة ويصب القذائف المضادة للدبابات على البيوت ثم يعود إلى قواعده سالما. يترك وراءه فى «ساحة المعركة»، ركام بيوت، أطفالا جرحى وأمهات يبحثن فى غبش الدموع والعتمة الباردة عن بقايا صالحة من عتاد الحياة.

وفى مكان غير بعيد عن إسرائيل «الديموقراطية»، صبرت الولايات طويلا.. طويلا على العراق.. وبعد أن نفد صبرها على العراق الذى لايلتزم بقرارات الأمم المتحدة صبت الطائرات الأمريكية ماتيسر لها من القنابل الذكية الموجهة بالليزر».. ولكن لأسباب تتعلق بالذكاء وحده، أخطأت القنابل طريقها إلى «الأهداف المحددة» لها فنثرت الناس أشلاء مع الركام!

إسرائيل الديمقراطية، الآن، تشرب البحر وتحول الأراضى الفلسطينية المحتلة إلى كرنفال دموى.. ينثر على العالم الذى يتمتع باعصاب باردة وبملكة استمتاع رهيبة حزمة من ضوء أخلاقى استثنائى ومثير يطفو الفلسطينى الضحية على دمه.. يسبح فيه.. فيخرج رابين على العالم بتسامحه الأخلاقى يستقبل مندوبى الأمم المتحدة ويقبل أن يتباحث معهم.. أو يشرح لهم، موقف إسرائيل بشأن الذين قذفتهم وراء حدود «إسرائيل الكبرى.

«العراق غير الديمقراطى»، وبدعوى حقوق الإنسان. تنثر عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها حزمة ضوء أخلاقى استثنائى ومثير أيضا: ممنوع على العراق أن يكون فى شماله، ممنوع أن يكون فى جنوبه، ممنوع عليه أن يعلن أنه بلد مستقل وصاحب سيادة و.. ممنوع عليه المشاركة فى رسم حدوده، على الأقل.. باختصار، ممنوع على العراق أن يكون بلدا بالمواصفات التى يحددها ميثاق «الأمم المتحدة»- ممنوع على العراق أن يكون بلدا، أيضا، بممنوعات الأمم المتحدة!!

والحالة هذه، التى يتمتع بها النظام العالمى الجديد الذى تحرسه أمريكا وأولادها.. فما على الناس فى العالم الحر وغير الحر أيضا، إلا الالتزام بالفرجة إلى نهاياتها المنتفقة.. أو المرجعة- لافرق:

إسرائيل «الديمقراطية» ستظل على تسامحها الأخلاقى: ستواصل قوات الأمن الإسرائيلية فعالياتها اليومية فى القتل وتدمير البيوت وخلع الأشجار وحملات الاعتقال.. وسيتحمل الحكام، على أعصابهم، استمرار «الحوار البناء» الذى يجرى برعاية غير معلنة من هيئة الأمم المتحدة بشأن قضية المبعدين- ومن يدرى؟!- قد تعلن إسرائيل عن استعدادها لاستقبالهم فى السجون فتعفى نفسها من «اللوم» وتعفى أمريكا وأولادها من «الحرج».. وتلزم العرب بمرونة نوعية فى مفاوضات السلام المقبلة!

العراق.. وماأدراك ماالعراق! فتحرسه يقظة «مجلس الأمن الدولى» و«مجلس الأمن القومى الأمريكى».. وتحرسه، فوق كل ذلك، الذراع الطويلة للولايات المتحدة وبيانات العرب التى أحنت رؤوسها وأعفت نفسها من «الاستنكار شديد اللهجة».. أما نساء البوسنة والهرسك اللواتى أصبحن «نساء للمتعة» فلا بأس فى البقاء قيد الانتظار.. لعل «النظام العالمى الجديد يفتح عينه المغمضة و.. يرى!!

تصفية العسكرية الروسية

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

شهد اواخر ديسمبر ١٩٩٢، وأوائل يناير ١٩٩٣ حدثين هامين فى موسكو، الأول يتعلق بتشكيل الحكومة الروسية الجديدة بعد صراع عنيف بين **يلتسين** لفرض استمرار **جايدار** رئيسا للوزراء وبين البرلمان برئاسة **حسبولاتوف** لإقالة جايدار- إقالة المقصود منها اضعاف سلطات **يلتسين** أكثر من تعديل الحكومة ذاتها. ولذلك ارتضى البرلمانيون بحل وسط غريب هو **القبول بالجايدارية** فى **خطوطها** العامة دون **جايدار**. وصعد رئيسا للوزراء فيكتور **تشيرنوميردين** الذى اعتبره الكثيرون ممثلا للنجاح الصناعى الذى يرى ضرورة الانطلاق من تطوير الصناعات الروسية ورفض بيعها جملة وبالقطاعى. وبعد أن تعلم القادة الروس من الأمريكيين مؤخرا كيف يخرجون على الناس بقمصان مفتوحة وكيف يدلون بأحاديث صحفية فى أهم القضايا ببدلات رياضية فى غرف النوم، اعاد رئيس الوزراء الجديد للأذهان صورة السوفييت السابقين الذين صبغتهم اللجنة المركزية فى اسمنت فى البدلات المحكمة، وربطات العنق الابدية، والالتفاتات البطيئة الحركة لرقاب سميكة طالعة على كتفين حجريتين. وظلت **تحفظات تشيرنوميردين** عضو اللجنة المركزية السابق مجرد اقاويل يطوقها استمرار كافة اعضاء الحكومة السابقين وخاصة وزراء المواقع الهامة مثل **كوزيريف** فى الخارجية، **وجراتشوف** فى الدفاع، وغيرهما. ومع ذلك كان وصول **تشيرنوميردين** لرئاسة الوزراء تعبيرا عن فشل **الجايدارية**، وكانت أولى خطواته أنه كرس مائتى مليار روبل للمؤسسات الصناعية التى اوشكت على الإفلاس. **الا أن خط تشيرنوميردين- دعم الجناح الصناعى والعسكرى- لايعد خطا خارج عملية الاصلاح، بل الخط الأكثر جدية للانطلاق نحو السوق الحرة.** وقد علق **اناتولى تشوبايس**- المسئول عن قطاع التخصيص- على الوزارة الجديدة بقوله: «أن واقع بقاء فريق جايدار بأكمله فى الوزارة، بل وتعزيز مواقع ذلك الفريق الاصلاحى يجعلنا ننظر بتفاؤل للمستقبل»، وهكذا تشكلت حكومة تعيد للاذهان صور التماثيل القديمة التى تتألف احيانا من رأس انسان وجسم حصان، من تشيرنوميردين بنزعته المحافظة (بالمعنى المحدد لفهمه للسوق) ومن **الجايداريين الذين يعتبرون أن السوق هى امكانية التفريط فى كل شئ مقابل ثقة ورضى المسئولين فى واشنطن.**

أما الحدث الثانى الهام، **فهو توقيع معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية** فى الثالث من يناير بين يلتسين والرئيس بوش، وعلى الرغم من أن اندفاع روسيا للتبعية الأمريكية سياسيا واقتصاديا يجعل من المعاهدة فى ذلك الإطار حلقة عسكرية فى سلسلة تقييد روسيا، إلا أن موضوع التسليح النووى خاصة فى نظام اشتراكى مسألة تحتاج الى تفكير، فقد وصل عبث التنافس السوفيتى الأمريكى فى مجال التسليح حد أن الفارق الوحيد بين واشنطن وموسكو كان أن واشنطن تستطيع بما بلغته ان تدمر الكرة الارضية باكملها عشر مرات

يلتسن

متوالية، بينما لم تكن موسكو قادرة على تدمير الكرة الأرضية سوى سبع مرات متوالية فقط! ولا أذكر من الذى قال أن ردة البشرية الى العصر الحجرى قد تحدث على اجنحة العلم الوضاءة، لكنها الحقيقة، وهى حقيقة غريبة عن جوهر الفكرة الاشتراكية، التى كسبت سمعتها ليس بسبب عدد الرؤوس النووية ولكن بسبب مواقفها المؤيدة لقضايا التحرر، ورخص اسعار السلع والخدمات لديها.

وبداية اقول أن هناك من يرى أن البلدين- وخاصة امريكا- قد اقدمت على التوقيع على المعاهدة لان موسكو وواشنطن ادركتا أن هذا النوع من السلاح النووى: خطر جدا، ومكلف جدا، ولايمكن استعماله عمليا كما اثبت الواقع، ولانهما تفكران فى انتاج انواع جديدة تماما من الاسلحة: اقل خطورة، وارخص: ويمكن استخدامها بالفعل. وقد حدد وزير الخارجية الروسية كوزيريف جوهر تلك المعاهدة عندما قال للتليفزيون الأمريكي فى يوم توقيعها: «لاينبغى لروسيا أن تقلق لانها لن تصبح من الآن فصاعدا الدولة العظمى من حيث تعداد الرؤوس النووية لديها ،فالأهم بالنسبة لروسيا الان هو الوضع الاقتصادى». وهكذا باعتراف كوزيريف فأن المعاهدة قد جردت روسيا من وضعها النووى المتفوق او المتكافئ مع امريكا، وهو اخر الاوراق الروسية بعد انهيار الاقتصاد الروسى الذى اجبر موسكو على مد يدها للغرب وتفترض المعاهدة أن يتم تقليص ثلثى الاسلحة النووية على مرحلتين، الأولى خلال سبع سنوات حتى نهاية القرن العشرين، والثانية بدءا من القرن الحادى والعشرين. واذا كان لدى روسيا الان حوالى عشرة الاف رأس نووى، فأنها ستقلص الى ثلاثة الاف، مع تقليص مماثل تقريبا لأسلحة أمريكا التى قد تحتفظ ليس بثلاثة الاف بل بثلاثة الاف وخمسمائة. ويعود تاريخ محاولة توقيع هذه المعاهدة الى حوالى عشرين عاما مضت عندما وقع بريجنيف وريتشارد نيكسون فى موسكو فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ اتفاقية لتقليص الاسلحة النووية، تعثرت لأن موسكو أصرت حينذاك على تقليص كافة الأسلحة الموجودة فوق الأرض- حيث تتكافئ قوة موسكو مع واشنطن- والتى تحت الارض حيث تتفوق القوة الامريكية على السوفيتية، ورفض الأمريكان. الان قبلت روسيا بتقليص الاسلحة فى المواقع التى توازن الاسلحة الامريكية، بينما احتفظت امريكا بنقاط قوتها علاوة على استمرارها فى برنامج حرب النجوم الذى لم ترتق اليه القدرة الاقتصادية والتكنولوجيا السوفيتية. والمعاهدة الاخيرة تقتضى الالتزام بما اتفق عليه الطرفان فى معاهدة ١٩٧٢ وبما اتفق عليه الطرفان فى معاهدة أخرى فى معاهدة «سالت- ١» الموقعة بين موسكو وواشنطن عام ١٩٩١ . وبطبيعة الحال فان المعاهدة الاخيرة- التى تباهى يلتسين بان الاعداد لها لم يستغرق إلا خمسة شهور- تنطلق من اتفاق سياسى اهم هو ميثاق «الشراكة والصداقة» الذى وقعه يلتسين وبوش فى أول زيارة رسمية ليلتسين لأمريكا فى يونيه ١٩٩١.

وهو الميثاق الذى يلحق روسيا من كافة النواحى بأمريكا.

معاهدة ٣ يناير الاخيرة «سالت- ٢» تقلص ذلك النوع من الأسلحة النووية الذى لايتوفر إلا لروسيا وأمريكا وحدهما، ولانظير له لدى بقية الدول النووية الاخرى كالصين وبريطانيا وفرنسا وغيرها. ومن الناحية العسكرية فان «سالت ٢» تمثل الخطوة الحاسمة فى مسلسل نزع السلاح الروسى، بعد ان قامت روسيا من جانبها وحدها بتخفيض وجودها العسكرى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وبعد أن دمرت جميع الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى، كما اتلفت السلاح النووى التكتيكى ذى القواعد الأرضية، وأخذت تنزع

بوش

نفس النوع من السلاح من السفن والغواصات. والآن يجرى تقليص بناء الغواصات بمقدار الضعفين، كما سيتوقف عن العمل تماما بعد سنتين مصنع الغواصات العسكرية، مع تقليص حاد لعدد افراد أسطول المحيط الهادى. وفى نفس الوقت خفضت- خلال عام واحد- ميزانية الدفاع بنسبة ١٨٪ ، وتقلصت مشتريات المعدات الجديدة للجيش بنسبة ٦٨٪.

ولايختلف احد على أن نزع السلاح الروسى الحالى هو تدمير للقدرة الدفاعية الروسية، ولايخفى ذلك رجال الحكومة أنفسهم، الفارق الوحيد أن «الديمقراطيين» يقولون: «وماحاجتنا الى السلاح؟». لكنهم لاينكرون أن عملية تعرية عسكرية لروسيا تجرى على قدم وساق. وبذلك الصدد يقول يورى جلوخوف على صفحات البرافدا: «ومما يثير السخرية اننا ننزع اسلحتنا بمعونة خصومنا الذين يحتفظون باسلحتهم كاملة».

وعامة فان المعاهدة إشارة أخيرة على انتهاء القرن العشرين بالشكل الذى انتهى به القرن التاسع عشر، حينذاك خرجت بريطانيا الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، الآن تخرج أمريكا وحدها بهذه الصفة. وستؤدى تصفية العسكرية الروسية الى أن امريكا ستمارس دورها بتكلفة أقل.. وبينما تنتظر روسيا أن تحصل على مكافأة ما عن نزعها لاسلحتها، فأن بيل كلينتون لايعدها الا بالمساعدة المشروطة قائلا: «أن علينا أن نساعد شعوب المعسكر السوفيتى السابق فى التخلص من النزعة العسكرية، خاصة أنه قد تهيأت لنا للمرة الأولى فرصة ربط الشعب الروسى بالغرب». ولايخفى كلينتون شروطه قائلا: «لايمكن للولايات المتحدة أن تطمئن الى مستقبل العالم مالم تنشأ انظمة ديمقراطية مستقرة على انقاض الامبراطورية السوفيتية المنهارة. ولكن المساعدات ستكون مشروطة، اذ يتعين على روسيا أن تتعهد بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الشاملة، ومواصلة تقليص ترسانتها النووية، واحترام حقوق الأقليات. ولابد لروسيا فى القريب العاجل من السيطرة على التضخم المالى، وضمان الاستقرار الاقتصادى على أساس حق الملكية الخاصة».

خصوصية الديموقراطية الأمريكية

مساومة بين حرية الفرد.. وقوة النظام

سمير كرم

رسالة واشنطون

يتمتع الأمريكيون بمساحة كبيرة من الحريات الفردية- الحريات الشخصية- لايمكن إنكاره، فى ظل نظامهم السياسى والاجتماعى وفى ظل ثقافتهم العامة السائدة.

ولايمكن أن ننكر أيضا أن الغالبية الساحقة من الأمريكيين تفضل النظام الذى تعيش فى ظله على أى نظام آخر. وغالبا مايجيب الأمريكى بكلمة «يستحيل» على السؤال: هل تستبدل النظام الأمريكى بأى نظام آخر.. حتى لو كان هذا النظام الآخر يكفل مجتمعا خاليا من الجريمة أو يكاد أو لو كان هذا النظام الآخر يكفل بيئة أقل تلوثا.. أو لو كان هذا النظام الآخر يكفل إعدام البطالة؟

اقتناع الامريكيين- باستثناءات قليلة لاتكاد تشكل نسبة يمكن تحديدها بأن أمريكا ديموقراطية.. وأن ديموقراطيتها هى الشكل الأرقى للنظام السياسى، يصل إلى حد يجعل مفهوم الديمقراطية الأمريكية أقرب إلى **«الأسطورة الشعبية»** فايهما بها متغلغل فى النفوس قبل المقول ويصل الأمر **إلى حد يرفض معه الأمريكيون الظن بأن المجتمع الأمريكى مجتمع طبقى.. يتألف من «طبقات» شأنه شأن كل المجتمعات الأخرى على اختلاف نظمها ودرجات تقدمها.**

ولن تجد أبدا أمريكيا يعبر عن توقع بأن تكون الحياة «أكثر» أو «أقل» ديمقراطية فى ظل هذا الرئيس أو ذاك. فى ظل إدارة جمهورية أو ديموقراطية.. فى ظل أغلبية ديمقراطية أو أغلبية جمهورية فى أى من مجلس الكونجرس.

بل إن من المؤكد أنه عندما تعرضت الحياة السياسية الأمريكية لهجمة **«المكارثية»** فى أوائل الخمسينات، وسقط فيها عدد من الضحايا، وعاش آلاف أو مئات الآلاف من الامريكين فى حالة من الرعب خوفا على وظائفهم أو مستقبل أبنائهم أو سمعتهم.. لم يسد بين صفوف الأمريكيين إعتقاد قوى بأن الديموقراطية الأمريكية مهددة فى الصميم، ولا أن الديموقراطية الأمريكية كشفت عن وجود عيوب أساسية فيها أو نقاط ضعف خطيرة. إنما ساد الاعتقاد بأن فردا فى موقع خطير من مواقع السلطة قد تجاوز حدوده وأساء استخدام سلطاته ولابد أن يكون هذا الرأى قد تعزز عندما انحسرت «المكارثية» بمجرد أن تمكن عدد من الأقوياء الآخرين فى السلطة من أن يقلبوا الموائد على رأس مكارثى ولجنة النشاط المعادى لأمريكا فى الكونجرس، لينتهى الأمر بتوجيه اللوم إلى مكارثى ..فينحسر نفوذه ويتردى، ثم يموت وحيدا. مأسوفا عليه من مؤيديه، غير مأسوف عليه من معارضيه.

كذلك بقى هذا الاعتقاد برسوخ الديموقراطية الأمريكية قويا عندما كانت إدارة نيكسون وقبله جونسون تواجهان المظاهرات الجماهيرية العارمة ضد حرب فيتنام بكافة أساليب القمع والمطاردة السياسية. لم يرق الوضع إلى مستوى يجعل الأمريكيين يتشككون أو يتساءلون عن ديموقراطية النظام السائد لمجرد أنه يستخدم أدوات القوة والقمع من ناحية فى مواصلة الحرب ضد إرادة الرأى العام» ومن ناحية أخرى ضد مناهضى الحرب.

ولعل من الأمور ذات الدلالة هنا أن سنوات متواصلة من معارضة الحزب من جانب أوسع قطاعات الشعب الأمريكى لم تستطع أن تهز سلطة الرئيس نيكسون.. **لكن واقعة واحدة اتضح فيها أنه يعبث بقواعد** الديموقراطية الأمريكية- عندما أقتحم رجاله مقر الحزب الديمقراطى المنافس فى انتخابات على ١٩٧٢ ليتجسسوا على خطط الحزب فى الحملة الانتخابية- **كانت كفيلة بإسقاطه فى نظر النخبة الحاكمة ثم فى أعين الرأى العام، وإجباره على الاستقالة من الرئاسة تجنبا للمحاكمة.**

فضلا عن أن فضيحة **«ايران جيت»** بعدها بنحو ١٥ عاما -فى ظل الحزب نفسه- لم تؤد إلى شئ على الإطلاق.

فلم تتمكن **«حرب فيتنام»** من إسقاط نيكسون وفعلت ذلك فى وقت أقل كثيرا **«فضيحة ووترجيت»(..)**

والأدهى- والأهم دلالة من هذا أن **«فضيحة ووترجيت»** لم تؤد إلى الإساءة للحزب الجمهورى.. مع أنها لم تكن فضيحة نيكسون وحده.. بل كانت فضيحة عشرات من رجال القيادة من حوله من الحزب الجمهورى. وقد أدت بعدد غير قليل منهم إلى السجن. ولابد إذن أن اقتناع الأمريكيين بالنظام السياسى الديموقراى- والحزبان من أعمدته الرئيسية- لم يصبه أذى أو عطب نتيجة لهذه الفضيحة.. حتى أن الحزب الجمهورى نفسه عاد إلى الرئاسة فى انتخابات عام ١٩٨٠.. بعد ٦ سنوات فقط من «ووترجيت» **ويبقى فيها ١٢ عاما متصلة إلى أن خسر انتخابات ١٩٩٢ الأخيرة.. ولأسباب لاعلاقة لها من قريب أو من بعيد بقضية الديمقراطية.**

على مدى السنين- من انتخابات رئاسة إلى التى تليها- لاتجد مرشحا أو حزبا أو جماعة. (باستثناء الجماعات الهامشية التى لا يكاد الناخب الأمريكى يعى بوجودها) تطرح مطلب **«المزيد من الديموقراطية».** وأغلب الظن أن الأمريكى قد ترسخ لديه اعتقاد أكيد بأنه لامزيد على الديموقراطية الأمريكية(..)

لماذا؟

لاشك أن هذا سؤال جدير بدراسة موضوعية متأنية، تبتعد بنفسها عن نوازع الانبهار بـ (الديموقراطية الأمريكية) وتبتعد بالقدر نفسه عن نوازع مخاصمة أمريكا.. أى تحتاج إلى دراسة للواقع الأمريكى الداخلى بصرف النظر عن تأثيرات الدور الأمريكى على العالم الخارجى. لكن بانتظار توفر مثل هذه الدراسة يمكن أن نعزو هذا الاقتناع الكامل والفريد من جانب الأمريكيين بديموقراطية نظامهم القصوى إلى العوامل التالية. وليس هذا إدعاء بأنها كل العوامل التى يمكن التفكير فيها. إنما هى العوامل التى أدخلت اليها التفكير فى هذا الموضوع

والتنقيب فيه لعدة سنوات.

(النظام.. هو الوطن)

إن النظام الأمريكي منذ نشأته أقام علاقة هوية- علاقة وحدة- أو بالأحرى «حالة» وحدة بينه وبين البلد .. أمريكا. النظام هو أمريكا.. وبالمعنى نفسه أمريكا هي النظام . فكرة الوطن ليست في أمريكا هي نفسها فكرة الوطن في مصر أو في فرنسا أو في روسيا أو.. الخ ولذلك أسبابه التاريخية المعروفة وله أيضا أسبابه «التكوينية» المعروفة . **فلكل «أمريكي» وطن آخر . وطن أصلي وفي أحيان كثيرة يحتفظ بصلاته اللغوية والثقافية والدينية بذلك الوطن»** وهو ليس مطالبا بأن يندمج في «وطنه» الجديد... **لكنه مطالب بأن «يدخل في النظام» منذ اللحظة الأولى..** ويقاس نجاحه في التكيف مع أمريكا بمدى استيعابه لـ «النظام» ينطبق هذا على الأمريكي الذي ينتمي إلى جيل جاء أخيرا إلى أمريكا كما ينطبق على الأمريكي الذي ينتمي إلى أجداد جاءوا الى امريكا منذ عشرات الأجيال.

الانتماء في أمريكا هو إلى النظام. والولاء يلي الانتماء بطبيعة الحال. وكل أمريكي هو أمريكي ذو هوية تميزه قوميا في انتمائه إلى وطن آخر: أمريكي -فرنسي، أمريكي- الماني، وأمريكي أفريقي، أمريكي - اسباني.. الأمريكية هنا هي صفة النظام والقومية أو الجنسية أو الانتماء الجغرافي هو الجذر.

وصحيح أن كل النظم تحاول أن توحد في وجدان الناس بينها وبين الوطن. وكانت عبارة **لويس الرابع عشر: الدولة هي أنا** تعبيرا مختصرا عن هذا المعنى. وليست هناك حكومة لاترفع في وجه من ينتقدها حجة أنه ينتقد الوطن. لكن الأمر بالنسبة لأمريكا أن هذا التوحد الوجداني والعقلي بين الوطن والنظام بعينه الوضع بالفعل. لأنه منذ البداية لام الوضع الاستثنائي لأمريكا باعتبارها **«أمة من المهاجرين»**.

وهكذا أصبح الدفاع عن النظام دفاعا عن أمريكا. وإذا كان من سبيل إلى الحديث عن مقدسات أمريكية ..**فإن مقدسات الأمريكيين تتعلق بالدستور أكثر مما تتعلق بالأرض والشعب**. وصفه الأمريكيين الجامعة هي «الرأي العام» وهو تعبير سياسي أكثر منه قوميا أو وطنيا أو عرقيا. ربما لأن الدستور الأمريكي هو أكثر

نيكسون

قدسية من الوطن، أو بالأحرى في معظم الأحيان هو الوطن نفسه. فإنه لايتغير. وعلى الرغم من حداثة الجمهورية الأمريكية (عمرها لايزيد عن ٢١٦ سنة) إلا أن دستورها (وعمره ٢٠٦ سنوات) هو الأقدم بين دساتير العالم التي لاتزال سارية المفعول.. على الرغم من كل التغيرات التي طرأت على العالم المحيط بأمريكا وعلى أمريكا نفسها وتركيبها السكاني والاقتصادي وكل التغيرات الاجتماعية التي نشأت عن ذلك، والتي نشأت عن اختلاف مستوى التطور التكنولوجي.. الخ.

الأمريكيون عندما ينخرطون في الجندية، أو عندما يذهبون إلى الحرب، تحملهم اليها **شعارات الدفاع عن «النظام» وليس عن الوطن**. ساعد على ذلك أن أمريكا الأرض والسكان لم تكن مهددة تهديدا حقيقيا، منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية كجمهورية اتحادية مستقلة بأن يغزوها شعب آخر. محيطان بأكملهما يفصلانها من الشرق ومن الغرب عن أي غاز من «العالم القديم».

كلما ذهبت أمريكا إلى الحرب كان ذلك دفاعا عن «**الحرية**» أو عن «**الديموقراطية**» . عندما غزت كوبا عام ١٨٩٨ كان ذلك للدفاع عن «الديموقراطية». وبالمثل عندما غزت الفيليبين - عبر المحيط الهادي الذي يفصلهما- كان ذلك أيضا دفاعا عن الديموقراطية.. كل عمليات التدخل العسكرية التي جرت بالمئات في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية كانت موجهة للدفاع عن الديموقراطية وعن حريات الأمريكيين حيثما كانوا، إنه إذن الدفاع عن النظام السياسي الأمريكي لا عن الكيان الطبيعي للبلد.. أرضه وسكانه وتراثه كما هو الحال بالنسبة لأي بلد آخر.

من الطبيعي بعد هذا كله **أن يكون الهجوم على «النظام» أو «الديموقراطية» الأمريكية غير مستحب. هو أقرب للخيانة العظمى بمفهومها التقليدي في البلدان الأخرى**. تتحمس الشعوب لأوطانها.. ويتحمس الأمريكيون لنظامهم بالمعنى نفسه. بالقدر نفسه. وإذا قال المواطن في بلادنا- تأكيدا لولائه للوطن- «**وطني دائما على حق**»، أو «**بلدي وإن جارت علي عزيزة**» ، فإن المعادل لهذا الشعارات الوجدانية لدى الأمريكي يكون «**النظام دائما على حق.. ومهما جار**».

قد لايكون لهذا الشعار وجود بهذه الألفاظ.. لكنه حقيقة سلوكية. مظاهرات الاحتجاج على «النظام» لايكاد يكون لها وجود، على الرغم من المساحة الكبيرة من الحريات المدنية التي يتمتع بها الأمريكيون. تجرى مظاهرات الاحتجاج ضد قرار في هذا المجال أو ذلك. تحدث - أحيانا- إضرابات عمالية أو مهنية هنا أو هناك .... لكن في كل الحالات يغيب الاحتجاج على النظام.

يعيش العامل الأمريكي في حالة بطالة لمدة تقصر أو تطول.. دون أن يتطرق إلى ذهنه أن «النظام» مسؤول عن ذلك. إنما يتجه باللوم إلى الشركة، وفي أقصى تقدير إلى الإدارة. لأنه إذا قال أن النظام مسؤول عن البطالة يكون كمن يتهم الوطن بالظلم. النظام على حق.. لكن بعض المسؤولين لايراعون مصالح العمال.. أو يهتمون بالأرباح أكثر مما يهتمون بالآثار الاجتماعية للبطالة. وحتى حينما تطول الأزمة الاقتصادية.. كما حدث في فترة رئاسة بوش - وتحدث لهذه الأزمة انعكاساتها على نتائج الانتخابات فإن أحدا من المتضررين من الأزمة (العمال العاطلين أو الذين خفضت مرتباتهم وزيدت ساعات عملهم أو الذين فقدوا مساكنهم نتيجة لعجزهم عن دفع ايجاراتها ، أو الذين فقدوا تأمينهم الصحي.. الخ) لايتوقع، وقد أدت نتائج الانتخابات إلى هزيمة الرئيس وانتخاب رئيس جديد أن يتجه الرئيس الجديد نحو ادخال تغيير على «النظام» الرئيسي الجديد مطالبا- في أقصى الحدود- بتغيير في السياسة.

لا أحد يحمل «النظام» مسؤولية الأخطاء أو حتى المآسي. وإذا كنا ذكرنا حرب فيتنام كمثال في المجال السياسي، فإن كارثة

-الانهيار الاقتصادى التى وقعت فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات (٢٩-١٩٣٣) تقدم بدورها مثلا آخر أول على مدى رسوخ «النظام» فى العقل الامريكى.

روزفلت.. نبى الشيوعية

لقد كان «الانهيار الكبير» قبل ستين عاما أقرب الأحداث انطواء على امكانية سقوط النظام الأمريكى.. مع ذلك فإنه لم يسقط.

ماالذى حدث؟

فى عام ١٩٢٩، بعد ست سنوات متوالية من الازدهار لم تعرف مثلها الولايات المتحدة من قبل حدث انخفاض مخيف فى أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية، وبدأ كساد اقتصادى طويل وصلت آثاره إلى حدود لم تبلغها أى كارثة مماثلة فى الماضى. والمعتقد أن الأسباب الرئيسية لهذا الكساد الاقتصادى كانت أتساعا كثيفا للديون واكبه نقص شديد فى القدرة الشرائية للمستهلكين حال دون الاحتفاظ بالانتاج والعمالة عند مستويات معقولة. حدث هذا كله فى وقت كانت قد سادت فيه لدى الغالبية العظمى من الأمريكيين فلسفة اقتصادية مؤداها أن باستطاعة. أى شخص أن يصبح غنيا عن طريق شراء الأسهم، وأن الأسهم ترتفع قيمتها باطراد مع انعدام احتمال انخفاضها. فكانت النتيجة أن أقبل الأمريكيون على الاستدانة لشراء الأسهم، على أساس أن ارتفاع قيمة الأسهم مع الوقت كفيل بأن يمكنهم من سداد ديونهم وأكثر. وشجعت البنوك هذه الفلسفة الاقتصادية غير الواقعية.

وبدا بعض الوقت أن الأمور تسير كما يتمنى ملايين الأمريكيين وفى يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ بدأت سوق الأسهم تتصدع، وفى ٢٩ أكتوبر- أى بعد خمسة أيام فقط (ولايزالون يطلقون على هذا اليوم وصف«الثلاثاء الأسود» تحول التصدع إلى إنهيار. انخفضت قيمة الأسهم بما يوازى ٣٠ مليار دولار. ولنا أن نتصور معنى هذا الرقم فى ذلك الوقت. وظن كثير من أن الكارثة لن تصيب الا أولئك الذين شاركوا مباشرة فى الاستدانة لشراء الأسهم. وكان هذا التصور أبعد مايكون عن الصواب. فقد كانت نسبة خمسة فى المائة من الأمريكيين تستهلك وحدها ثلث السلع والخدمات التى تنتجها الأمة وكان أى انخفاض فى قدرة هذه النسبه الضئيلة على الاستهلاك كفيل بأن يحدث آثارا خطيرة على نطاق البلاد كلها. فتشرد ملايين العمال وهبطت الاستثمارات وانخفض الإنتاج وانخفضت قيمة العملة. وخفضت الشركات الأجور إلى حد انكمشت معه القوة الشرائية لنسبة ٩٥ بالمئة من الأمريكيين.

ارتفع عدد العاطلين عند تسلم فرانكلين روزفلت الرئاسة فى ٤ مارس ١٩٣٣ على ١٥ مليون عاطل، وفاق هذا العدد عدد الأمريكيين الذين كانوا يعملون مقابل أجور تقترب من حد الكفاف. وأفلس ثلث عدد البنوك الأمريكية. واخطر **روزفلت لإصدار** مرسوم باغلاق باقى البنوك **لتمكين الحكومة** الاتحادية من فحص أحوالها المالية. ثم أعقب ذلك بعدد من القرارات - أصبحت تعرف تلخيصا باسم» **الصفقة الجديدة**» -استهدفت كلها **التركيز على دور الحكومة الاتحادية فى توفير الوظائف والضمان الاجتماعى والتخطيط من أجل استعادة قوة الاقتصاد الأمريكى.**

وبحلول عام ١٩٤٠ كانت الإجراءات التى اتخذها روزفلت قد جعلت من **الحكومة الاتحادية «المدير العام للاقتصاد القومى» الأمريكى.** لكن المنقذ الحقيقى للاقتصاد الأمريكى من تلك الكارثة كان الحرب العالمية الثانية- التى أدارت عجلة الأنتاج بقوة لمواجهة احتياجاتها.

مع ذلك فلايزال كتاب اليمين الأمريكى المحافظين وساسته يتناولون روزفلت واجراءاته على أنه كان نبى الشيوعية فى أمريكا.. ولايزالون يشيرون إلى المؤسسات التى أوجدتها قراراته- مثل هيئة الاحتياطى النقدى **(البنك المركزى) والضمان الاجتماعى وتعويضات البطالة.. الخ.** على أنها كوارث لاتزال تكبل انطلاق الاقتصاد الأمريكى الحر (...)

وكما يتضح من هذا التلخيص السريع لما حدث فى «الانهيار الكبير» قبل ستين عاما فان ملامحه قريبة للغاية من أوضاع تعرضت لها أمريكا عدة مرات منذ ذلك الوقت.. ولعل أخطرها ملامح الركود الاقتصادى الأخير الذى واكب فترة رئاسة بوش ومعنى هذا أن احتمال تكرار «الانهيار الكبير» ليس مستبعدا.. وإن كان لم يتكرر على مدى تلك السنوات بالحدة نفسها.

مع ذلك فقد تراجع النظام الأمريكى عن كثير من القرارات والضمانات التى اضطر لاتخاذها روزفلت للخروج به من تلك الأزمة الطاحنة.. وإن كان بعضها لايزال قائما سارى المفعول حتى الآن. والمهم أن تلك الأزمة على خطورتها لم تدفع الأمريكيين للتفكير ضد النظام الذى أوجدها.. والذى تبقى معه مصدر تهديد لايغيب عن الأذهان. **لقد أسقطت أزمة** «الانهيار الكبير «الرئيس الأمريكى آنذاك هربرت هوفر (وكان جمهوريا) وأتت بالرئيس الديمقراطى روزفلت فى انتخابات نوفمبر ١٩٣٢... وفيما عدا ذلك **بقى النظام،**

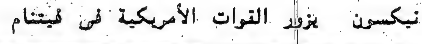
نيكسون يزور القوات الأمريكية فى فيتنام

ويبقى تصور الأمريكيين الراسخ بأنه نظام لابديل عنه وتبقى قدرة النظام على أن يبدو للأمريكيين فى كل الأحوال حتى اسوأها فى الحرب وفى السلام على السواء- أفضل النظم على الأطلاق.. لأفضل البلدان على الاطلاق(..)

فإذا أضفنا إلى هذا ما ذكرناه فى البداية من أن الأمريكى يتمتع بمساحة كبيرة من الحريات الشخصية تجعله يشعر دائما أن النظام يكفل له التمتع بحق التصرف فى شئونه وشئون حياته وآرائه بغير تدخل أو إملاء،نتبين أن الحريات الشخصية تحل لدى الأمريكيين فى أغلب الأحوال محل المشاركة الفعلية فى العملية الديموقراطية.

حرية النظام وحرية الفرد

وقد نتساءل: هل هى مساومة بين النظام والفرد . يأخذ الفرد كل ماهو متاح من الحريات الشخصية بما فيها حرية التعبير ويترك للقائمين على النظام تدبير شؤون المجتمع وفقا لفلسفتهم ومصالحهم؟ وقد نجد صعوبة فى الحصول على جواب محدد على هذا السؤال إلا أن الحقيقة الواضحة هى أن الأمريكى يستغنى عن المشاركة فى السلطة، ويقل حماسه وحتى اهتمامه بأن يكون له دور فى صنع القرار، لكنه لايفرط أبدا فى حرياته الشخصية. هى بالنسبة إليه أهم من دوره السياسى والاجتماعى. بل إنه يؤثر الابتعاد عن المشاركة فى العملية الديموقراطية. يقل اهتمامه بالشؤون العامة كلما كانت تتعلق بالقضايا الاساسية و«الكبرى» مثل الحرب والسلام . حتى مشاركته فى العملية الانتخابية لاتعد نشاطا أساسيا واجبا بالنسبة إليه. والنظام يشجعه على ذلك بعدم التدخل لحفزه على أداء هذا الواجب.

وعلى سبيل المثال فإن **الأمريكى يقدر حريته فى عدم العمل.. أكثر مما يقدر حقه فى العمل.** ولم يستطع الأمريكيون أن يقتنعوا حتى الآن بما يطرحه بعض الساسة والمفكرين من أن مجتمعات أخرى- بعضها أقرب مايكون إلى النظام الأمريكى سياسيا وديموقراطيا- تطبق قوانين تتعلق بحق العمل. وحينما يطرح مفهوم حقوق الانسان **فإن الأمريكى لا يظن- فى الغالبية الساحقة أن حق العمل واحد منها.**

فإذا عجز «النظام» عن توفير العمل لعدة ملايين من الأمريكيين (عدد العاطلين **وفقا لآخر أرقام ١٩٩٢ يبلغ ٤ر٧ مليون نسمة)** فان ذلك لايثير أى تساؤل عن حقوق الإنسان الأمريكى. فالفرضية الأساسية السائدة هى أن حقوق الإنسان مصانة فى الولايات المتحدة أكثر منها فى أى مكان آخر .. بل إن «النظام» الأمريكى يعتبر نفسه منذ زمن بعيد أمينا على حقوق الإنسان فى العالم الخارجى . **وليس غريبا بعد هذا أن الأمريكيين لا يعرفون ان بلادهم- الولايات المتحدة الأمريكية- لم توقع حتى الآن على عدد من أهم المواثيق الأساسية الدولية لحقوق الإنسان..** من انقضاء أكثر من أربعين عاما على توقيعها، وحتى أن الولايات المتحدة حاولت منع التوصل اليها فى أواخر الأربعينات.

(وهذا موضوع يستحق بذاته معالجة مستقلة).

واذا أردنا مثالا آخر نجده فى حقيقة أن النظام الأمريكى يحرص دوما على أن يجنب نفسه اللجوء إلى أسلوب **الديموقراطية المباشرة** . ففى مواجهة أعقد الأزمات والمشكلات ، فى الحرب والسلام، فى مواجهة أخطر القرارات المصيرية وأشدها تأثيرا على حياة الأمريكيين، **لايلجأ النظام ابدا إلى استفتاء الشعب الأمريكى**. ولايمكن أن يدعى أحد أن هذا يرجع إلى نقص فى الإمكانيات ففى الولايات المتحدة تجرى استطلاعات الرأى العام بالآلاف كل شهر- إن لم تقل كل أسبوع- لتحديد مواقف الأمريكيين وآرائهم واتجاهاتهم فى أرفع الأمور وأتفهها... من مرشحى الرئاسة إلى إدخال التربية الجنسية فى المدارس إلى التدخين.. إلى البرنامج التليفزيونى المفضل. وليست استطلاعات الرأى العام شيئا سوى استثناءات غير رسمية ، غير ملزمة للنظام.

أما بالنسبة لقرارات من نوع نقل ٥٠٠ ألف جندى إلى فيتنام.. أو إلى صحراء السعودية لمحاربة العراق. أو من نوع كيفية مواجهة الكساد الاقتصادى أو معالجة مشكلة مشردين.. فإن هناك ملايين الصفحات التى تشغلها نتائج استطلاعات الرأى العام بتفصيلاتها وتفصيلات الذين أخذ رأيهم. أعمارهم. وظائفهم انتماؤهم الحزبى. جنسهم. مستوى دخولهم.. حتى اذا كانوا متدينين أوغير متدينين. **لكن لا استفتاء رسمى واحد للاهتداء إلى رأى «الشعب» فى القرارات الحاسمة.**

السؤال الذى لايطرح فى أمريكا فى أسوأ الظروف: هل البطالة انتهاك لحقوق الانسان

بل، الحقيقة أن الاستفتاءات أسلوب معمول به على مستوى الولايات والمدن. وحتى على مستوى الأحياء. اذا أرادوا- مثلا- إلزام شركات التأمين على السيارات بنص قانونى معين لحماية المؤمنين أجروا استفتاء فى المدينة المعنية أو الولاية.

الاستفتاءات متروكة- اذن- للشؤون الصغرى. ويترك النظام لنفسه حرية القرار فى الشئون الكبرى. ميزانية الحى قد يجرى بشأنها استفتاء اذا تعقدت الأمور.. أما ميزانية وزارة الدفاع التى تبتلع القسم الأكبر من الميزانية الاتحادية الأمريكية فهى شأن النظام بجانبيه التنفيذى (الرئيس) والتشريعى (الكونغرس) مهما تعقدت الأمور. ومهما بدا أن للناس رأيا آخر غير مايراه «النظام».

ويعرف معظم الأمريكيين أن الاستفتاءات الشعبية نظام معمول به فى بلدان الديموقراطيات الغربية الأخرى.. لكن يكفى أن يقال لهم أن «الآباء المؤسسين- أى مجموعة الارستقراطيين التى صاغت الدستور الأمريكى قبل أكثر من ٢٠٠ سنة- كانوا يخشون من الديموقراطية المباشرة ، وبالتالى من الاستفتاءات الشعبية العامة، ليقتنعوا بأن هذه طبيعة «النظام» وجذوره.. بالتالى فإن الأمر لايخصهم.

«الديموقراطية الأمريكية»- إذن- لها خصوصيتها أنها تحمى «النظام» بحاجز هائل من الحرية الشخصية للفرد.

ويبقى صحيحا ماقاله المفكر الفرنسى **دى توكفيل** قبل نحو ١٦٠ عاما- فى كتابه الشهير «الديموقراطية فى امريكا»: أن الحقوق الفردية الموجودة فى الديمقراطيات عامة ماتكون غير مهمة.. والقاعدة المطلقة أن الناس الذين يعيشون فى أزمة الديموقراطية ينبغى أن لايلجأوا أبدا إلى الثورة. وقد لا أضع هذه القاعدة على أنها قاعدة مطلقة إلا أننى أعتقد أنهم- أكثر من غيرهم- يملكون من الأسباب مايجعلهم يترددون قبل البدء بشئ من هذا القبيل»

هذه هى المعادلة الديموقراطية الأمريكية. للفرد حرياته . وللنظام ثباته فى وجه كل المتغيرات، وقوته التى لاتقاوم.

يواصل الزميل «أحمد الخميسى» عرضه لكتاب «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» الذى أعدته مجموعة من المفكرين وأشرفت على إصداره السيدة «ج.س.فولكوفا» وصدر عن دار نشر المؤلفات السياسية بموسكو، وقد شارك فى تأليفه مجموعة من الباحثين الذين كانوا يعملون بمعهد الفكر الماركسى التابع للحزب الشيوعى السوفييتى قبل حل الحزب و المعهد. وقد عرض الخميسى حتى الآن خمسة موضوعات... «اللينينية والستالينية- التعددية الحزبية- الحزب والبيروقراطية- زوال الرأسمالية أمر حتمى- وقضية الثورة العالمية».

لينين بؤرة الجدل هذه الأيام ‹٦›

هل تخلى لينين عن الماركسية

عندما بدأت الحملة على **الماركسية واللينينية** فى روسيا، لجأ «الديمقراطيون الجدد» إلى مختلف الاسلحة فى سعيهم لتشوية الافكار والمبادئ العامة للاشتراكية، وقد اتخذت تلك الحملة أشكالا مختلفة منها التشكيك فى صحة إمكانية توزيع الثروة بين السكان، وتكرار أن الاشتراكية وهم طوباوى وحلم عابر، وأنها نظرية قديمة ظهرت فى ظروف محددة، وأصبح عليها أن تختفى الآن. كما ركزت الحملة على الطعن الشخصى فى قيادات الثورة البلشفية، وخاصة لينين. وجددت الحملة الخروق القديمة المهلهلة التى استعان بها اعداء لينين فى العشرينات، مثل أنه كان عميلا للألمان، وأنه كان يقوم بالثورة لحساب ألمانيا. **لكن إحدى أذكى اشكال الهجوم على لينين كانت استنطاق لينين بتراجعه عن أفكاره.** وفى ابريل ١٩٩٠ ظهرت فى الصحافة الروسية رسالة بعنوان: «**اخر اسرار لينين. رسالة إلى صديق فى زيورخ**». وقدمتها الصحف على أنها وثيقة لم تنشر من قبل، مامدى صحة هذه الوثيقة؟

يقول «**استيبانوف**» و«**اميانتوف**»:

عشية الذكرى المائة والعشرين لميلاد لينين، فى أبريل ١٩٩٠، كانت تباع وتلصق على جدران موسكو وغيرها من المدن صفحات من العدد الثانى من «مختارات الصحافة اللاتفية» تضمنت مقالة ذات عنوان جذاب هو: «**آخر اسرار لينين رسالة الى صديق من زيورخ. اللغز الذى قد لانعرف إجابته أبدا**». وتمضى المقالة لتنشر ماادعت انه نص رسالة كتبها لينين سرا، ووزعها **اللورد كيرزون** وزير الخارجية البريطانية على أعضاء الحكومة، باعتبارها خطابا سريا من لينين يستحق الاهتمام. وأشارت «مختارات الصحافة اللاتفية» إلى أنها قامت بترجمة هذه الرسالة من الفرنسية نقلا عن صحيفة «**لوسوار**» البلجيكية العدد السابع الصادر فى ٢٥ أغسطس ١٩٢١.

ومن واقع الأرشيف الحزبى المركزى، يتضح أن نص هذه الرسالة بالذات- ولكن مترجما من الالمانية- كان موضوعا على مكتب لينين فى مدينة جوركى فى أواخر شهر يوليو، أى قبل أن تنشره الصحيفة البلجيكية بشهر كامل. وكان أحد الدبلوماسيين الروس فى الخارج قد بعث به إلى وزير الخارجية الروسية «**تشيتشيرين**» للاطلاع، وقام «**تشيتشيرين**» بتقديمه إلى لينين على الفور. وكانت الرسالة مصحوبة بمقدمة كتبها الدبلوماسى الروسى يقول فيها: «تقوم بعض الجهات الالمانية بتوزيع نص الرسالة المرفقة والمؤرخة بـ ١٠ يونيه ١٩٢١، باعتبارها رسالة سرية كتبها لينين إلى صديق قديم يعيش فى برلين. وهذا الصديق آخ لأحد الوزراء الألمان. ومع أن الجهات الالمانية تقطع بأن مصداقية الرسالة لاغبار عليها، **الا أن**

أسلوب الرسالة وكذلك التوقيع بـ «اوليانوف» وليس لينين، يثيران الشك فى مصداقية الرسالة المذكورة.

وفيما يلى نورد نص الخطاب حرفيا: «صديقى العزيز.. تسألنى عن سبب أن لهجة خطاباتى وبالأحرى محادثاتى معك لم تعد متفائلة بالقدر الذى كانت عليه من قبل واعتقد أنه لو التقينا ببعضنا البعض من جديد، لاستغربت أكثر من ذلك التغيير الذى طرأ على والذى ينعكس على رسائلى اليك دون إرادتى...»(١)

هذه هى بداية «تأملات لينين» المؤلفة من خمس صفحات والتى يخرج من يقرأها كاملة باستنتاج أن لينين قد تخلى عن بعض أفكاره الجوهرية التى كان يدعو لها فى كلماته وتقاريره فى النصف الأول من عام ١٩٢١ بعد الانتقال الى «السياسة الاقتصادية الجديدة» (نيب)- وقد تضمنت الرسالة من ضمن ماتضمنته عبارة غريبة تماما على لينين بشأن **خطأ نظرية ماركس فيما يتعلق بقضية الصراع الطبقى، وعدم ثقة لينين فى قدرة الطبقة العاملة والحزب على استكمال المسيرة التى بدأتها ثورة أكتوبر والوصول بها الى أهدافها المنشودة.**

وسيجد قارئ الرسالة انها تتضمن عبارات تذكر من حيث شكلها وتركيبها وفحواها بعبارات لينين وأسلوبه مثل« لم أجرؤ طوال السنوات الثلاث الماضية على الاعتراف بأننا كنا مخطئين أننا اخترنا أساليب غير صحيحة» وكذلك: «اذا كنا مازلنا متماسكين فأن الفضل فى هذا يعود لجهود الحزب الذى يبذل كل قواه الحية للحفاظ على السلطة، داعمنا- بذلك- بصورة أو بأخرى-إمكانية إعادة تربية الوعى الاجتماعى العام، ومهدا التربة من أجل التطور اللاحق للثورة العالمية». وتضمنت الرسالة أيضا: «ان العمل الحكومى بالشكل الذى يجرى عندنا، مستحيل تماما، لقد اتسعت بيروقراطيتنا الشابة اخطاء أسلافها بالكامل، ووسعت أكثر فأكثر الهوة الفاصلة بين الحكام والمحكومين بسبب سذاجتها».

وقد اطلع لينين بنفسه على الرسالة المنسوبة إليه، وكتب فى صفحتها الاخيرة ملاحظة لتشيتشيرين يقول له فيها: «الرفيق تشيتشيرين. أن هذا **تلفيق وتدليس واضح. من الذى بعث الينا بهذه الرسالة؟ وماالذى**

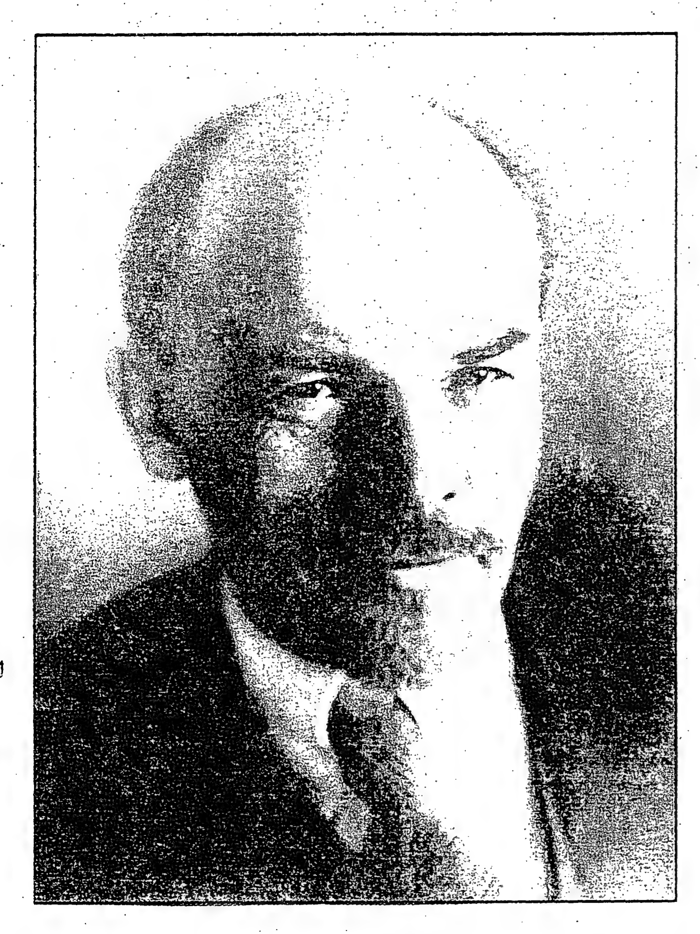

لينين

ينبغى عمله حيالها؟ أعيدوا الى الرسالة مع ابداء رأيكم. لينين. ١٩٢١/٧/٢٧.

وأعاد تشيتشيرين الرسالة المدسوسة على لينين بعد قليل مع رد جاء فيه: ٢٩/يوليو/ ١٩٢١.

فلاديمير ايليتش المحترم..

أعيد اليكم التزوير (الرسالة)- وقد وصلتنا عبر استوكهولم، ولا أضمن أن الشخص الذى أبلغنا بها ليس هو نفسه المزور. وعلى أية حال فإن هذه الرسالة لم تنشر فى أى مكان على الاطلاق، ولذلك لاحاجة بنا إلى دحضها والرد عليها.. وقد سبق أن أشرنا وصرحنا عدة مرات بأن كمية كبيرة من الوثائق المزيفة المنسوبة الينا تجد طريقها للتداول الواسع. واذا نشرت هذه الرسالة فى مكان فإننا سنقوم بتكذيبها ولكن ليس بتوقيعكم ولكن ببساطة باسم وكالة الانباء الروسية. مع التحية الشيوعية.

تشيتشيرين».

ومازالت محفوظة تأشيرة لينين على رد تشيتشيرين عليه، وفى التأشيرة كتب لينين يقول: «للحفظ فى الارشيف»(٢)

وفيما بعد وجدت الرسالة المدسوسة على لينين طريقها الى النشر، فنشرتها- علاوة على «لوسوار»- صحيفة «لوبيبول» البلجيكية فى ٢٥ أغسطس ١٩٢١، باللغة الفرنسية أيضا، ونشرتها لاحقا صحيفة «ريجسكى كوريير» بالروسية فى ٣٠ أغسطس نفس العام.

ومازالت الوثيقة المزيفة التى استخدمت فى مطلع العشرينات تستخدم فى ايامنا هذه لنفس الاهداف.

هوامش

١) الارشيف المركزى للحزب. المجلد رقم ٢. الوثيقة (٢٧٠٧٨)

٢) نشرت مذكرتا لينين وتشيتشيرين بالكامل فى صحيفة البرافدا- بتاريخ ٥ يونيه ١٩٩٠ لأول مرة.

أحمد الخميسى

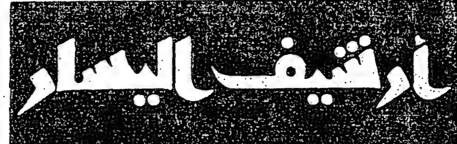

محمود المناسترلي ضابط .. شيوعي .. متمرد أرستقراطي .. يساري متشدد

د. رفعت السعيد

الاسم: محمود فؤاد المناسترلي
تاريخ الميلاد: ٢٩ يناير ١٩١٩
المهنة: ضابط فرسان - من ذوي الأملاك - فدائي - وأخيرا مفوض على شركة العبوات الدوائية.
الاسم الحركي: عمر
تاريخ الوفاة: ٢ أكتوبر ١٩٩٢

.. عندما أتى محمد على إلى مصر أتت معه مجموعة من القادة العسكريين، من أشهرهم حسن باشا فؤاد المناسترلي، وأصبح المناسترلي باشا واحدا من صناع العسكرية المصرية، وأصبح أيضا واحدا من كبار الأرستقراطيين.

ويمضي مسلسل العسكرية في الأسرة، فابن حسن باشا هو محمود بك فؤاد المناسترلي وهو أيضا أحد كبار القادة العسكريين، ولكن الحفيد يتمرد - هو أيضا يحمل لقب «بك» - ولكنه رفض العسكرية، ربما بسبب تشدد الأب والجد وتمسكهما بالسلوك العسكري حتى في المنزل.

والحفيد رجل فنان.. فمحمد بك كمال المناسترلي تخرج من مدرسة الزراعة العليا، ولم يتوظف، فهل يمكن للأرستقراطي التركي الأصل أن يتوظف مثل أبناء الفلاحين؟ واكتفى كمال بك بالعناية بزهور حديقة قصر المناسترلي الرائع، المتربع في أحضان أجمل بقعة من نيل القاهرة وأمضى وقته أيضا مستمتعا بالعزف على العود، والرسم، والتصوير، والقراءة، وباختصار كان ارستقراطيا حقا.

ولكن ويل للأرستقراطية من أبناء يتمردون عليها، وعلى كل الطبقة التي ينتمون إليها.

عاش الطفل محمود في ربوع القصر المبهر الفخامة، وتعلم في مدرسة الناصرية الابتدائية مدرسة أبناء ذوات القاهرة.

ثم تصاب الأم بمرض فينصح الأطباء بأن تبتعد عن السكنى في مكان رطب، وفضلوا لها مناخا جافا وانتقلت الأسرة إلى حلوان، وفي مدرسة حلوان الثانوية التقى بأرستقراطي آخر هو أبو بكر حمدي سيف النصر. كان ايضا من أصل تركي، وكان أبوه وزيرا للحربية.

وانغمس محمود في هوايات عدة كأي فتى خلي البال.، لعب الهوكي والملاكمة وكرة القدم حتى حصل على شهادة الثقافة، وطلبت الكلية الحربية دفعة استثنائية.. فتقدم وقبل على الرحب والسعة، فهو أولا أرستقراطي، وثانيا أجداده من صناع العسكرية المصرية، وثالثا رياضي، ورابعا هناك والد الصديق الحميم. ولم يخيب محمود أيا من هذه الوساطات فقد تخرج بتفوق وكان ثاني دفعته، وكالعادة كان الأرستقراطيون، والمتفوقون يذهبون إلى سلاح الفرسان.

وتأتي حرب فلسطين، ويسافر الفتى ليحارب بشجاعة، ولكنه يعود وقد تغير تماما.

فبينما هو هناك، سمع أن أخوه إبراهيم مطارد لأنه شيوعي، وأمام عينيه هناك رأى الفساد مجسدا، سلاح فاسد، وتخطيط فاسد، وقيادة أشد فسادا، فالملك أرسل بجيشه إلى هناك دون أي استعداد

ويعود الفتى حاملا هموم الوطن كلها على كتفيه. **الهوكي أو الملاكمة لم تعد تستهويه، وزي الفرسان المميز لم يعد يمنحه ذات الإحساس بالتميز، ووضعه الأرستقراطي أصبح عبئا على كاهله.**

وبينما تجرفه حيرة جارفة، أتاه صديق العمر أبو بكر حمدي بصباح علاء الدين، جلسا معا جلسات طويلة، تحدث معه وبلا انقطاع عن فكر جديد، يفك طلاسم المشكلات الاجتماعية. وبعد إنصات طويل، بدأت غيوم كثيرة تتبدد، استقامت الرؤى، والمعالم اتضحت، الآن يفهم الكثير من الأمور بشكل أفضل، يعرف إجابات كثيرة على أسئلة شديدة التعقيد: كيف؟ ولماذا؟ ومتى؟

وأبو بكر الأرستقراطي الذي كان شبيها للملك فاروق، وينافسه حتى على قلوب فتيات المجتمع الراقي يتحول هو أيضا أمام عينيه.

وباختصار **أصبح اليوزباشي محمود المناسترلي.. شيوعيا.**

***

الأرستقراطي.. شيوعيا:

لكن الأمر ليس سهلا.. فإذا كان من الخطر على المدني أن يفعلها، فما بالك بالعسكري. إن الخطر هناك مضاعف، لكن الحزم العسكري الذي تمسك به محمود وهو ضابط، والذي سرى جزء منه إليه عبر تشدد الأجداد وحزمهم حتى في الحياة اليومية هذا الحزم يبقى لكنه يتم توظيفه لصالح المبدأ.. والقضية.

ويصبح محمود المناسترلي عضوا في قسم الجيش بمنظمة الحركة الوطنية للتحرير الوطني (حدتو) والسرية مطلوبة، ولهذا يتمسك بها وبشدة، حتى «خالدة» زوجته وابنة خالته، ومحبوبته منذ أيام الشباب لم يبح لها بشيء، وابراهيم اخوه وهو كادر هام في حدتو لم يعرف أن شقيقه الأكبر هو أيضا شيوعي، وفي ذات المنظمة.

ويصدر المسئول أمرا بأن ينضم بعض الرفاق الضباط إلى تنظيم الأحرار. تمام يا افندم كانت الإجابة وانضم محمود إلى مجموعة الفرسان في الضباط الأحرار تحت قيادة خالد محيي الدين.

وكانت المشكلة التي تواجه الضباط الأحرار أن الأمن أصبح يصادر منشوراتها المرسلة بالبريد الى ضباط الجيش وكانت العناوين تكتب بالآلة الكاتبة، تلافيا لتوريط الضباط الثائرين في اكتشاف خبير الخطوط لأسمائهم لو أنهم كتبوا العناوين بخط اليد، ويتطوع محمود المناسترلي ومعه اثنان من رفاقه الضباط الشيوعيين بكتابة هذه العناوين بخطهم، وتواصل ارسال الضباط الأحرار الى ضباط الجيش، وتواصلت المنشورات التي تحض الضباط على الثورة على النظام الملكي الفاسد.

وكانت المهمة خطرة للغاية، لكن الضابط الشاب كان يفيض حماسا، وحبه الساخن لوطنه التقي يفيض جديد من محبة الفقراء والرغبة في خلاصهم.

وتتواصل هموم الوطن، تلغى معاهدة ١٩٣٦، وينفجر الكفاح المسلح، وسرا يقدم محمود سلاحا وذخيرة وتدريبا لرفاقه من أبناء حدتو الذين اندفعوا ليشكلوا «كتائب الأنصار» التي أسهمت إسهاما فاعلا في معارك الكفاح المسلح.

وتحترق القاهرة أمام عينيه، رأى قطعة من محبوبته مصر وهي تحترق وازداد شوقا لفعل شيء كي يخلص الوطن مما هو فيه.

وفي «حدتو» كان يواصل الضغط، وفي مجموعته بالضباط الأحرار كان أيضا يلح كي نفعل شيئا نخلص الوطن.

وتأتي ليلة ٢٣ يوليو وهو منتدب للعمل في السجن الحربي، وكانت مهمته تأمين السجن استعدادا لاستقبال أعداء الثورة، وأعداء الوطن، وأعداء الشعب.

أحلام جميلة أربكته في هذه الليلة. وهو ضابط عظيم السجن، فهنا وعلى يديه سيتحول السجن الحربي من مكان يطحن فيه الجنود الفقراء إلى مكان يحمي الوطن من أعدائه، والشعب من خصومه.

لكن أشهرا قليلة تمضي ليجد الضابط الشاب نفسه وهو يمتلك انتقادات عديدة على ما يجري، «حدتو» أيضا كانت تمتلك نفس الانتقادات، ولكنها كانت تغالب نفسها وتمنيها، لعلها تستطيع أن تكبح جماح الحليف الذي اسهمت معه في صناعة الثورة، ولعلها تستطيع أن تقنعه بانتهاج مسار ديمقراطي.

وفي اجتماعات ضباط الفرسان التي صممت على الديمقراطية وتصادمت مع رؤية عبد الناصر، أسهم محمود المناسترلي بحماس وتشدد.

كان قد تعلم أن الشيوعية موقف، فما قيمة أن تكون شيوعيا بينما تتخلى عن الموقف، أو تتحايل كي تتخلص من تبعات موقفك؟ وكانت عينا عبد الناصر تلحظ المتشددين، وتحتفظ بأسمائهم إلى حين.

كان محمود معتدا بنفسه، وبمبدئه، وبدوره الذي أداه في صناعة ثورة يوليو، لكن الطرف الآخر كان فقط يحسب الأمر على أساس وحيد من يطيع ومن لا يطيع، ولم يكن «محمود» من هؤلاء المطيعين، وظل متمسكا بالديمقراطية وبضرورة إعمالها، وطالب بانتخابات حرة، وحكومة مدنية، وبعودة الدستور، وعودة الجيش إلى ثكناته، وهذا يكفي ويزيد بالنسبة لعبد الناصر، وفوق ذلك، وقبل ذلك كان عبد الناصر يعرف أن محمود شيوعي وأنه عضو في حدتو، هذه المعلومة تبقى في ذاكرته لكنه ينسى أو يتناسى ما أداه هذا الضابط الشجاع قبل الثورة ومن أجل الثورة.

لكن الخلاف أو الاختلاف يتحول إلى ألم ممض، فضابط السجن الحربي الذي استعد منذ أشهر لاستقبال أعداء الشعب، يفاجىء بالسجن وهو يفتح ابوابه ليستقبل رفاقه اعضاء «حدتو».

كيف يمكن لمناضل أن يحتمل وضعا كهذا؟ كيف يمكن أن يحتمل أن يصبح سجانا آمرا ناهيا، ورفاقه بل وقادته داخل الزنازين؟ آلاف الأفكار يمكنها أن تتزاحم في لحظة كهذه. ولكن أي منها يختار؟

أن يرفض. أن يتمرد. أن يستقيل. أن يطلب نقله إلى مكان آخر. لكن قرارا آمرا أتاه من داخل زنزانة أن يبقى كما هو.. سجانا، ممسكا بمفاتيح الزنازين، ومتماسكا دون انفعال أو انفجار.. ولعل العين اليقظة لعبد الناصر كانت تراقب ذلك كله، ومع هذا فقد أدى محمود المناسترلي الدور بنجاح شديد، كان همزة الوصل بين الرفاق في السجن والرفاق في الخارج، وقدم بذلك خدمات رائعة.

* * *

السجان سجينا

وتأتي «هبة مارس ١٩٥٤»، ودور ضباط الفرسان فيها معروف، وأسهم محمود المناسترلي في ذلك كله معلنا تصميمه على التمسك بالديمقراطية، وتمضي أيام قليلة ليمسك عبد الناصر بكل مقاليد الحكم.. ويأتي دوره في الانتقام ويصدر قرارا بإحالة اليوزباشي محمود فؤاد المناسترلي إلى المعاش. ويقبض عليه، وكان الأمر سهلا للغاية، أخذوا منه مفتاح الزنزانة، ببساطة أدخلوه، وببساطة ايضا اغلقوا عليه الباب.

لكن الأمر لم يكن سهلا، فلمحمود المناسترلي رفاق وأصدقاء، يعتزون به ويقدرون دوره، ويتراجع المنتقم عن بعض من انتقامه ويتقرر تحديد إقامته بمنزله.

هنا، وهنا فقط علمت «خالدة» وعلم أخوه ابراهيم، وعرف اصدقاؤه أنه شيوعي، واستقبل الجميع ذلك بدهشة بالغة، أما هو فكان يعتقد أن احتفاظه باسرار حزبه مسألة طبيعية.. ومبدئية.

ويتواصل انتقام عبد الناصر من زميل الأمس فالمعاش هو ٢٨ جنيها... فقط، ومحمود يمتلك كبرياء يمنعه من أن يطلب شيئا لنفسه، أو أن يطلب من أي من قادة الحكم زملاء الأمس عملا كغيره الذين أصبحوا سفراء وكبار موظفين، لكنه كان يعرف أنه ذو وضع خاص، فعبد الناصر يعرف أنه شيوعي، ويعرف أنه ليس من الصنف الذي يتخلى عن مبدئه، ويعرف أنه كان من أكثر الضباط حماسا للديمقراطية، وأكثرهم رفضا للأساليب التعسفية.

ومحمود لم يطلب من أحد شيئا، ولم يكن هناك أحد يتجاسر بأن يفعل له شيئا أو حتى أن يقترح على عبد الناصر أن يصحح وضعا غير لائق، ومعاملة غير كريمة لزميل قديم، وشريك فاعل في معركة الأمس.

وبالثمانية وعشرين جنيها كان مطلوبا من الضابط السابق أن يعيش هو وزوجته وأولاده، ولعل عبد الناصر قد توقع أن يكسر كبرياء هذا الارستقراطي السابق، المتشدد في كل المواقف، الرافض لأي انحناء أو حتى مطلب شخصي، ولعل محمود المناسترلي كان يعرف أكثر من غيره أن عبد الناصر سيكون في قمة السعادة اذا ما طلب المناسترلي منه شيئا، ولعله ساعتها كان

سيعطيه أكثر مما يتوقع.سفيرا ،أو منصبا مرموقا ،أو أى شيء يريد،لكنه وبعناد مزدوج،عناد الأرستقراطى المتكبر،والشيوعى المترفع رفض أن يفعلها وأخذ يبيع ما ورثه عن أبيه قطعة قطعة كى يعيش فى مستوى يفيظ به عبد الناصر.

إلى العمل العسكرى من جديد..

كان محمود يكرس كل وقته لنضاله الشيوعى السرى،وفى هذه الأثناء كان متشددا يرفض أى تنازل عن المبدأ،وكان يرسم حدا فاصلا بين المبدأ كما هو وبين كل ما عداه،وقاده هذا الموقف المتشدد إلى خلافات عدة حتى مع رفاقه..لكن العنيد يبقى عنيدا.

ويأتى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ،ويفتح باب التطوع،ويتولى المسئولية عنه زميل قديم فى الجيش وفى الضباط الأحرار«**كمال رفعت**»ويرتدى **محمود المناسترلى** الكاكى ويضع نفسه تحت أمر **عبد الناصر**.

كان عبد الناصر فى واحد من أصعب ما مر به من مواقف،الانجليز والفرنسيون فى بور سعيد،واسرائيل تحتل سيناء،وخطوة واحدة من هنا أو هناك يصل العدو الى القاهرة،هنا تبدو شهامة الرجال ،وقدرة الشورى على التغلب على جراحه الشخصية،الرجعيون انتهزوا الفرصة وبدأوا يصفون حساباتهم مع عبد الناصر،بل ويطالبون بتنحيته ،لكن مناضلا شيوعيا كمحمود المناسترلى لا يمكنه إلا أن يتعالى على كل جراحه وخلافاته الشخصية،نسى كل ما فعله فيه عبد الناصر،فقط تذكر أن محبوبته مصر تتعرض للغزو،وتذكر دوره كوطنى وشيوعى وعسكرى.لبس الكاكى ووضع نفسه تحت تصرف خصمه القديم عبد الناصر.

وفى «**طويحر**»بالقرب من الاسماعيلية أقاموا معسكرا للتدريب،ووقف مع رجاله يحرسون البوابة الأمامية لمصر، لمواجهة أى قادم من بورسعيد المحتلة أو سيناء المحتلة.

ويعرف **محمود المناسترلى** كيف يقود هذا الموقع بكل خبرة الضابط،وبكل تفاني وأحلام الشيوعى،فالمعسكر يدرب الشباب والفلاحين من سكان المنطقة على استعمال السلاح،وعلى حرب العصابات،وايضا يلقنهم دروسا فى الوطنية ،وتاريخ مصر،ومحاضرات فى السياسة،وفصول لمحو الأمية،وباختصار كانت «طويحر» مستعدة تماما سياسيا ونضاليا وعسكريا لمواجهة العدو،لكن البعض لم يعجبه ذلك،ولعل عبد الناصر لم يعجبه ذلك أيضا ،وأضيفت تجربة «طويحر » إلى الرصيد السلبى فى ملف محمود المناسترلى.

لكن الرجل لم يكن يعبأ بأن يرضى عنه أحد،كان فقط يريد أن ترضى عنه مصر ،وأن يرضى عنه أبناؤها ،وأن يرضى ضميره كمصرى وكشيوعى.

إلى السجن من جديد

وفي يناير١٩٥٩ ومع غيره من مئات الشيوعيين يقبض عليه مرة أخرى ،وفى هذه المرة لا حياء ،ولا خجل،فالبعض من أصدقاء الأمس قرروا أن يصفوا حساباتهم معه،وبدلا من الإقامة الجبرية فى المنزل كما حدث فى السابق عومل كالآخرين ،سجين عادى،بل وفى بعض الأحيان أسوأ من الآخرين،فهو وفي أي مكان يظل متمسكا بترفعه وشموخه ويرفض الامتثال لإهانات هؤلاء الأولاد الذين يقودون عملية تعذيب السجناء.

ويقدم لمحاكمة عسكرية،ولعل الموقف كان محرجا بالنسبة لضباط المحكمه،فهم يحاكمون زميلا،قديما حارب وتطوع لمواجهة اعداء مصرفى «طويحر» وهم لم يفعلوا هو لم يأخذ شيئا وهم أخذوا كل شيء .ووقف محمود أمامهم شامخا ومترفعا كمادته،فزاد ذلك من حرجهم.

ولعل هذا الحرج هو الذى أغراهم بأن يبالغوا فى العقوبة،**ثمانى سنوات اشغال شاقة**.لم يدركوا أن اللقمة هكذا تكون كبيرة.ويصعب إبتلاعها،ولم يستطع عبدالناصر أن يبتلعها،فكيف يحكم على واحد من الضباط الأحرار بثمانى سنوات أشغال شاقة ،ولم يصدق على الحكم ،وبعدها بفترة افرج عنه بعفو صحي.

لكن الحاجز ظل قائما بينه وبين عبد الناصر.

هو الآن خارج السجن،أغلب رفاقه سجناء،وهو يحاول قدر طاقته أن يفعل شيئا من أجلهم،ومن أجل المبدأ.

وأكثر من مرة يلتقى بأصدقاء قدامى**كمال رفعت والجمار وصلاح زعزوع**وغيرهم ممن كانوا فى ذلك الحين يتولون مواقع هامة وقريبة جدا من عبد الناصر،كانوا يعرفون أن معاشه لم يزل ٢٨ جنيها ،وأكثر من مرة طلبوا منه أن يكتب لعبد الناصر،أو يتصل به أو ينقلوا عنه رسالة شفوية اليه ،لكنه وبإباء يرفض،ويظل يبيع مما ورث ليعيش هو وأولاده في مستوى يليق به.

من أجل السلام

ويلتقى ضابط الفرسان القديم بالأب الروحى للاحرار فى سلاح الفرسان**خالد محيى الدين**،وكان خالد بعد أن عاد من المنفى بفترة قد بدأ فى العمل فى مجال الدفاع عن السلام العالمي،وأعيد تشكيل المجلس المصرى للسلام..وعمل فيه **محمود المناسترلى بحماس شديد.**

ولعب المجلس المصرى للسلام دورا هاما فى مواجهة المؤامرات الاستعمارية على مصر وفي مواجهة التهديد الإسرائيلي،وفى حشد جهود عالمية ضد الاستعمار الامريكى وضد الصهيونية.و،استعاد **محمود المناسترلى** حيويته ونشاطه ولعب دورا فاعلا ومؤثرا فى بناء حركة السلام المصرية،وفى بناء علاقاتها الدولية.

وأخيرا وفى عام ١٩٦٤-كان الشيوعيون-قد أفرج عنهم جميعا،وكلف **زكريا محيي الدين** بتوفير وظائف لعدد منهم،وهنا وجد صديق النضال القديم والمتجدد **كمال رفعت** فرصته كى يحرج عبد الناصر،،فها نحن نوظف الشيوعيين فلماذا لا نوظف زميلنا القديم **محمود المناسترلي.وأخيرا عين فى شركة العبوات الدوائية مديرا تجاريا،ثم مفوضا،أخيرا زاد دخله عن ثمانية وعشرين جنيها.**

تغير وضعه إلى الأفضل،لكنه ابدا لم يتغير،ابدا لم يتخل عن موقفه المبدئى،وحتى فى تلك الفترة التى كان الكثيرون يكتفون بتمجيد عبد الناصر،ظل هو يدافع عنه وينتقده ،وظل مصمما على أن الديمقراطية هى طوق النجاه.

***

وتمضى الحياه وديعه بالفارس القديم،ويواصل العطاء بلا انقطاع ،وعندما يقع الزلزال الاشتراكى وتدخل الاشتراكية فى المحنة،ظل يحاول أن يتفهم الأمر،وأن يفهمه،وكثيرا ما أدرنا حوارا ،فى المواجهة وعبر التليفون،وكثيرا ما أبدى حزنا لا ينقطع على ما يجرى.

لعله ذلك الحزن الذى ظل يغلف الوجه الذى اعتاد دوما على ابتسامة يواجه بها كل الصعاب.. إلا هذه المرة لم يستطع الابتسام،ولم يغالب الحزن ،بل لعله أراد للحزن أن يغلبه.

ومات الفارس حزينا..ربما كان الأكثر دقة أن نقول أنه مات من فرط حزنه على ما أصاب حلمه العزيز والجميل.

اسلام .. لا كهانة

مقولات مرسلة استعباد الناس بين الشعار والتقنين

خليل عبد الكريم

القصة معروفة لدى كل -أوجل- القراء:

فى ولاية عمروبن العاص على مصر، تسابق مصرى (قبطى) مع أحد أبنائه فسبقه المصرى- والمصريون سباقون منذ فجر التاريخ- فما كان من ابن الوالى إلا أن ضربه بالسوط فسافر المصرى إلى «المدينة» حاضرة الدولة الإسلامية آنذاك ورفع شكايته إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاستدعى عمروبن العاص وابنه ولما ثبت لديه صدق المصرى أمره أن يضرب إبن الوالى كما ضربه، وفى رواية أنه طلب منه أن يضرب عمرو بن العاص على صلعته لإن ابنه لم يقدم على فعلته النكراء إلا بسلطان والده ولكن القبطى (المصرى) رفض مكتفيا بضرب الإبن، وهنا قال الخليفة العادل قولته الشهيرة «متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟».

بكافة المقاييس فإن عمل الفاروق وقالته رائعان.

إنما كلما قرأت هذه الحكاية تساءلت:

لماذا لم يقم الخليفة الراشد الثانى بتقنين حدود الحاكم وتبيين مدى سلطته قبل المحكومين، وحقوق هؤلاء عليه، خاصة وأنه قد لاحظ بعض التجاوزات من عدد من ولاته ومنها ما تعلق بالناحية المالية فشاطرهم (= أخذ الشطر أى النصف) أموالهم ومنهم صحابة أكابر.

إن عمرا- رضى الله عنه- لوفعل ذلك لتغير وجه التاريخ الإسلامى، إذ أن التقنين الذى كان سيخلفه فى هذه الخصوصية سوف يغدو دستورا لحكام المسلمين وولاتهم ومن المتعذر إن لم يكن من المستحيل عليهم الخروج عليه أو تجاوزه لأن المحكومين كانوا سيشهرونه فى وجوههم ولكن قد يعترض أحد المتحذلقين فيقول:

إن الدرجة الحضارية السائدة فى ذلك الوقت لم تكن لتسمح بظهور هذا التشريع!

والرد عليه حاضر ومن سيرة عمر ذاته، فلقد ترك تقنينا أو دستورا (فى القضاء) يقتنع كل من اطلع عليه وقرأ مراده أو نصوصه أنه ممتاز. بل سابق لمصره، ونعنى به ماهو معروف فى كتب التراث الإسلامى بـ «رسالة عمر فى القضاء» التى أرسلها إلى الصحابى المعروف أبى موسى الأشعرى عندما كان يلى القضاء فى العراق.

لكن الذى لامرية فيه أن عمرا كان متسقا مع نفسه ومجتمعه وبيئته عندما ترك شعاره دون تقنين، ذلك أن الإسلام قد ورث من قبائل شبه الجزيرة العربية قبل البعثة المحمدية واستعار منهم الكثير جدا من الأنظمة التى كانت سائدة لديهم ومنها أن سلطة الحاكم- وكان يمثلها فى تلك الأيام «شيخ القبيلة» - كانت مطلقة، حتى «مجلس القبيلة» الذى حل محله فى الإسلام «أهل الحل والعقد» أو «أهل الإختيار» كان رأيه إستشاريا وغير ملزم ألبته (انظر كتابنا «الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية» وخاصة فصلى: الخلافة والشورى)، وانتقل ذلك بدوره إلى الإسلام، ومن ثم كان من المحال على عمر رضى الله عنه، أن يتصور محدودية سلطة الحاكم والوالى، ولذا أطلق شعارا ترك للوالى أو الحاكم تطبيقه كما يشاء ولم يترك تقنينا ملزما.

حتى الفقهاء الذين تناولوا الجانب السياسى، وأشهرهم الماوردى (٣٦٤/٤٥٠هـ) قعدوا (= وضعوا القواعد) للأمر الواقع أى كما هو كائن لاكما يجب أن يكون ولهذا فلم تكن مصادفة أن يطلق على كتابه عنوان (الأحكام السلطانية) لا الأحكام الخليفية إذ معروف أن الأمراء والسلاطين مثل البويهين والسلاجقة فى زمن المؤلف هم الذين كانوا يمسكون بزمام السلطة الفعلية بأيديهم دون الخلفاء الذين تحولوا إلى مجرد رموز شكلية.

ثم تطور الأمر بعد ذلك على يد فقهاء الدولة العثمانية وبرروا سلطة آل عثمان حتى ولو تجاوزت كل الحدود على أساس (سلطان غشوم خير من فتنة تدوم)، إنه الموروث ذاته حتى ولو تموضع فى صورة صارخة.

وأخيرا فإن العجب كله للذين ينتقدون «الإسلامويين» فى أيامنا هذه ويطالبونهم ببرامج أو مناهج محدودة بدلا من الشعارات التى يطلقونها مثل «الإسلام هو الحل» و«تعال نصلح الدنيا بالدين»، إذ لم يدرك هؤلاء الناقدون أن (الاسلامويين) المعاصرين يسيرون فى ذلك على نهج سلفهم الصالح وأن مسلكهم هذا له تاريخيته وسنده.

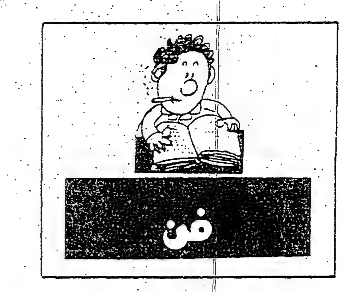

حصاد السينما المصرية عام ١٩٩٢ «٢»

السينما السياسية من الافتعال إلى الابتذال

أحمد يوسف

مما ورثته السينما المصرية عن أسلافها، من فنون الفرجة والمسرح الشعبى وصندوق الدنيا، أن يدور العرض الفنى فى العادة حول المتعة الصاخبة بالحركة واللفظ، قد ينحو أحيانا إلى التورية الذكية الساخرة، لكنه يميل فى الأغلب إلى الإسفاف والابتذال الصريح، لكن العرض ينتهى دائما ببعض المواعظ الأخلاقية الجادة، التى قد تستمد معناها مما سبق لك أن رأيته خلال العرض الهازل، لكنها تبدو فى أحيان أخرى وكأنها منقطعة الصلة تماما بهذا الهزل.

حتى وقت ليس ببعيد، كانت بعض أفلام **عباس كامل أو سيف الدين شوكت أو حسن الصيفى** - على سبيل المثال- تسير على نفس الطريق، فلم تكن تجرؤ على أن تعلن أنها تعالج أية قضايا جادة، وإنما هى تقنع بتحقيق المتعة الخالصة، البريئة أو غير البريئة، وإن كانت لاتنسى تلك السطور الأخلاقية التى ينتهى بها العرض.

لكن مع تزايد الوعى الاجتماعى والسياسى للجماهير، بشكل نسبى على الأقل، ومع تعقد الواقع وتشابكه، وجد صانعو الأفلام أنفسهم فى مأزق حقيقى، فقد كان عليهم أن يواكبوا تلك المتغيرات الجديدة، ونجح بعضهم بالفعل فى ذلك، حتى إمتلك طريقا وطريقة جديدين على خريطة السينما المصرية، بينما عانى البعض الآخر من عجزهم عن أن يملكوا أية رؤية واضحة، حتى لو كانت رؤية تثير الاتفاق أو الاختلاف، فأضطر هؤلاء إلى أن «يمثلوا» دور أصحاب الرؤى الفنية والسياسية، وأصبحت من «الموضات» الشائعة فى السينما المصرية أنها تزعم معالجة القضايا السياسية «الاجتماعية» وانها تضع يدها على جوهر تلك القضايا، وإن كانت فى الحقيقة لاتقبض إلا على الريح.

عدد هائل من بين أفلام العام المنصرم اختفى وراء معالجة القضايا السياسية بالمعنى الواسع للكلمة، وتراوحت هذه الأفلام بين الجدية والهزل، النجاح والفشل، الكوميديا والميلودراما. وإن نظرة متأملة على البعض منها قد يلقى الضوء على الوعى الجمالى والسياسى الذى يتسلح به أو يفتقر إليه صانعو أفلام السينما المصرية.

«الهجامة» و«دماء على الأسفلت»

إن كان للنوايا مكان فى عالم الفن، لجاز لنا أن ننظر إلى بعض الأفلام المصرية من باب حسن النية وسلامة الطوية، وإن لم يشفع لها ذلك تواضع المستوى الفنى الذى لاتستطيع أن تتجاوزه، وهو المستوى الذى لابد أن يترك أثرا فادحا على قدرة الفيلم على الوصول برسالته إلى المشاهدين.

وربما كان أصدق مثل على ذلك هو فليم **«الهجامة» من اخراج محمد النجار**، وهو الفيلم الذى يحاول أن يقدم «انطباعا» عن حقبة السبعينات، من خلال تلك الرؤية التقليدية عن الانفتاح. وإذا كنا بالتأكيد نميل إلى الاتفاق حول تقييم الفيلم للتحلل والتفكك اللذين طرآ على المجتمع المصرى خلال تلك الحقبة، فإننا لانستطيع أن نتغاضى أيضا عن تلك السمات الفنية الخاصة التى تميز فيلم **«الهجامة»**، الذى كتبه **أسامة أنور عكاشة**، وهو أيضا كاتب

سمارة الأمير

براعتها - تبدو فى جانب وكأنها لاتثق فى ذكاء المتفرج، إذ ترفع فى وجهه اصبعا محذرا من الوقوع فى ذلك الفخ، لكنها من جانب آخر تعبر عن عدم ثقة صناع الفيلم أنفسهم فى قدرتهم على توصيل رسالتهم، من خلال الفيلم الذى وقف فى منتصف الطريق بين السينما الجادة التى تحاول أن تعالج القضايا الاجتماعية الساخنة، والسينما التجارية التى تسعى إلى مغازلة الجماهير بتوابلها التقليدية المكررة، وهكذا لجأ الفيلم إلى الثرثرة الدرامية، لبعض هيكل «الحدوتة» الهزيلة، والشخصيات المسطحة التى تملأ المشاهد هزلا وتهريجا أحيانا، وصراخا ونواحا فى أحيان أخرى.

أفلام الجواسيس

فى الأغلب، وعلى الرغم من ضعف بناء هذه النوعية من الأفلام، لن يتسرب إلى نفسك الشك فى إيمان صناعها بالقضايا التى يتناولونها. - لكنك مع **«فخ الجواسيس» لأشرف فهمى** سوف تكتشف سريعا أن نوعا من الجهامة الباردة، فى الشكل والمضمون معا تسرى فى أوصال الفيلم، وتشير إلى أن صناعه لم يختاروا معالجة قضية الصراع بين المخابرات المصرية والمخابرات الاسرائيلية لأنهم يؤمنون حقا بالجذور السياسية للصراع، وإنما لأنهم يريدون ركوب الموجة السينمائية التجارية التى تدور حول هذا الموضوع.

جاءت المعالجة أقرب إلى الهزل، محاولة أن تستثمر نجاح **محمود عبد العزيز فى مسلسل وشخصية «رأفت الهجان»**. لكنه فى **«فخ الجواسيس»** يدخل صراعا «سينمائيا» مع ضابط المخابرات الاسرائيلى حول الجاسوسة الحسناء، من خلال قصة تشبه حكايات الأطفال، حيث يبدو الصراع أشبه بالمقالب اللطيفة الظريفة، يدبرها كل طرف فى استمتاع للطرف الآخر، وكأن الأمر كله ليس إلا مباراة «ودية» فى استعراض الذكاء. لكن الأكثر خطورة فيه هو أن يحاول الفيلم أن يثير تعاطفا مع البطلة، سليلة الارستقراطية، وأن يجد لها مبررا يتصوره مقنعا للجوئها للجاسوسية عندما تعانى من إهانة ضباط الثورة قساة القلوب، فلم تجد الفتاة الرقيقة «بنت الأصول» مفرا من ان ترتمى فى أحضان العدو!

وهكذا وجد **أشرف فهمى** كعادته الغامضة فى أفلامه الأخيرة، والتى لم تكن أفلامه الأولى تنبئ عنها بأية حال، **طريقا**

هشام سليم وليلى علوى فى «الهجامة»

فيلم **«دماء على الأسفلت» من أخراج عاطف الطيب**، الذى عرض فى الأسابيع الأخيرة من العام المنصرم.

يدور الفيلمان حول التيمة ذاتها، التى تتناول الفساد الذى إستشرى فى المجتمع، وإنما من خلال قصتين مختلفتين، حيث **«الهجامة»** هى اللصة الخارجة على القانون التى تدخل السجن على أمل الاستمتاع بعد خروجها بما أخفت من غنائم سرقاتها. لكنها تتحول إلى الوعى عندما تقابل وراء القضبان المسجونين السياسيين فى قضية مظاهرات ١٨ و١٩ يناير. أما **«دماء على الأسفلت»** فيمضى مع بطله العائد الى الوطن بعد غيبة طويلة، محاولا أن يجد إجابة على تساؤلاته حول إتهام أبيه فى قضية ظالمة، لينتهى إلى إكتشاف إنحراف شقيقته تحت تأثير الضغوط الاقتصادية التى تجعل البشر يفقدون إنسانيتهم واخلاقيتهم.

من الغريب أنه يمكنك أن تجد السلبيات الفنية ذاتها فى الفيلمين، وهى اللجوء إلى السينما المستهلكة فى أسوأ صورها، **وإقحام مشاهد الخناقات والمطاردات والاغتصاب**، والإدمان والعنف **والقسوة، إلى درجة فجة غليظة**، بينما تدور العلاقات الدرامية بعيدا عن الواقع. وإذا كان الفيلمان يزعمان دراسة تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النفس البشرية، فإنهما توقفا عند السطح، لتقع الشخصيات فى أسر النمطية الباهتة.

«الحب فى طابا»

إنها النمطية الباهتة ذاتها التى يقع فيها أيضا فيلم **«الحب فى طابا» لأحمد فؤاد**، وإن كان الفيلم بدوره لايفتقد حسن النوايا، فى اعتماده على معالجة قضية الايدز، الذى قد يكون سلاحا خبيثا يستخدمه التسلل الصهيونى داخل المجتمع المصرى، وذلك من خلال قصة مغامرة، يقوم بها مجموعة من الأصدقاء ذهبوا فى رحلة جماعية إلى طابا، لكن المغامرة تنتهى إلى مصير مأساوى فاجع، عندما يستسلم هؤلاء الأصدقاء للمتعة الرخيصة مع اسرائيليات حاملات للإيدز، مما يحمل خطرا يهدد المجتمع بأسره.

فى المشهد الأخير من الفيلم، وبعد أن تكتمل مأساة شخصياته، يبدو ذكاء المخرج الراحل أحمد فؤاد فى إعادة لبعض لقطات المتعة، مع لوحة مكتوبة **«الحب كده فى طابا»**. لكن تلك النهاية - على الرغم من

للهجوم على الحقبة الناصرية، حتى لو كان الثمن هو الدفاع المستتر عن موقف بطلته الجاسوسة. ومن الغريب أن تتردد الدلالات ذاتها فى فيلم «مهمة فى تل أبيب» لنادر جلال، وإن خفت تأثيرها كثيرا وتوارى أمام الرغبة المستحوذة لصناع الفيلم أن يجندوا أنفسهم من أجل أن تحتل نادية الجندى مركز الصورة والدراما والصراع والقضية.

بل يمكنك أن تنسى أيضا أن الفيلم يدور حول صراع التجسس بين مصر واسرائيل، وتتصوره صراعا بين عصابتين على أن تنتمى البطلة لواحدة منهما، فالمهم- عند صناع الفيلم- هو أن تبدو رحلة البطلة محتشدة بالمتع الصاخبة، والآلام المبرحة، وأن تظهر نادية الجندى بما اعتادت على الظهور به من فاخر الثياب، وغرائب القبعات، وأن تتنقل بين مطارات عواصم العالم وفنادقها الفاخرة، لأن الفيلم لم يكن يعنيه حقا أى صراع قومى أو سياسى، وانما كل مايعنيه هو أن يؤكد على «نجومية» نادية الجندى ،بصورتها التى تريدها لنفسها، وتصنعها ويصنعها لها الآخرون من صناع الأفلام.

نبيلة عبيد فى «سمارة الامير»

«سمارة الأمير»

كان الأمر أكثر وضوحا عند نبيلة عبيد فى فيلم «سمارة الأمير»، فليس الصراع بأى حال إلا صراعا من أجل النجومية وحدها، والإصرار على الاحتفاظ بألقاب مزعومة خلعتها كل ممثلة على نفسها.

لم يكن فيلم «سمارة الأمير» لأحمد يحيى إلا تفصيلا متعمدا على مقاس «نبيلة عبيد» فاعتمد صناعه على قصة قصيرة لنجيب محفوظ، وتصوروا أنه يكفى اسم الروائى العظيم، لولا أن القصة أقرب إلى «مسودة» أو مشروع رواية لم يكتمل، لكن صناع الفيلم وجدوا فيها ضالتهم بسبب وحيد، هو أنها تحقق للنجمة العديد من مشاهد الحب والفراش والرقصات والصراخ طوال الفيلم، خلال رحلة أحضان سبعة من الرجال، تتشكل مصائرهم وتتحدد فى علاقتها بهم، بل إن صناع الفيلم أهدروا امكانية الميلودراما الساخنة فى القصة، لأنهم توقفوا عند الرغبة المستحوذة لخلق فرص الرقص، فأتاحوا للبطلة سبع رقصات، من بينهن رقصة فى حالة حداد!

إن كنت تبحث عن المضمون السياسى الذى كان أصحاب «سمارة الأمير» يحاولون التمسح به، فهو ذلك الرمز القبيح بأن سمارة ليست إلا مصر، وأن الشورى هو الذى يقامر بمصيرها، أما الجماهير فيجسدها رجل الحانة المجوز الذى يرشح لسمارة الرجل الذى يضاجعها!!

هكذا وصل الأمر بصناع بعض الأفلام المصرية، الذين لم يكفنا منهم أن يلتمسوا بأفلام التسلية والمتعة السهلة، بدلا من اعتساف معالجة السياسة، فينتهون إلى ابتذال الفن، وامتهان الوطن والتاريخ.

هالة صدقى فى «فخ الجواسيس»

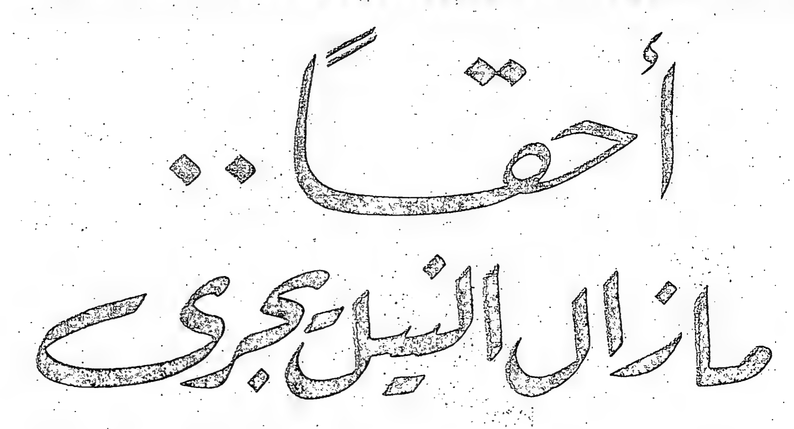

ماجدة موريس

مـالذى يريده المشاهد من التليفزيون؟..

ومالذى يريده الناقد؟..

ومالذى يحتاجه .. البيت.. أولا؟.

الإجابة لم تكن ميسورة قبل عرض مسلسل (مازال النيل يجرى) الذى آثار عاصفة من الجدل، لم تتوقف، خاصة بين النقاد الذين أنبرى بعضهم لتسفيهه والسخرية منه، وكأنه يتعامل مع فيلم مقاولات هابط. كل أبطاله مشرهين وكل شخصياته فجة، ومقولاته ضحك على الذقون. وكأن مؤلفه ليس هو نفسه أسامة أنور عكاشة الذى لم ينته تأثير شخصياته على المشاهد والناقد، منذ الجزء الأخير من (**ليالى الحلمية**) فى رمضان الماضى، وهو الذى، أثار المشاهدين وأسرهم بأعمال متعددة له برزت خلالها شخصيات ساحرة منذ (**أبواب المدينة**) و(**المشربية**) ..و**أبو العلا البشرى** و(**ضمة المداوى**) **إلى سليمان غانم ووصيفة ونازك والباشا سليم**، وغيرهم.. أما مخرج (**مازال النيل يجرى**) فكأنه ليس محمد فاضل صاحب (القاهرة والناس) وطابور طويل بعدها من أمجد الأعمال من بابا عبده إلى أبو العلا (وتال البحر) و(الراية **البيضاء**) الخ.. فهل، فجأة قرر أسامة وفاضل أن يبحرا فى عالم الهلس بعد سنوات من الجد؟ وهل، فجأة، فقد كلاهما قدرته وموهبته وتمكنه وحرفيته ليجئ الهجوم عليهما على هذا النحو.. ولمجرد أن جزءا من المسلسل كان مباشرا، وأنه امتلأ بالقتامة، وجزء ثان اعاد تذكير الناس بحقائق صحيحة قدمتها حملات إعلامية اعلانية على مدى سنوات سابقة؟..

الحقيقة هى أن المشكلة ليست مشكلة المسلسل، ولكنها مشكلة بعض المثقفين الذين يؤرق غرورهم التوجه المباشر للمتلقى، ويعتقدون أنهم أكثر ذكاءا من هذا.. لكنهم لم يسألوا أنفسهم.. لم لاتقدم دراما التليفزيون اعمالا لمستويات أخرى من التعليم والفهم، ولم لا يجازف الفنانون والكتاب بتغيير الأنماط، والأشكال الدرامية المعتادة للنجاح من أجل هدف قومى بالغ الأهمية.. فهل أصبح الالتزام عيبا فى هذا الزمان؟ وهل فقدنا نعمة التقدم للتجريب والبحث عن اشكال جديدة للفن مفضلين اللعب على المضمون؟.. وحتى لو رأى البعض أن تصدي الدراما للمشكلات المريضة نوع من الاحلام.. فما العيب فى الحلم، والمحاولة.. فهو حلم عظيم سواء تحقق أو لم يتحقق..

لكن النقاد مصيبتهم اكبر..

هؤلاء الذين يتحدثون عن الدراما والفن، والمباشرة التى تعد ضد الفن الخ.. ولعل الرد البليغ **للدكتور على الراعى**، شيخ نقاد الدراما فى الوطن العربى يضع الأمور فى نصابها تجاه (الهاجس) الفنى لديهم.. فقد قال فى ندوة عقدت يوم الثلاثاء ١٢ يناير الماضى حول المسلسل أن هناك نوعيات متعددة من الدراما منها الدراما التعليمية والمباشرة التى تكسر الإيهام وتصب فى نهر الواقعية وأن اعمال كتاب كبار مثل **برتولد بريشت وبرنارد شو** وغيرهم هى علامات مضيئة فى هذا الطريق، وأن الكاتب والفنان حرفى اختيار نوعية الدراما التى يراها ملائمة لقضيته.. وأخيرا، كما قال د. **الراعى**.. فإننا أمام عمل فنى كبير له كل مقومات الدراما المكتملة، بكل مافيه من مباشر وغير مباشر..

بين (القاهرة والناس)... و(المزاج)

لكن يظل السؤال الأهم هو.. كيف نستخدم نفس أساليب النقد أو الهجوم أو السخرية مع كل الاعمال التى لاتعجبنا، بدون النظر إلى مقومات كل منها، ومكانته ضمن الأعمال التى يندرج فى طائفتها، ودون النظر إلى التاريخ الفنى لصناع العمل (وليس التاريخ الشخصى لأن هناك من هاجم المسلسل لأن **فردوس عبد الحميد** بطلته هى زوجة المخرج **محمد فاضل**)؟ وهل من الممكن أن ننقد (**مازال النيل يجرى**) بنفس الطريقة التى ننقد بها (**الطاووس**) مثلا أو (**المزاج**) أو (**نصيب الأسد**)؟ .. وهل من الممكن أن نعامل **محمد فاضل** كما نعامل آخر يتعامل مع المسلسلات والأفلام كالطماطم.. ويسلق أى عمل فى أسابيع قليلة؟..

إننا لانطالب بالحصانة لأحد، وليس هناك فنان فوق النقد، مهما بلغت درجة هذا النقد، طالما قدم عمله للناس.. لكن.. كيف تتساوى المعايير كلها، وكيف يصبح الصالح كالطالح.. فى رأى البعض..

مباشرة ولكن..

ومازال النيل يجرى عودة إلى نوع من الدراما اللصيقة جدا بإيقاع الحياة الحقيقة للأغلبية من المصريين فى الريف، وأيضا فى مناطق التريف بالمدينة التى تنتهج نفس أساليب الحياة الريفية... وهو دراما مستعرضة، شاملة، تتشابك أحداثها مثلما تتشابك أمور الحياة بعضها ببعض. فيصب هذا فى ذاك كالأوانى المستطرقة، فلا يمكن مناقشة موضوع تنظيم الأسرة بدون التعرض لعلاقات الأسرة نفسها، وعلاقات القوة داخلها بين الرجال والنساء والأولاد.. والأجداد أيضا.. ثم تأثير «الأرض».. على الفلاح اليوم، بعد هجرة أجيال من الفلاحين إلى الخليج والعراق، وبعد تغييرات تركت بصماتها على الحياة الريفية، وتأثير (مراكز القوى) فى الريف، سواء من بين أبنائه كالأعيان ورؤوس العائلات الغنية المسيطرة أو أصحاب

المهن ذات الهيبة مثل المأذون وإمام الجامع.. وايضا طبقة التجار والسماسرة الذين انتشروا فى كل مكان فى مصر.. أما القادمون لخدمة هذا المجتمع، فهم شريحة أخرى، تضم داخلها اختلافات وتناقضات بمثل أتساع الحياة نفسها، وهو مايبدو من فروق بين الضابط والطبيب والاخصائية الاجتماعية والطبية وأساتذة البحث العلمى..

زواج الأطفال وزواج الاكراه

نجح المسلسل فى الامساك بمعظم خيوطه بقوة وبراعة، بل وتقدم الى الأمام، سابقا الأعمال الدرامية الأخرى، والأعمال غير الفنية أيضا (كالبرامج التليفزيونية) فى طرح قضية زواج الاطفال فى الريف المصرى. وماحولها من عمليات التزوير فى الأوراق الرسمية والمؤامرات الجماعية وعمليات التضليل التى تزينها لأهل الريف.

ولعل قضية أخرى قريبة منها هى قضية زواج الإكراه، من أهم ماطرحه ذلك العمل، من خلال شخصيته صبرية (صابرين) فيما تمثله من دلالات متعددة لتلك الممارسات والقيم المقلوبة ووأد البنات بشكل عصرى. وكل هذا يمارس بضراوة فى أيامنا هذه ويعرف المزينون له أنه يتجاهل المبدأ الدينى الواضح بضرورة موافقة الفتاة على الزواج لصحته..

ثقب فى جدار مغلق

أما القضية المحورية للمسلسل.. تنظيم الاسرة، فقد استطاع المؤلف والمخرج الإمساك بها وسط كل مايحوطها من شكوك وحملات ترهيب من أنصار التخلف، ولعل هذا الصراع الممتد طوال المسلسل، المتدرج والمناور، فى علاقة الدكتورة بنساء الريف وأفراد الوحدة الصحية، ورجال القرية، والداية، ونقطة الشرطة، هو من أهم الوثائق حول تلك القضية التى تقاوم بضراوة وباستخدام أقوى أنواع النفوذ الاجتماعى.. ولعل تلك المباشرة فى علاقة د. أميمة (فردوس عبد الحميد) بالنساء، وسلوكها معهن هى الترجمة الواعية الكاملة لتلك الرسائل المختصرة التى قدمتها فنانة أخرى كبيرة هى كريمة مختار للفلاحات من خلال الإعلان لكن الاعلان شئ، والدراما شئ آخر، أقصد الدراما المتكاملة التى تربط الأسباب بالنتائج وتفتح ثقبا فى جدار مغلق لينفذ منه الوعى الصحيح بكل القصة، متكاملا، وليس نزرا يسيرا أو جملة قصيرة لم تكتمل.

من هنا، يصبح هذا المسلسل عملا رائدا، يقدم حالة فريدة من تقدم الفن للواقع ومنازلته، أى منازلة ذلك الجزء الذى يعطل التقدم بإصرار شديد.. ويصبح لهذا الأمر خصوصيته، وللدراما أسلحتها المتعددة للمواجهة من دراما تعليمية إلى دراما مباشرة إلى تسجيلية ووثائقية. فبريخت لم يكن

د. أميمة (فردوس عبد الحميد) تعود إلى الشيخ هاشم (هشام سليم) الذى أصيب وهو يفض المعركة بين أهل القرية.

شكرى للضابط حمدى (طارق دسوقى) وعزت الطحاوى (هادى الجيار) المهندس الزراعى حول معركة بين الفلاحين والصيادين

لاهيا وهو يحاول كسر الإيهام وإدخال المشاهد فى حالة مشاركة ونقد لما يتقدم له، بعيدا عن التوحد الكامل والاندماج مع الابطال..

وسبب آخر وجيه.. يجعل تحدى المسلسل، مبررا لرفضه نهناك هؤلاء الذين يرفضون «سيرة» المشاكل، ويبحثون عن النجاة بأنفسهم من أى مأذق جماعى، طالما إعتقدوا أنهم خارجه.. وربما يتقززون من صور الفقر والتخلف وأمامهم- على القناة الثانية- تلك الحياة الساحرة لأبطال المسلسل الأمريكى (الجرئ والجميلة).. بفخامتها وثرائها. حتى على مستوى (الفقر) هناك.. ومن هنا جاء هذا الدفع لواقعنا الفقير بكل ظلاله من ضمن أفضال هذا العمل. بالاضافة إلى أختراقه حاجز الصمت تجاه العلاقة الصحيحة بين الدين والدنيا.. وبين رجل الدين والدنيا.. وذلك من خلال شخصيته الشيخ هاشم (هشام سليم) إمام المسجد الشاب الذى تنطق ملامحه بالسماحة وتحدد كلماته بوضوح كل الامور، بعيدا عن التلاعب بالالفاظ والكلمات.. فهو داعية لاتنفصل لديه أمور الدنيا عن الدين طالما فيها فائدة للناس. ومن هنا جاءت موعظة الشيخ هاشم قبل نهاية المسلسل، حول رأى الدين فى تنظيم الاسرة، وحول المسلم القوى والمسلم الضعيف، وحول شروط الأمة التى يتشرف بها الإسلام من أهم ماقيل فى هذا الصدد، على شاشة التليفزيون المصرى.. لوضوحها الشديد وتحديدها القاطع المنطقى، ولذلك الأداء الرصين والاخراج القوى.. للدرجة التى يلتبس الأمر فيها على المشاهد. فهل هذه خطبة حقيقية أم جزء من عمل درامى.. ومن هنا يكتسب العمل مصداقيته التى تفتقدها أعمال أخرى يقف فيها المشاهد حائرا مستاءا من بعض الشخصيات التى يراها رديئة البناء، مسطحة الملامح، هزيلة المعنى فيسأل نفسه ما كل هذا الزيف؟

فى النهاية.. تبقى كلمة واحدة.. .فإذا كنا نغرق بين محطات التليفزيون وقنواته، فى سيل من البرامج أكثرها تافة وأقلها ثمين.. ومنوعات ومسلسلات وأغنيات وإعلانات تدغدغ رغباتنا فإن **(مازال النيل يجرى)** هو رد متواضع على مانحن فيه حقيقة كمجتمع تعيش أغلبيته على شاطئ الفقر.. بل إن العنوان نفسه يحمل بداخله قدرا من الشجن وعدم التفاؤل.. فبرغم كل هذه الهموم مازال النيل يسير متحاملا على نفسه.. إنها صرخة تحذير إلى كل من بقى عنده قليل من الولاء لهذا الوطن.

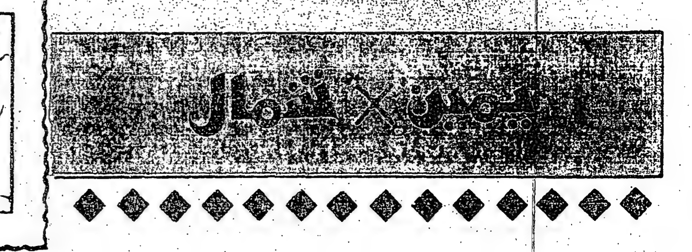

لمن توجه اليسار خطابها؟

لمن توجه اليسار خطابها؟

هذا السؤال لابد أن يوجهه من يصدر أى مطبوعة إعلامية لنفسه قبل إصدارها. وبعد الإصدار يوجه القراء هذا السؤال إلى أنفسهم، فمن وجد أنها تخاطبه، أو أحس على الأقل أن شأنه واهتماماته هى المحور الأعظم لمواد هذه المطبوعة ارتبط بها. ومن وجد انفصالا بين واقعه وبين ما تطرحه هذه المطبوعة لا شك أنه سيبتعد عنها، أو على الأقل لن ينجذب إليها.

وكما يبدو من ظاهر اليسار (أو الترويسة) أنها راية المستضعفين فى الأرض، فهل حققت المواد المنشورة هذا الشعار؟. فى تحليل سريع لمواد الأعداد الثلاثة الأخيرة (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) أرجو أن يتسع الصدر لبعض الملاحظات.

أولا- باب يمين× شمال، وهو باب رسائل القراء، لا أكاد أقرأ فيه أى تعليق لأي قارىء على المواد المنشورة فى الأعداد السابقة.

ثانيا- خصصت اليسار نحو ١٧ صفحة فى أعدادها المشار إليها للحديث عن «وثائق الدولية الرابعة التروتسكية» وعن «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» بأسلوب أكاديمي شديد الجفاف، يتنافى مع مدى الاستفادة التى يمكن أن يحققها المستضعفون فى الأرض من هذا التنظير الفلسفى شديد التعقيد، وقد أبديت هذه الملاحظة لصديق عزيز من المهتمين بل والمنغمسين فى شؤون اليسار (كتيار أولا وكمطبوعات بعد ذلك) فعلق بأن **هذه المساحة مطلوبة لتيار يسارى معين يجب أن يكون له مادة خاصة به داخل «اليسار»** وإذا كان الأمر كذلك فليكن هناك ملزمة عنوانها «للخاصة فقط» أو لنبسط الأسلوب حتى يناسب المستضعفين فى الأرض. وقس علي ذلك مقالات (العناد المدمر لصندوق النقد الدولى- نوفمبر ٩٢) وغيرها.

ثالثا- مقالات أحمد الخميسى من داخل موسكو شديدة الإمتاع وتنقلك إلى داخل الأحداث كأنك تعايشها بالضبط، إلا أنه أحيانا يدخلنا في تفصيلات يتسع معها الموضوع أكثر مما ينبغى، وتخرج القارىء عن الخط الرئيسى الذي تم تناوله فى المقال.

رابعا- برنامج الحزب الشيوعى المصرى (عدد أكتوبر ١٩٩٢) قطعة أدبية

احمد الخميسي

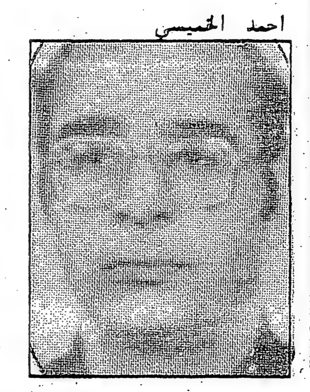

رائعة، ولكن السؤال هنا، كيف يتحول الأدب إلى واقع عملى؟ كيف يرى الحزب فى خطوات محددة عملية (وليس أدبية) القضاء على المشاكل- المعاصرة للمستضعفين . الإسكان- البطالة- الإرهاب- التعليم الخ) بدلا من الحديث عن «التنسيق بين كافة مجتمعات العالم الثالث الساعية إلى التحرر، ودعم الاعتماد الجماعى علي الذات.» كلام جميل جدا بس إزاى؟!

خامسا- الندوات التى ينشرونها بالمجلة (وهذا خارج عن الثلاثة أعداد فإنها تنشر كتفريغ لشريط تسجيل، وهذا يجعل متابعة الندوة أمرا مملا للغاية، وأرى أن تحدد أولا النقاط التى دار حولها النقاش، ورأى كل مشترك في كل نقطة علي حدة، وهذا الأسلوب يجعل المقارنة بين الآراء أيسر وأجدى. كما أنه فى بعض الندوات يتعذر حضور شخص معين أو تيار معين لظروف خاصة، لذلك يمكن الاتصال بمن يتعذر حضوره وتحدد له نقاط الحديث وآراء المتحدثين ليبدى رأيه وتعليقه كتابة.

سادسا- ينشر فى آخر صفحة لوحة فنية، وهذا شىء محمود للغاية لمساهمته فى نشر الجمال، إلا أنه لاكتمال الأمر يفضل نشر نبذة مختصرة عن اللوحة والرسام أو المصور فى داخل العدد.

سابعا- مما يساعد على تقريب المعانى فى المقالات استخدام الكاريكاتير، واعتقد أن لليسار كثيرا من المنتمين والمتعاطفين المقتدرين فى هذا المجال ممن يمكن أن يقدموا مساهمات بالغة القيمة.

ثامنا- إفساح المجال أمام ركن يحلل فيه كتاب أو اثنين من الإصدارات الجديدة، ونشر قائمة بهذه الإصدارات التى طبعت فى الشهر السابق على صدور عدد «اليسار»، وأسعارها حتى يستطيع القارىء حساب ميزانيته وما يمكن توجيهه لبند الثقافة.

تاسعا- إفساح المجال، أمام ركن لتحليل البرامج والمسلسلات التليفزيونية لتنبيه القارىء إلي ما يمكن أن يحقق له منفعة ذهنية ومايمكن أن يحدث له ضررا نفسيا (وهو الغالب).

هذا على عجالة.. وأرجو ألا يفسد اختلاف الآراء للود قضية، وأوجه تحياتى الخاصة لكل من: مصباح قطب وأحمد الحصرى ومحمود الحضرى وحسن بدوى وباقى محررى اليسار، ولاننسى الساخر الأعظم صلاح عيسي، وأرشيفجى اليسار المصرى (أو موسوعته إن جاز التعبير) د. رفعت السعيد.

مهندس/ أحمد رفاعى

«اليسار»

ترحب اليسار دائما بأي نقد لموادها وتوجهاتها، وقد نشرنا -كعادتنا- نص رسالة المهندس أحمد رفاعى. ولنا على رسالته أربع ملاحظات.

الأولى: إن اليسار تتوجه أساسا إلي المثقف العام المهتم بالقضايا العامة، وليس المثقف

المتخصص،ومن هنا نعتمد على المقال والتحقيق والتقرير والخبر والتعليق والكاريكاتير، وأيضا البحث ولكن فى حدود ضيقة.

الثانية: عندما نقول أننا راية المستضعفين فى الأرض،فإننا نعنيهم جميعا على إختلاف مستوياتهم الثقافية، فالمستضعفون تتنوع مستوياتهم الثقافية والتعليمية،ومن حق الجميع علينا أن يجدوا ما يشبع حاجاتهم فى اليسار، ولانفترض-ولا نفترض أى مطبوعة صحفية-أن القارىء لابد أن يقرأ كل الموضوعات.

الثالثة: القول بأن المساحة التى ينشر فيها حول قضايا الفكر الماركسى النظرية مطلوبة «لتيار يسارى معين يجب أن يكون له مادة خاصة به داخل اليسار» قول غير صحيح،فالقضايا النظرية والفكرية والفلسفية مطلوبة لكل الاشتراكيين ،وتناقش فى العالم كله بين الشيوعيين والاشتراكيين والرأسماليين ..فالماركسية وتطورها وقضاياها تهم كل اليساريين حتى الذين إختلفوا ويختلفون معها.

الرابعة: عندما وصلنا برنامج الحزب الشيوعى المصرى نشرنا جزءا بسيطا منه ،وهو أمر طبيعى فلا نستطيع نشر برنامج أى حزب كاملا ،وما يسأل عنه المهندس أحمد رفاعى موجود فى البرنامج.فهناك قسم كامل يقع فى ٧صفحات فولسكاب تحت عنوان « برنامج نضالنا السياسى الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية «يتناول عديدا من القضايا اليومية والاقتصادية والاجتماعية من بينها«النظام الضريبى-القطاع العام- القطاع الخاص-حقوق العاملين-مواجهة البطالة-الزراعة والفلاحين-العلاج-التعليم-الإسكان- الثقافة الوطنية الديمقراطية-المرأة -الشباب-الطلاب-الإصلاح الديمقراطى.. »وللأسف فلا تتسع صفحات اليسار لنشر كل هذه الأجزاء.

مرة أخرى شكرا للمهندس أحمد رفاعى.

مساجد قطاع خاص

بينما تحتكر السلطة حق البث الإذاعى والتليفزيونى ولا تسمح بوجود قنوات إعلامية خاصة ،وتجعل من صدور صحيفة جديدة أمرا صعبا ،فإنها تفرط فى أخطر وسائل الإعلام ،وهى منابر المساجد ،وتجعل لكل من يقيم أربعة جدران حق إقامة مسجد ،وإذا كنا لسنا ضد انتشار دور العبادة كالمساجد والكنائس ،فهذا حق للمواطنين،إلا أن رقابة وإشراف الدولة فى حدود الضوابط القانونية والدستورية أمرا واجبا .فقد تركت الدولة تحت ستار ما يسمى بالمساجد الأهلية-منابرا بمئات الآلاف في كل نجع وقرية وحارة وزقاق،يعلوها من يشاء،صحيح الفكر أم فاسده ،عاقلا أو متطرفا ، ليلقى على مسامع البسطاء من فوق هذا المكان ذو المهابة الدينية ما يشاء من الحديث المغلوط والفتاوى الضالة ..بل وصل الأمر بهذه المساجد أن تكون مخازن للسلاح وأماكن للتدريب على الرياضات العنيفة ،ولا أعلم سر هذه الليبرالية الغريبة على حكومتنا الرشيدة ،فالمساجد فى رأيى كالمرافق العامة تماما ،ولها خطورتها التى لاينبغى معها أن تترك نهبا لمن يشاء ،إن من واجبات الحكومة وهى تراجع نصيبها من الأخطاء فى موضوع التطرف أن تنهى هذا العبث والتسيب فى إنشاء الجوامع ،ولاترخص بإقامة جامع إلا فى حالة توافر إمام وخطيب مؤهل علميا لتحمل مسئولية الحديث والفتوى للناس باسم الدين.

أحمد طاهر
المحامى.المنصورة

ترسيخ الجهل والتنطع

أشيد بموقف اليسار المصرى بكافة اتجاهاته للمعالجة المبكرة لقضية الساعة والمتمثلة فى وقوفه فى مواجهة الإرهاب وهناك بديهيات نرجوألا تغيب عنا

١- إن المعالجة الحكومية لهذه القضية لم تتعد الجانب الأمنى وفى حالات وقوع اعتداءات على الأمن أو السياح مما يعنى أن هناك حدا مسموحا لممارسة الإرهاب وأن هناك خطوطا حمراء لايمكن تجاوزها.

٢- إن هناك سياسات إعلامية وتعليمية ترسخ الجهل والتنطع وتضعف الانتماء وتحجب الإستنارة وتئد الفكر.

٣- إن قصور برامج التنمية الانتاجية يعنى مزيدا من البطالة وإن ناتج سياسة الخصخصة و«فتح عينك تأكل كنتالوب»وأساليب الارتزاق فى مسالك النفاق،،والركود وغياب المشروع القومى وشيوع اليأس وفقدان الأمل والاغتراب الداخلى للمواطن والضغوط اليومية والارتفاع المستمر فى تسعيرة الخدمات وتدنى مستوياتها وغياب القدوة وانتشار«الشبح» والإثراء الفاحش مع الفقر المدقع وأن تلقى الأمرين فى توفير ثمن«الرغيف-ثم لا تجد الرغيف» وتحريم تعاطى اللحوم ومحاربة إدمان الفواكه،لذا فإن الأرض مهيأة لإفراز مزيد من الدعم للجماعات الظلامية.

٤- أن تظل أحزابنا -جرائد لها أحزاب وأن يقتصر عملها فى «أوكازيونات» الانتخابات أو فى متاحف المناسبات أو على سبيل العظات ،والويل والثبور وعظائم الأمور عند الاختلاط بالجمهور.

هذا جزء من الكل أما إذا كنا نبحث عن الحل بعيدا عن سياسة «الحبل هو الحل»،فإننى وعن قناعة كاملة لا أجد حلا سوى أن تحمل حكومة الحزب الوطنى العاجزة عصاها وترحل وأن تترك لنا الوطن لعل الله يغفر لنا ولا يأخذنا بما فعل السفهاء منا وليصبح أمامنا سنوات طويلة لنعالج الآثار الجانبية لسياستهم التى أفقرت الزرع والضرع.

محمد حجازى المحلة الكبرى

أمراء المدارس

فى أحضان الحكومة،ومن أموال الشعب،يعيش الإرهاب ويبيض ويفرخ،،وإليكم ماحدث منذ أسابيع قليلة بإحدى مدارس البنات الإعدادية بالقاهرة:

د. حسين كامل بهاء الدين

نلاحظ نحن المعلمين بتلك المدرسة أن الزميلات المنقبات (وعددهن ستة) تجتمعن علي انفراد وتبادلن أشرطة عمر عبد الرحمن والكتب الصفراء، ونسكت لأن لا شأن لنا بهن، مادمن تؤدين رسالتهن في تعليم البنات مقابل أجورهن التى تتقاضينها من أموال الشعب دافع الضرائب والمنتج، حتى كانت حصة إضافية لإحداهن شرحت فيها كتابا عن نار جهنم، واستفاضت حتى إذا ما دق جرس نهاية الحصة، وجدنا البنات يهرعن إلينا وكأن الجن يطاردهن أو زلزالا جديدا فاجأهن وسألنا عن الخبر فقلن.. النار! سألنا: أي نار؟ فقلن: نار جهنم، ومصيرنا المؤلم لأننا غير منقبات وعيون المعلمين تقع على عوراتنا في وجوهنا!!

وبصعوبة شديدة تمكنا من تهدئتهن. فهل تدرى وزارة التعليم بما يحدث فى مدارسها؟ أم أن المصيبة أعظم؟!

محمد محمود عبد الله مدرس- القاهرة

إحياء التراث أم هضمه وتطويره؟

كلما شاهدت بائعا للجرائد أجد لديه العديد من الكتب الداعية إلى إحياء التراث، ولما كان هذا التراث قد مضى عليه قرون، انقطع فيها تماما وتوقف عن الاستمرار، فإنني أرى أن ننظر إلى الحضارة الأوربية أيام العصور الوسطى وبداية عصر النهضة عندما لم يخجلوا من رفضهم، تماما للمنطق الأرسطي وما ترتب عليه، ولم يقولوا كما تفعل الجماعات الظلامية لنبدأ من جديد، وإذا كانت عقولهم سليمة، فالعقل يقول أن يبدأوا بهضم التراث المخزون ثم محاولة تجاوزه إلي فكر جديد يناسب عصرنا، ولا ننكر أن هناك محاولات جادة فى هذا، ولكن للأسف يسودنا ظلام لم تره مصر منذ عهد العثمانيين، فقد انقطع الاجتهاد منذ الدولة العباسية، حتى عصرنا هذا إلا من قليل من المحاولات المجهضة من قبل الأزهر، وحيث إن عصر الرسول والخلفاء الراشدين وما بعده لا يفتقد الكثير من المآخذ، حتى عمر فقد اغتيل أي أنه لم يكن مناسبا لبعض الناس حتى مع عدله، (وربما بسبب عدله).. إنهم يريدون من التاريخ أن يتوقف ليعيشوا فى زمن مضى بدلا من محاولة تفنيد الماضي ونقده، وهضمه وتطويره إلى جديد يناسب عصرنا، إن مشكلة إحياء التراث ماهي إلا محاولة متخلفة لحل مشاكل الحاضر.

منى كيميائية عنتر- المنيل -القاهرة

غضبة يناير لإسقاط اليمين.. وبعد!!

لقد فشل اليمين المصرى فى ظل الملكية الاستبدادية وابتدأ سقوطه لحظة مولده، حتى أسدل الستار على نهايته المحتومة بثورة يوليو المجيدة، وتأكد فشله من جديد فى ظل حكومة رجعية تستمد استمرارها من الخضوع المهين لصندوق نقد أغنياء العالم، وبفضل سياساتها وجد حزب ماضى اليمين (الوفد) نفسه فى مأزق، مابين إبراز فشل سياسات اقتصادية هى جوهر برنامجه إذا وصل الحكم، وبين التوأمة مع اليمين الحاكم، وسقط القناع عن التيار السلفى الإسلامى، بسقوطه فى وهدة الإرهاب. ولم يبق إلا اليسار بانحيازه للصفوف الفقراء، ببرامجه نحو اقتصاد وطنى مستقل، بمعانى المساواة والعدالة الاجتماعية، وكفالة اللقمة لكل فم والثقافة لكل عقل، بتاريخه النضالى الطويل، وتجلى ثمرات نضاله في مكاسب للعمال والفلاحين والمرأة.

ويقف المواطن المصري أمام الحقائق كلها وحيدا مغتربا مغيب الوعى تطحنه الأزمة ولايدرى أن كان عليه أن يفعل أو لا يفعل، وإن أراد أن يسعى الى التغيير فكيف؟ وإلى أين يتجه؟ وإلى من؟ يستثمر الغليان ويعيشه، وتمارس ضده أبشع أنواع الخلط والتزوير والتلفيق، يحس بأعدائه من حوله يختطفون قوته ويسرقون عرق جبينه.

وإذا كان اليسار يستحق الانتماء إلى أفكاره فعلا، فليمد يده إلى المواطن وليعش معه فى الحقول والمصانع والشوارع، وليسلحه بالوعى! ويشير له نحو عدوه، وإلا فاليسار «مش قد الشعارات» فلا يرفعها.. ولتستمر المؤامرة!

عصام الدين أحمد أمين الفيوم.

خالد محيى الدين

اشتراكية الإبداع

بعد فشل التجربة الاشتراكية السابقة فى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، من حق كل من يدافع عن مثل الاشتراكية أن يعرف الأسباب الحقيقية لهذا الفشل، كما يجب طرح تصور عملي (برنامج) مدروس للدولة الاشتراكية وأسس المعارضة والرأى الآخر، والتقويم، وكيفية إيجاد الحوافز لدى العامل والفلاح والمفكر والمبدع لكي يلبى طموحه، وتلافى كل السلبيات التي سادت التجارب الاشتراكية السابقة في مجال حقوق الإنسان وحرية السفر والانتقال، الرفاهية وحرية التعبير ووسائل الملكية الشخصية والخاصة والعامة، والطموح الفردي، وكيف يمكن شرح ذلك للمواطن البسيط ليستوعب معني العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والفروق الفردية بين البشر فى القدرات والمواهب، وكيف نقنعه أن الاشتراكية لاتسعى إلي الأفكار، بل إلى سعادة ورفاه الإنسان وإطلاق طاقاته وإبداعه، وأن نشرح الصعوبات التى تواجه أي تجربة اشتراكية والأعداء المتربصين بها داخليا وخارجيا.

خالد كنعان- الأردن

تهنئة واقتراح

كل محررى ومحررات يمين×شمال بحلول العام الجديد مع تمنياتى لهم بالتوفيق فى مهمتهم الصحفية، كما أرجو من أسرة تحرير «اليسار» وبالأخص د. رفعت السعيد إضافة أسماء المناضلين الحاليين والذين رحلوا عنا، وأن نسجل أسماءهم فى أرشيف اليسار، ومنهم على سبيل المثال بكر حمدى سيف النصر، فتحى الرملى، محمود المنسترلى-يوسف درويش-طوسون كيرلس-ياسين مصطفى (رئيس نقابة عمال صناعة الأحذية السابق) -حسن عبد الرحمن (رئيس نقابة السائقين السابق) -محمود عنانى (رئيس نقابة عمال البناء السابق)-عطا الله يعقوب (عامل مصرى).

حسين حسن (شهيلوف) إمبابه -مدينة العمال بلوك٤-منزل٢٨

من عراق المنفى إلى اليسار المصرى

نحن العراقيون خارج الوطن نشاطركم الرأى ونحتج ضد الحكومة المصرية لكى ترفع يدها عن السجناء السياسيين المصريين، وعدم تعذيبهم مهما كانت آراؤهم السياسية والفكرية، ونحن نتضامن معكم إلى مالانهاية، وهذا واجب على كل وطنى شريف ينطق بلغة واحدة. نحن العراقيون الذين يقدر عددنا بأكثر من مليون معارض لصدام حسين خارج الوطن، نطالبكم بالمثل بمساندة شعبنا الذي يقتات بالجوع والمرض، ويفتقد الإحساس بالأمن مما يمارس ضده وعلى أرض وطنه العراق من انتهاك للآدمية، فالقتل ليس قتلا كما يعرفه الناس والضرب ليس ضربا كما يعرفه البشر، ولكنه اضطهاد بشع فاق كل ماحدث فى التاريخ، ونال جميع المواطنين علي اختلاف ارائهم. إن حزب البعث الفاشى المجرم الذى استلم الحكم بمساندة أمريكية عام ١٩٦٣، وكما ذكر أحد قادة الإنقلاب البعثى بأنهم وصلوا إلى الحكم بقطار أمريكى. هذا الحزب الفاشى يحكم الشعب العراقى بالحديد والنار. السجون مليئة بعشرات الألوف، الإعدام والتعذيب لكل معارض، وبعد إعدام المعارض يطالبون ذويه بثمن الرصاص! أي وحشية هذه وأى بربرية؟! لقد تم إعدام مابين ألفين إلى ثلاثة آلاف معتقل سياسى في السنوات الأخيرة وبلا محاكمة على الإطلاق، هذا ما ذكره الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان قبل احتلال الكويت، أما بعد الاحتلال فقد تم إعدام عشرات الألوف من نساء ورجال الانتفاضة التى هبت ضد صدام حسين وحاشيته، وإضافة إلي الإعدام، فهناك التعذيب حتى الموت، والتصفية الجسدية العابرة في الطرقات، ومطاردة معارضى النظام خارج العراق والاختطاف من الشوارع

محمود العالم

والبيوت، إن هذا النظام لا يمثل الشعب العراقى بل يمثل عشرات الألوف من عشائر التكريتين. بينما الشعب العراقى يعانى داخل الوطن من الجوع والمرض والموت بسبب وجود صدام حسين وطغمته الفاشية فى الحكم، وكذلك بسبب الحصار المفروض عليه من قبل الدول الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إنهم يحاولون تجويع الشعب العراقى ليصل إلى ماوصلت إليه الصومال. إنزال أمريكى بحجة مساعدة الشعب العراقى الجوعان وحمايته من قيادته، ومن ثم محميتوقاعدة أمريكية، والسيطرة علي بتروله والتصرف به كما هو الحال مع دول الخليج.

بعد احتلال صدام للكويت قرأت للأستاذ محمود أمين العالم فى جريدة الأهالى يعاتب المثقفين والكتاب المصريين لأنهم كانوا ساكتين عما يحدث فى العراق وداخل سجونه من تعذيب وقتل الشيوعيين والديمقراطيين وكل قوى المعارضة.

إن القوى اليسارية والتقدمية ستحاسب أمام التاريخ على سكوتها، خصوصا إذا كانت تنطق بلغة واحدة..

الصافى -ألمانيا

رابطة قراء اليسار فى الدقهلية

يلتقى رئيس تحرير «اليسار» وأسرة تحرير المجلة مع الأصدقاء بالدقهلية لتأسيس أول رابطة لقراء اليسار فى «الدقهلية»، وكان الاقتراح قد ورد قبل عدة شهور فى رسالة للصديق أحمد طاهر المحامى بالمنصورة ونشر فى حينه.

يبدأ اللقاء فى السابعة مساء الأربعاء ١٠ فبراير الجارى، بمقر التجمع بالمنصورة فوق مقهى أندريا.

عفوا.. ونتظر رسائلك

** عزيزى المشاغب الظريف من بورسعيد، والذى وصلتنا رسالته بدون التوقيع باسمه: نرحب بنقدك «لليسار» فى أى وقت، أما نقدك «للأهالى» فالأفضل أن ترسله «للأهالى» ولإدارتها الحرية فى كيفية التعامل معه- أما اقتراحك بحل أزمة «اليسار» المالية بمضاعفة سعر النسخة فها نحن ننشره كما ننشر اقتراحات أخرى عديدة ومتنوعة، وستقرر إدارة المجلة وهيئة المستشارين فى النهاية الحل الأمثل بما يضمن استمرار صدورها.

** الصديق اسحق روحى الفرشرطى-قنا- اقتراحك بزيادة سعر المجلة إلى ١٥٠ قرشا ننشره ضمن اقتراحات القراء بهذا الشأن.

** الصديق-سامح وديع عياد-نعتذر عن عدم نشر رسالتك حول العلاقة بين ذيلية الحكومة وانتشار ظاهرة الرقص لضيق المساحة.

مشاغبات

استنكر العرب من الخليج إلي المحيط، وبدرجات متفاوتة من الشدة، العلقة الصاروخية العنيفة التى وجهتها الإدارة الأمريكية إلى العراق، فى المرحلة الفاصلة بين الرئاستين «الجمهورية» و«الديمقراطية». كما استنكروا -بنفس الدرجات المتفاوتة من الشدة- السياسة المغامرة التى يتبعها النظام العراقى، بإصراره على تحدى «الشرعية الدولية» و«مخالفة قرارات مجلس الأمن»، مما يعرض الوطن العراقى لمخاطر التقسيم، ويعرض الشعب العراقى لمزيد من آلام الجوع والدمار!

وهكذا تكسر الاستنكار على الاستنكار، فلم يعد أحد يفهم موقف الأمة على وجه التحديد، أو يعرف هل هى مع تحدى الإدارة العراقية للشرعية الدولية، أم مع حق الشرعية الدولية فى ضرب النظام العراقى بالإدارة الأمريكية الجديدة والإدارة القديمة على أم رأسه!

فهى قضية ليس لها سوى وجه واحد: إما أن العراق قد خرق قرارات مجلس الأمن.. فيستحق الضرب.. أو أنه لم يخرج، فلايجوز توجيه الاستنكار إلا إلى جهة واحدة، إذا كان هناك من يجسر -بين العرب- على ذلك!

صحيح أن الإدارة العراقية، قد أعلنت أنها بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب، من جريمة تحدى الشرعية الدولية، أو مخالفة قرارات مجلس الأمن، قرار حظر الطيران شمال الخط ٣٦ وجنوب الخط ٣٢، لم يصدر عن مجلس الأمن، وأن استرداد المعدات الموجودة بالمنطقة المنزوعة السلاح قد تم بطلب -أو بإذن- من قوات الأمم المتحدة المشرفة عليها، وأكدت فضلا عن هذا أنها لم تقم بأى شىء، وليس فى نيتها أن تقوم بأى شىء يخالف الشرعية الدولية، حتى لاتنقض وضوءها الدولى، خاصة وإنها تحب الرئيس «كلينتون» وتستبشر بطلعته البهية، بل إنها أدلت بأصواتها -فى الانتخابات الأمريكية- لصالحه، وتأمل فى فتح صفحة جديدة معه!

ولكن من الصحيح كذلك، أن الإدارة العراقية لم تكف عن الإعلان رسميا، بأن «أم المعارك» مازالت بصحة جيدة وأن «الكويت» مازالت المحافظة رقم ١٩ مع أن المحافظات العراقية الأصلية، قد نقصت بوضع المحافظات شمال الخط ٣٦ وجنوب الخط ٣٢ تحت الانتداب الدولى الجديد!

وإذا كانت القيادة العراقية، قد أرادت بما فعلت، أن تطلق بالونا تفاوضيا تستقبل به الرئيس «كلينتون» لتحجم عوده، وتثبت له، أنها مازالت قادرة على تعكير الأمن والسلم الدوليين، والمشاغبة عليه، لعله يضع مشكلتها العويصة على جدول أعماله، ويحن عليها بنظرة، فلا أحد يلومها على هذا الهدف النبيل، إذ الواقع أن ماجرى ويجرى للعراق، بصرف النظر عن ظروفه ومبرراته لم يعد ممكنا قبوله أو السكوت عليه، لكن هذا لاينفى أن الإدارة العراقية تستأهل ماجرى لها، وإن كنا نحن -العرب بما فينا الشعب العراقى- لانستأهل ماجرته علينا، لأنها بمافعلت قد أثارت مزيدا من الرعب فى دول الخليج ودفعتها إلى التمسك ببقاء القوات الأمريكية واستجلاب المزيد منها، فاضعفت موقفنا التفاوضى، وسحبت الأضواء عن مشكلة المبعدين الفلسطينيين، ولم تحرك قضية العراق المحاصر أوليبيا المحاصرة، بل زادت وضع الأمة سوءا فوق سوء!

وليس مما يفيدنا نحن العرب، أن نكرر فى كل مرة، نضرب فيها بالصواريخ الأمريكية أسطوانة الشرعية الدولية المزدوجة التى تكيل بكيلين وتزن بميزانين وتفرض على العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالصواريخ، وعليها وعلى ليبيا الدخول من الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يحدد حالات استخدام القوة، بينما تترك اسرائيل تمسح بقرارات الشرعية الدولية البلاط، تلك إسطوانة مشروخة، يجوز أن نتبادل الاستماع إليها فى اجتماعات الجامعة العربية، أو فى «قعدات» دول ميثاق دمشق، بينما لايجوز لنا أن نستخدمها فى إدارة الصراعات السياسية، فلا نحن بقوة «إسرائيل» ولامكانتنا أو أهميتنا لدى النظام العالمى الجديد بمكانتها وأهميتها له، فلا يحق لنا أن نطالب بمساواتنا بها، أو مساواتها بنا فى الدخول من الباب السابع من الميثاق، لأن هذا الباب مخصص للأمم الغلبانة التى لا مال لها ولا جمال، ولا أصل ولاوحده وهى صفات لاتنطبق إلا على أمتنا العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة!

مايفيدنا، هو أن نبحث عن عيوبنا لا عن عيوب الآخرين، فنحن لن نربى النظام العالمى الجديد، ونعلمه التهذيب، ونفرض عليه أن يساوى بين الجميع، إلا إذا كنا أقوياء وموحدين، ومنصفين مع بعضنا البعض، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندير صراعاتنا السياسية، أو نستخدم قدرتنا التفاوضية للحصول على مايمكن الحصول عليه من حقوقنا.

وعلى الذين يدينون سياسة العراق المغامرة، أن يدينوا فى اللحظة ذاتها ولذات السبب، ذلك العجز المذرى عن بناء موقف تفاوضى عربى، يعيد حشد أشلاء الأمة الممزقة فى كيان قادر على أن يعيد الشارد ويكف يد المعتدى ويضبط الفالت، ويستخدم ماتبقى من القوة العربية سياسية واقتصادية ! من أجل مفاوضات كريمة، بدلا من الاستسلام الذليل، أو الانتحار الأحمق!

مايفيدنا هو أن نسعى لبناء موقف عربى موحد تجاه كل قضايانا من ليبيا إلي العراق ومن الصومال إلى فلسطين، وأول خطوة فى هذا السبيل هى أن نفك الحصار العربى عن العراق، ليستطيع أن يفاوض بقوة، وبأسلوب غير الأسلوب الانتحاري الذي يفاوض به، وهى خطوة لايمكن أن تتحقق، قبل أن تدفن الإدارة العراقية المرحومة أم المعارك، وتتنازل عن حكاية المحافظة رقم ١٩، اكتفاء بالمطالبة ببقية المحافظات الموضوعة تحت الانتداب!

فهل تدفن القيادة العراقية المرحومة، أم أنها مازالت مصرة على دفننا جميعا قبل أن ننتقل إلى جنة البيت الأبيض؟

صلاح عيسى